وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة منتوري قسنطينة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الإجتماع و الديمغرافيا

موضوع البحث :

التخطيط الحضري و الجوانب السلوكية

حي الإخوة عياشي نموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير

في علم الإجتماع الحضري

من إعداد

الطالب / عمر نش

تحت إشراف

أ . د / قيرة إسماعيل

لجنة المناقشة :

أ.د / توهامي إبراهيم -رئيسا -

أ.د / قيرة إسماعيل -مشرفا و مقررا-

د / دليمي عبد الحميد -عضوا-

د / بن السعدي إسماعيل -عضوا-

السنة الجامعية 2005 / 2006

محتويـــــــــات الدراســـــــــة

العنوان ـــالصفحة

مقدمة ـــ 05

الفصل الأول ـــ 08

موضوع الدراسة ـــ 09

أولا : أهمية الدراسة ـــ 09

ثانيا : أهداف الدراسة ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ 10

ثالثا : الإشكالية ـــ 11

رابعا : الإطار المفاهيمي للدراسة ـــــــــــــــــــــــ 13

1- مفهوم التخطيط الحضري ـــــــــــــــــــــــــــــ 14

2- مفهوم الجوانب السلوكية ـــــــــــــــــــــــــــــ 17

خامسا : الفروض ـــ 21

سادسا : الأسلوب الفني للدراسة ـــــــــــــــــــــــــ 22

الفصل الثاني ـــ 23

الأصول النظرية للبحث ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ 24

أولا : النظرية الإيكولوجية المادية .ـــــــــــــــــــــ 24

I- التغير الاجتماعي و العمليات الإيكولوجية.ـــــــــــــــ 26

II- نظرية الدوائر المتراكزة. ـــــــــــــــــــــــــــــ 27

III- نظرية القطاع .ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ 28

IV- نظرية النوبات المتعددة.ـــــــــــــــــــــــــــــ 29

V – نقد النظرية المادية .ـــــــــــــــــــــــــــــــــ 30

ثانيا : النظرية السوسيوثقافية.ـــــــــــــــــــــــــــ 30

ثـــالثا : لويس ورث – الحضرية كطريقة في الحياة ._____ 31
رابعا: نظرية المدن الجديدة ._____ 32
خامسا : كاسال و المسألة الحضرية ._____ 33
سادسا : نموذج العزل و الحرمان ._____ 34
خلاصة._____ 35

الفصل الثالث ._____ 36
البعد الأمبريقي للدراسة . _____ 37
أولا : التخطيط الحضري و الجيرة السكنية _____ 38
ثانيا : التخطيط الحضري و التزاحم السكني _____ 42
ثالثا : التخطيط الحضري و الأمراض الاجتماعية _____ 47
رابعا : تخطيط الحدائق و المنتزهات _____ 52
- خلاصة _____ 56

الفصل الرابع . _____ 58
الإطار المنهجي للدراسة . _____ 60
أولا : مجال الدراسة _____ 60
ثانيا : فروض الدراسة و مؤشراتها _____ 70
ثالثا : المنهج _____ 70
رابعا : الأدوات جمع البيانات _____ 71
خامسا : العينـــــــة _____ 73
سادسا : أسلوب التحليل _____ 78

الفصل الخامس . ______ 79
تحليل البيانات الميدانية . ______ 80
أولا : البيانات الشخصية . ______ 80
ثانيا : البيئة الحضرية المحيطة وأنماط السلوك الاجتماعي . ______ 86
ثالثا : درجة الرضا و المواقف الاجتماعية. ______ 95

الفصل السادس . ______ 103
نتائج الدراسة. ______ 104
أولا : نتائج الدراسة في ضوء فروضها . ______ 104
ثانيا : في ضوء الدراسات السابقة. ______ 113
ثالثا : نتائج الدراسة على مستوى النظرية . ______ 115
رابعا : القضايا التي أثارتها الدراسة . ______ 117

- خاتمة . ______ 120

فهـــــرس الجـــــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور الحظيرة السكنية لمدينة سكيكدة .	61
2	المرافق الأساسية لمجتمع البحث .	69
3	أفراد العينة حسب السن و الجنس .	81
4	مكان الميلاد الأصلي وحدة الإقامة بالحي .	82
5	المستوى المعيشي حسب الدخل و التعليم .	84
6	مدى ملائمة حجم السكن لحجم الأسرة .	86
7	كيفية الحصول على المسكن .	88
8	درجة الميل إلى تعديل المسكن ، طبيعته و أسبابه .	89
9	كيفية استخدام أقسام المسكن و مبرراته .	91
10	علاقات الجيرة داخل مجتمع الدراسة .	92
11	درجة الميل إلى المحافظة على المحيط و مبرراته .	93
12	درجة الرضا و المواقف الاجتماعية .	96
13	بعض معاملات الارتباط	111

مقـــــــــــــدمة

يشكل موضوع التخطيط الحضري نقطة تقاطع بين عدد من التخصصات العلمية المختلفة و من بينهما علم الاجتماع الحضري و يعود ذلك بالأساس إلى تعدد المشكلات المرتبطة بالمدينة و تشعبها ، و هو ما أدى إلى تعدد و اختلاف المداخل التصورية و المقاربات المنهجية التي تناولت الموضوع . كما تباينت تبعا لذلك طرق تطبيق هذه المداخل على مختلف المجتمعات نظرا لتباين أبنيتها و مستوياتها الحضرية .

و في ضوء هذه الأهمية التي توجه لموضوع التخطيط الحضري فإن الدراسة الراهنة تنطلق من رؤية تصورية تعتمد على الواقع في تشخيص العلاقة بين التخطيط الحضري و الجوانب الاجتماعية و السلوكية و ذلك بأحد المجتمعات السكنية الجديدة و المتمثل في " حي الإخوة عياشي " بمدينة سكيكدة .

و يرتبط هذا التشخيص بالحاجة الملحة إلى الاهتمام بالجوانب النفسية و الاجتماعية كمكونات أساسية للتخطيط و السياسات الحضرية ، و على هذا الأساس ، فإن الاهتمام بقيم و عادات و قواعد الناس ، جعلت المخططين ينظرون إلى البيئات الحضرية كنظام كلي يتكون من أنظمة فرعية يعتمد بعضها على البعض الآخر .

ضمن هذا السياق ، يتزايد الاهتمام بالأنظمة الحضرية المخططة في ضوء الحقائق المحلية التي تأخذ بعض الاعتبار خصائص و سمات الجماعات الاجتماعية و تباينها ثقافيا و اجتماعيا و دينيا و عرقيا . لهذا فإن اعتبار الجوانب السلوكية ، كإحدى مكونات النظام التخطيطي تساعد على معرفة الكيفية التي تترابط فيها الجوانب المادية و الاجتماعية في سياق اجتماعي ثقافي محدد .

و لتحقيق هذا المسعى انقسمت الدراسة إلى ستة فصول : يتناول الفصل الأول منها موضوع الدراسة المتضمن للمبررات المتمثلة عموما في الأهمية العلمية و الحداثة و النزعة التطبيقية و الواقعية للموضوع و ذلك سعيا لتحليل دور الجوانب السلوكية كمكونات فرعية داخل النظام التخطيطي من شأنها تحقيق الانسجام و التوافق بين التخطيط الحضري الواقع و على ضوء ذلك تم تحديد إشكالية الدراسة التي تمحورت حول طبيعة العلاقة بين مكونات النظام التخطيطي السلوكية و المادية . إضافة إلى تقصي مضامين الإطار المفاهيمي من حيث تحديد دلالاته و ارتباطه بالنظرية الاجتماعية و كذا إجرائيته بما ينطبق على الواقع المدروس و يتمحور ذلك حول مفهومين رئيسيين هما التخطيط الحضري و الجوانب السلوكية ، و في ضوء إشكالية الدراسة و مبرراتها تم اشتقاق فروض الدراسة و أسلوبها الفني ، و يتناول الفصل الثاني الأصول النظرية للبحث ، بدءا بالتصور الإيكولوجي المادي بنظرياته الثلاثة الأساسية المتمثلة في نظرية الدوائر المتراكزة و نظرية القطاع و نظرية النوبات المتعددة . و كذا أهم الانتقادات التي تعرض إليها هذا التصور النظري ، كما تم التطرق إلى النظرية الإيكولوجية السوسيوثقافية و نظرية الحضرية كطريقة في الحياة ، بالإضافة إلى نظرية المدن الجديدة ليتم بعدها عرض أحدث التصورات النظرية في هذا الإطار من خلال المسألة الحضرية و نموذج العزل و الحرمان داخل الاتجاه الماركسي المحدث . و هو ما قاد بدوره إلى اشتقاق الإطار التصوري للدراسة .

و يعالج الفصل الثالث البعد الإمبريقي للتخطيط الحضري و الجوانب السلوكية . تم خلاله استعراض و مقارنة الدراسات السابقة الفنية و الاجتماعية حول الجيرة السكنية و الكثافة و التزاحم السكني و الأمراض الاجتماعية و كذا حول تخطيط الحدائق و المنتزهات ، مكنت من تحليل الكفيلة التي ترتبط بها المكونات التخطيطية السلوكية المنهجية للدراسة المتمثلة في مجال الدراسة الجغرافي و البشري و الزمني ، و متغيرات الفروض و المنهج و الأدوات المستخدمة في جمع البيانات الميدانية المتمثلة في

الاستمارة و المقابلة و الملاحظة و السجلات و الوثائق ، إضافة إلى تحديد عينة البحث ، و أسلوب التحليل الذي بني على الأسلوبين الكمي و الكيفي . أما الفصل الخامس فقد اشتمل على تحليل المعطيات الميدانية و قد انقسم إلى ثلاثة محاور أساسية تعلق الأول بالبيانات الشخصية ، أما الثاني فتناول البيئة الحضرية و السلوك الاجتماعي ، و ارتبط الثالث بدرجة الرضى و المواقف الاجتماعية . أما الفصل السادس فيعرض ما خلصت إليه الدراسة من نتائج في ضوء فروضها و أصولها النظرية و الإمبريقية ، إضافة إلى التطرق إلى أهم القضايا التي تثيرها الدراسة .

الفصل الأول :

موضوع الدراسة

تمهيد :

أولا : أهمية الدراسة

ثانيا : أهداف الدراسة .

ثالثا : الإشكالية .

رابعا : الإطار المفاهيمي للدراسة .

1- التخطيط الحضري .

2- الجوانب السلوكية .

خامسا : الفروض

سادسا : الأسلوب الفنـي للدراسة

الفصل الأول

موضـــــوع الدراســـــــــة

تمهيـــــــــد :

أمام انتشار و تعقد المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية و النفسية الناجمة عموما عن انتشار التصنيع و النمو التركز السكاني الحضري ، لم يعد أمام الدول و الحكومات من خيار سوى الاعتماد على الطرق العلمية الدقيقة في رسم سياساتها التنموية المحلية و تحسين الأوضاع البيئية الحضرية التي شهدت بفعل ذلك تدهورا مستمرا ، بدلا من الحلول الاعتباطية و العشوائية التي أصبحت لا تستجيب للطموحات و التطلعات . من هنا فرض التخطيط وجوده تدريجيا كأداة علمية استراتيجيه ، يجب الاعتماد عليها في توجيه و إنجاح مسار التنمية الشاملة ، إضافة إلى كونه يوفر أداة تقييميه تمكن من مقارنة النتائج بالأهداف التي تم التخطيط لبلوغها و تحديد درجة النجاح و مواطن القصور و الفشل ،كعوامل دالة على التحكم في رسم و توجيه عناصر التنمية ، و التي يمكن اعتبرها من بين أكثر القضايا إثارة للموضوع ، خاصة و أن الجزائر عقب استقلالها و على غرار باقي دول العالم ، انتقت في سياستها التنموية عدة مخططات تهدف بالأساس إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية المحلية .

أولا : أهمية الدراسة :

إضافة إلى أهم القضايا العامة التي يثيرها موضوع التخطيط الحضري و الواردة في المقدمة ، فإن الدراسة الراهنة تندرج في إطار محاولة إبراز العلاقة بين التخطيط الحضري و الجوانب السلوكية الواقعية انطلاقا من تحليل و تفسير ردود الأفعال و المواقف الاجتماعية التي تعبر عن طبيعة الأنماط السلوكية السائدة باعتبارها نتاج لأنساق ثقافية لها انعكاساتها على الوضعية العامة داخل البيئة الحضرية ، و ذلك عن طريق النزول إلى الميدان و الاحتكاك بالواقع الفعلي لمدينة سكيكدة .

كما أن أهمية موضوع البحث لا تتوقف عند قابليته للبحث العلمي كظاهرة نالت عدة تخصصات ، و كأحد أبرز العوامل المسؤولة عن واقع البيئة الحضرية عموما في بلادنا فحسب بل يعكس أيضا أحدت البدائل التصورية التي تأكد على ضرورة تجاوز النظرة المادية المحدودة للتخطيط الحضري ، إلى الاهتمام الجاد و الدقيق بمتطلبات الواقع الاجتماعي المتمثل في رغبات الأفراد و احتياجاتهم النفسية و الاجتماعية المحلية كشرط رئيسي في نجاح أي عملية تخطيطية .

و مما يزيد من الأهمية العلمية للموضوع كونه يوفر أداة تحليلية تمكن من تقييم التجارب التخطيطية التي مرت بها بلادنا ، انطلاقا من مقارنتها الدقيقة مع الواقع الاجتماعي الحقيقي من خلال النزول إلى الميدان و رصد ردود الأفعال و المواقف الاجتماعية .

إضافة إلى أن هذه الدراسة تزامنت مع تزايد اهتمام الهيئات الرسمية المختصة داخل الدولة بالمشكلات المختلفة للمدينة الجزائرية الراهنة ، و استحداثها للمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU) ابتداءا من سنة 1990 كأداة عمرانية جديدة ، تنص على مبدأ عمل الفريق المتكامل و المشاركة الاجتماعية في صياغة مخططات التعمير .

كما يشكل موضوع التخطيط الحضري لب النظرية الحضرية كفرع تطبيقي داخل علم الاجتماع العام ، و عليه فإن نقل مفاهيم و مقولات هذه النظرية و تطبيقها على الواقع يساعد أكثر في توسيع الاطلاع و الفهم المتكامل ، و هو ما وفر بدوره عنصر الرغبة و الاستعداد لتناول الموضوع .

ثانيا: أهداف الدراسة

انطلاقا من أهمية الدراسة و مبرراتها فإنها تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تقيم مدى كفاءة الخطة الحضرية من خلال مقارنتها بالواقع التطبيقي المتمثل في ردود الأفعال و المواقف الاجتماعية و كذا طبيعة الاحتياجات و الرغبات الحقيقة .
- إبراز أهمية الجوانب السلوكية من خلال دور المشاركة الاجتماعية في صياغة و تصميم المخططات الحضرية الناجحة .

- تحليل دور الجوانب السلوكية في صياغة المخططات الحضرية المتكاملة و الشاملة .
- إبراز أهمية المكونات السلوكية في تحقيق الانسجام و التوافق بين التخطيط الحضري و الواقع .

ثالثا : الإشكـــــــــالية

يعتبر موضوع التخطيط الحضري من المواضيع العلمية التي نالت اهتمام المختصين داخل تخصصات عدة و منها علم الاجتماع الحضري ، كفرع تطبيقي داخل علم الاجتماع العام . و قد بدأ هذا الموضوع بفرض وجوده جليا داخل الساحة العلمية ، عقب انتشار ظاهرة التصنيع ، و ما نجم عنه من نمو مضطرد لسكان المدن ، كنتيجة للأفواج المهاجرة من العمال الريفيين ، و هو ما أثر على طاقها الاستيعابية من خلال التزايد المستمر في حدة الطلب على المرافق و الخدمات المختلفة .

و قد أدى ذلك العجز إلى تدهور حاد للبيئة الحضرية ، من خلال ظهور المناطق المختلفة بها بمشكلاتها الاجتماعية و الصحية المختلفة . وسعيا لمواجهة هذه المشاكل ، ثم صياغة عدة قرارات تخطيطية من قبل الدوائر الرسمية المختصة ، تقضي بإنشاء مجمعات سكنية موجهة لإسكان الفئات الوافدة و الفقيرة ، لكنها تحولت بدورها مع مرور الزمن إلى أحياء بائسة و متدهورة المحيط و مراتع للفساد و الجريمة و مختلف الأمراض الاجتماعية و الصحية ، الأمر الذي دفع بالمختصين إلى التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء استمرار تلك المشكلات رغم تلك الجهود المبذولة ، و كدا كيفيات التوصل إلى صياغة بدائل تخطيطية مثلى كفيلة بالقضاء على التناقض بين ما قصد المخططون تحقيقه و بين النتائج التي تحققت فعلا على أرض الواقع ، و التي ارتبطت ببروز مظاهر مختلفة على مستوى الواقع تعبر عن عدم التكيف و الرفض و عدم الرضا الاجتماعي ، في شكل ردود أفعال و مواقف سلبية مختلفة ومن هنا وجد علم الاجتماع الحضري طريقه إلى تناول موضوع التخطيط الحضري ، بعد أن كان حكرا على التخصصات الفنية على غرار الهندسة المعمارية ، و الجغرافيا و علم الاقتصاد الأمر الذي أدى إلى بروز جدل واسع بين هذه التخصصات حول طبيعة التصورات المثلى لتحقيق

الانسجام و التوافق مع الواقع الاجتماعي خاصة بعد الانتقادات التي تم توجيهها إلى المنظورات التخطيطية السابقة ، و التي تعزو فشلها إلى بعدها عن الواقع الاجتماعي ، حين كان المخططون يصيغون لأنفسهم قراراتهم التخطيطية عما يرغبه أفراد المجتمع دون بحث جاد و دقيق في طبيعة الاحتياجات و المواقف الحقيقية و الواقعية لهؤلاء الأفراد و الجماعات ، كمتطلبات كفيلة بتحقيق التكامل و النجاح في عملية إعداد المخططات الحضرية و تنفيذها . و من هذا المنطلق و سعيا للبحث في طبيعة العلاقة بين

التخطيط الحضري و الجوانب الاجتماعية و السلوكية ، تحاول الدراسة الراهنة تشخيص الواقع الفعلي للتخطيط الحضري بأحد أحياء أهم الأقطاب الصناعية في الجزائر و المتمثل في الإخوة عياشي " بمدينة سكيكدة ، و ذلك عن طريق النزول إلى الميدان و رصد ردود أفعال السكان و احتياجاتهم و مواقفهم و مدى رضاهم عن أوضاعهم المعيشية و السكنية ، و ما يتوفر عليه مجالهم المحيط من مرافق و خدمات و منشئات قاعدية ، و مختلف التيسيرات الحضرية المرتبطة بالعناصر الإيكولوجية المادية ، الأمر الذي يجعل الدراسة الراهنة تنطلق من تساءل رئيسي مفاده : إلى أي مدى يرتبط التخطيط الحضري بالجوانب الاجتماعية و السلوكية ؟ .

و الذي يثير بدوره مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمحور حوله :

- ما هي مميزات و مواصفات المجال الجغرافي و الطبيعي بالحي المستهدف بالدراسة ؟ .
- إلى أي مدى تستجيب التيسيرات الحضرية و العناصر الإيكولوجية المادية لاحتياجات و تطلعات الأفراد و الجماعات لمجتمع البحث ؟.
- ما طبيعة ردود الأفعال و المواقف و الاحتياجات الفردية و الجماعية الفعلية تجاه مخطط مجالهم السكني ؟
- إلى أي مدى يساهم إشراك الواقع الاجتماعي و السلوكي في إنجاح عملية التخطيط الحضري ؟.

رابعا : الإطار المفاهيمي للدراسة

ينبني أي عمل علمي على مجموعة مفاهيم يمكن أن تكون على صلة بتخصصات أخرى لكن بدلالات مختلفة يقتضي ذلك تحديدها بدقة و عناية [1] ، عن طريق عزل مجموعة المتغيرات و وصفها في شكل معنى مناسب لموضوع البحث المراد [2]، لذلك كان لازما تقصي مضامين الإطار المفاهيمي للدراسة ، و هذا التقصي يستند على محكين أساسيين :

- **المحك الأول** : هو تحديد دلالات و معنى المفهوم و ارتباطه بالنظرية الاجتماعية .
- **المحك الثاني** : تحديد إجرائية هذا المفهوم بما ينطبق على الواقع المدروس .

و عليه تتكون الدراسة من المفاهيم التالية :

1- مفهوم التخطيط الحضري .

2- مفهوم الجوانب السلوكية .

---

(1) فريد ريك معتوق : منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب و في الغرب ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ط1 1985 ص 112 .

(2) عبد الرزاق جلبي : الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، بدون سنة ص ص 17، 18

1 - التخطيط الحضري :

عرف مفهوم التخطيط الحضري تغيرات مستمرة تبعا لتطور النظرة العلمية في تناول ظاهرة النمو الحضري و العوامل المرتبطة بها ، و قد تبلور المفهوم كعلم مستقل بدلته في العلوم الاجتماعية بداية من النصف الثاني من الفرن الماضي [1] .، و قد كان علم الاقتصاد الأسرع في التعامل معه ليشكل مادة بحث بعده في علم الاجتماع ، ثم بعده علم النفس ، لذلك تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم التخطيط الحضري و تنوعت و من بينها :

* التعريف الذي وضعه " ألجن هنت" "elgin hunt " حيث يذهب إلى ان التخطيط الحضري يتضمن شقين بالضرورة أحدهما علاجي يتمثل في إصلاح المناطق الخربة و المتخلفة ، و آخر علاجي يتمثل في الحيلولة دون ظهور مناطق خربة أو متخلفة أخرى من أجل مواكبة التعمير السريع الذي أصبح سمة العصر " ، و عليه فإن ما يلاحظ على التعريف هو تركيزه على الجوانب المادية للتخطيط في تطوير المنطقة الحضرية ، و هو بذلك عبارة عن وجهة نظر تعكس التوجهات العقلانية التقليدية للتخطيط داخل الهندسة المدنية و علم الاقتصاد .

* و الحال كذلك لا يختلف عند " لويس كابل" " Lowis keeble " حين يرى " أن التخطيط الحضري عبارة عن علم و فن يتجلى في أسلوب استخدام الأرض ، و إقامة المباني و شق الطرق ، و تيسير المواصلات كل ذلك بطريقة تكفل تحقيق الحد الأقصى في جوانب الاقتصاد ، الملائمة و الجمال " .

* كما يوجد هناك من يرى أن التخطيط الحضري ممارسة لإجراءات الضبط في استخدام الأرض في المدن و ذلك بهدف تحقق أوضاع ملائمة و متساوية في مجالات الإسكان

---

(1) السيد عبد العاطي السيد : علم الاجتماع الحضري بين النظرية و التطبيق ، الجزء الثاني مشكلات و تطبيقات . دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية . 2004 . ص 222- 224

و الصحة ، و الخدمات العامة و الترفيهية " . و هي بذلك محاولة تركز على دور التنظيمات الرسمية في إحراز التوازن و العدالة في استخدام الأرض بين مناطق المدينة .

* أما بوسكوف Boskoff " فإنه يؤكد على الطابع التوجيهي للتخطيط الحضري لمواجهة المشكلات الاجتماعية الناجمة على ديناميكية الحياة الحضرية الاجتماعية و الثقافية و على مستوى الإقليم الحضري بأسره .

* و تبدو وجهة نظر" هيلمان A. Hikkman " أكثر دقة .، فزيادة على تأكيده أن التخطيط الحضري يحمل دلالات أوسع من بعده الفيزيقي ، فإنه يركز على أهمية وحدة الجوار كمفهوم سلوكي و كأصغر وحدة للتحليل داخل أوسع مستوى أو نطاق ممكن للتخطيط .

* كما أن تعريف "جوردن شيري Gordon cherry " إشارة واضحة إلى الأبعاد الاجتماعية للتخطيط من خلال استخدامه لمصطلح التنمية الاجتماعية " الذي يبرز أهمية الشمول و التكامل بين مختلف أبعاد التخطيط الحضر ي. الفيزيقية و الاجتماعية و الاقتصادية ، و هي بذلك عبارة عن و جهة نظر تعكس التوجهات الحديثة في التخطيط و التي تبرز دور المتغيرات الاجتماعية و السلوكية .

* لذلك أيضا نجد أن هناك من يذهب إلى أن التخطيط الحضري عبارة عن محاولة لبناء الحياة الاجتماعية بشكل يضمن توازن الشخصية الإنسانية و نموها السليم في مجتمع متكامل و قادر على تلبية رغبات جميع أفراده . و تيسير فرص الحياة لهم بشكل ملائم و منسجم داخل نظام البيئة الحضرية [1] .

---

(1) عبد الهادي محمد والي : التخطيط الحضري ، تحليل نظرية و ملاحظات واقعية - دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية – 1983 ص ص 20، 24 .

و من خلال ما تقدم يلاحظ أن مفهوم التخطيط الحضري يتضمن وجهات نظر مختلفة ، سواء تعلق الأمر بجوانب تركيزه أو مستواه و نطاقه ، و هو ما يعكس السيرورة التاريخية لتطور المفهوم .

فمن حيث جوانب التركيز يمكن التمييز بين نمطين أساسيين :

1- **نمط التخطيط المادي (الفيزيائي)** : و الذي يعكس تلك التصورات التقليدية التي اقتصرت على الجوانب المادية و النظرة الاقتصادية في توزيع التيسيرات الحضرية المادية و العلاقة فيما بينها .

2- **نمط التخطيط السلوكي** : و هي وجهات النظر التي تنطلق من الواقع الاجتماعي بمكوناته السلوكية و قيمه و التي لها تأثير في مختلف المواقف و الاتجاهات و الرغبات و الميول الفردية و الجماعية كأسس يجب الاحتكام إليها قبل صياغة القرارات التخطيطية .

أما من حيث مستويات التخطيط فيكن التمييز بين ثلاث مستويات :

1- **المستوى المحلي للتخطيط الحضري** : يركز على مكان واحد و موقع واحد سواء كان مدينة أو جزء منها مثل المخطط البلدي .

2- **المستوى الإقليمي للتخطيط** : و يشمل نطاقا أو رقعة جغرافية أوسع ، و يهتم بربط و تنظيم عملية التفاعل بين عدة مناطق مثل المخطط الولائي .

3- **المستوى الشامل للتخطيط** : مثل المخطط الوطني الذي يعكس السياسة العامة للدولة، و تراعى فيه مختلف الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و المادية [1]

و من هذا المنطلق يمكن صياغة تعريف التخطيط الحضري إجرائيا بأنه : أداة تنظيمية

---

(1) عمر صدوق : الطبعة القانونية للمخطط الوطني – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر – 1992 ص ص 5 ، 12 .

توجيهية تعكس السياسة العامة للدولة ، و تراعي فيه مختلف الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و المادية بهدف إحداث تنمية شاملة و متكاملة للبيئة الحضرية . الأمر الذي يجعل الدراسة في محاولة رصد العلاقة بين التخطيط الحضري و الواقع السلوكي لمدينة سكيكدة تعتمد على المتغيرات الرئيسية التالية :

- الخصائص الفردية للسكان : من حيث الدخل و التعليم و أصول الميلاد و عدد أفراد الأسرة
- الموقع السكني و محيطه : من مرافق و خدمات و ترفيه و مناطق خضراء و مدى استجابته لمواقف السكان و ميولهم و احتياجاتهم و درجة رضاهم .
- الوضع السكني من حيث التقسيم الداخلي للمسكن و مدى ارتباطهم بقيم الاستعمال لدى السكان .
- طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة داخل المنطقة السكنية .

2- الجوانـــــب السلوكيـــــــة

يعتبر مفهوم الجوانب السلوكية من المفاهيم الإرتكازية التي تشكل مادة البحث داخل تلك العلوم التي تبحث في سلوك الإنسان و تصرفاته، و استجاباته لمواقف معينة تأثر فيه عن طريق محاولة تفسيره و فهمه و معرفة أسبابه و العوامل المؤثرة فيه بهدف التنبؤ به و التحكم فيه و توجيهه . و من هنا جاءت تسمية تلك التخصصات "**بالعلوم السلوكية** " و تتكون العلوم السلوكية من علم الاجتماع و علم النفس و التربية و الانتروبولوجيا و علم السياسة . و يعرف أحد الباحثين في الجوانب السلوكية السلوك البشري بأنه : " حصيلة تفاعل الفرد مع البيئة الاجتماعية المحيطة به ، و يمكن دراسة هذا السلوك عن طريق تحليل الخصائص الفردية من دوافع ورغبات و اتجاهات ، و البيئة الاجتماعية المحيطة بما تتضمنه من عوامل اجتماعية و معالم ثقافية أو حضارية مؤثرة في السلوك الفردي ، بما تشمله من لغة و عادات

و تقاليد و عقائد و أنظمة عائلية و أنظمية اجتماعية و قانونية و غيرها " [1] . و قد تبلور المفهوم بشكل واضح عقب الحرب العالمية الثانية و ذلك في مقابل مفاهيم العقلانية المادية الرسمية التقليدية ، التي كانت سائدة في التخطيط الحضري داخل فروع الهندسة المدنية و علم الاقتصاد على وجه الخصوص و التي تختزل السلوك البشري في دوافعه المادية الهادفة إلى أقصى حد من الأرباح و الفوائد الاقتصادية فقط . و هو ما جعل العلماء السلوكيون يشنون حملة تشكيك في مدى قدرة و كفاءة تلك التصورات و المفاهيم العقلانية ، حيث يرون أنها تتناسب مع القرارات التخطيطية التي تصدرها المؤسسات الرسمية ، فهي بذلك تهمل علنا ما يمكن أن تلعبه التنظيمات غير الرسمية داخل المجتمع ، فالتخطيط الحضري هو من أجل الأفراد و الجماعات . و حتى يتوفر لدى المخططين تصورات صحيحة عن رغبات الأفراد و ميولهم لابد من الاعتراف ببحوث و دراسات هذه الاتجاهات ، و أن نجاح أي مخطط حضري مرهون بإشراك العنصر البشري الذي هو أساس عملية التخطيط ، بدلا من التركيز على الجوانب المادية الذي يمكن أن يؤدي في النهاية ، إلى التناقض بين ما قصد المخططون تحقيقه و ما تحقق فعلا داخل البيئة الحضرية و هو ما من شأنه أيضا أن يؤدي إلى التعارض في المصالح بين التنظيمات الرسمية و الغير الرسمية كمؤشر دال على فشل العملية التخطيطية [2] .

و تجدر الإشارة هنا إلى الصعوبات التي واجهت المخططين الأمريكيين في برامج التجديد الحضري حيث رفضت الجماعات الفقيرة لتي تسكن المناطق المتداعية ، الانتقال إلى المساكن الجديدة الأكثر صحية ، و السبب في ذلك أن تلك الجماعات تخشى من تمزق العلاقات الاجتماعية و دفء اللقاء اليومي الذي يميز حياتهم إذا ما انتقلوا على مناطق جديدة ، و من هنا تبرز أهمية المجاورة كأحد المفاهيم السلوكية في عملية التخطيط .

---

(1) إسحاق يعقوب القطب ، عبد الإله أبو عياش : النمو الحضري و التخطيط في دول الخليج العربي - دار القلم بيروت ط1 1980 ،ص ص 213 ، 214 .

(2) السيد عبد العاطي السيد : مرجع سابق ص ص 245 ، 247

و من أجل البحث عن أفضل الطرق لتحليل و تفسير و فهم السلوك الإنساني فهما واقعيا و دقيقا ، ظهرت داخل المدرسة السلوكية ثلاث مفاهيم فرعية محددة لأنماط السلوك :

1- **مفهوم صراع الإنسان** : ارتبط لمحاولة فهم الصراعات الداخلية لدى الإنسان ، و أهمية الدوافع الباطنية في توجيه سلوك الإنسان ، و قد ارتبط المفهوم بعلم النفس العيادي و من أشهر رواده : Freud , Carl Jung , K.Hornery .

2- سلوك النظام المفتوح : و يذهب مؤيدو هذا المفهوم إلى أن الإنسان لديه القدرة على اتخاذ المبادرة حتى بدون أن يكون هناك مؤثرا ما ، فهو يتصرف وفقا لأهداف يصنعها بنفسه كحل المشكلات و الإبداع و التخطيط للمستقبل .

3- مفهوم المؤثر و الاستجابة (الإنسان الآلة) : و من رواده Skiner , Spence, Pavlov, Watson ، و يذهب إلى ان سلوك الإنسان مكتسب و متعلم من خلال البيئة الاجتماعية المحيطة أي أنه عبارة على استجابة لمؤثرات خارجية تأثر في دوافعه الباطنية [1] .

و استنادا إلى النموذج الأخير من أنماط السلوك الإنساني يمكن صياغة مفهوم الجوانب السلوكية في التخطيط إجرائيا بأنه عبارة عن جملة العناصر و المكونات التنظيمية المتحكمة في السلوك التخطيطي .

الأمر الذي يجعل الدراسة في تشخيصها للعلاقة بين السلوك التخطيطي و الواقع المحلي لمدينة سكيكدة ترتكز على مختلف الأطراف المشاركة و المتحكمة في العملية التخطيطية للمجال و التي يستدل عليها من خلال المتغيرات التنظيمية التالية :

- العناصر التنظيمية الرسمية : تتمثل في مختلف المصالح الإدارية المختصة من مديريات و مكاتب و مراكز للتخطيط التي تتولى صياغة القرارات التخطيطية الرسمية .

---

(1) المرجع نفسه : ص ص 218 ، 219

- العناصر التنظيمية غير الرسمية : و تتمثل في خصائص و أنماط المعيشة لدى الأفراد و الجماعات ، التي تعكس خصائص البناء القيمي السائد ، و التي لها الأثر على الميول و الاحتياجات و المواقف الفردية و الجماعية تجاه المجال الحضري .

خامسا : الفـــــــــــروض :

في ضوء التساؤلات العامة التي طرحتها إشكالية الدراسة ، في ضوء أهدافها ، يمكن اشتقاق الفرضيات التالية :

- **الفرضية المركزية** : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تخطيط المجال الحضري و بين الجوانب السلوكية .
- **الفرضية الإجرائية الأولى** : ترتبط المناطق الايكولوجية برغبات و احتياجات الأفراد .
- **الفرضية الإجرائية الثانية** : ترتبط درجة رضا الأفراد بتوفر عناصر البيئة الحضرية المادية .

و قصد الإجابة عن هذه الفرضيات ميدانيا تعتمد الدراسة على المؤشرات التالية :

- الخصائص الفردية و أنماط المعيشة .
- الموقع السكني و محيطه .
- المرافق و الخدمات و المناطق الخضراء و الترفيه .
- التقسيم الداخلي للمسكن و مدى اتباطه بقيم السكان .
- العلاقات الاجتماعية داخل المنطقة السكنية .

سادسا : الأسلوب الفني للدراســــــــة :

تنطلق الدراسة الراهنة الهادفة عموما إلى فهم واقع التخطيط الحضري بمدينة سكيكدة من خلال حي الإخوة عياشي ، من رؤية نظرية مفادها أن هناك علاقة ارتباطية تكاملية بين التخطيط الحضري و الجوانب السلوكية ، أي أن هذه الدراسة تنظر إلى الجوانب السلوكية كمكونات أساسية في إنجاح أي خطة حضرية ، من خلال إشراك الواقع الاجتماعي في الإعداد و التصميم و التنفيذ ، و لتجسيد هذه الرؤية النظرية فإن هذه الدراسة تنظر إلى التخطيط الحضري باعتباره ينطوي على مكونات مختلفة مادية و سلوكية شاملة و متكاملة ، كفيلة باستيعاب التنظيمات الاجتماعية و السلوكية السائدة و تحقيق الانسجام معها . ومن هنا يبدو ان هناك مداخل متعددة قد تستخدم لتشخيص طبيعة العلاقة بين التخطيط الحضري و الجوانب السلوكية ، منها الرؤى المادية و العقلانية ، و نظرة التنظيم الاجتماعي و الثقافي ، إلى جانب الرؤى المتمحورة حول الجوانب النفسية ، و أساليب المعيشة ، إضافة إلى التصورات التوفيقية و التكاملية بين مختلف المكومات المادية و الاجتماعية و النفسية ، و نظرا لهذا التعدد في وجهات النظر ، فإن هذه الدراسة و بحكم استنادها إلى أثر الجوانب السلوكية في التخطيط الحضري ، باعتبارها تعكس نظرة شاملة لواقع اجتماعي محلي و جزئي فإنها تأخذ بعين الاعتبار المكونات و الجوانب المادية للتخطيط بحكم كونها تفيد في التعرف على طبيعة العناصر الايكولوجية و التيسيرات المادية المتوفرة داخل المجال الحضري ، من مرافق و خدمات و هياكل و منشآت قاعدية مختلفة ، إضافة إلى الأبعاد الاجتماعية ، و السلوكية الواقعية ، من خلال خصائص الأفراد و الجماعات ، و أنماطهم المعيشية ، التي لها أثرها على ردود أفعالهم و مواقفهم و استجاباتهم المتضمنة لاحتياجات و متطلبات الواقع الاجتماعي و السلوكي المحلي لمدينة سكيكدة .

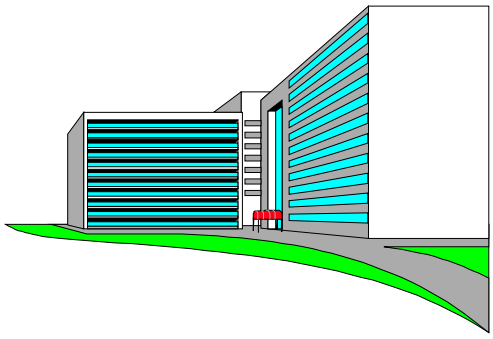

الفصل الثـــــــــــاني :

الاصـــــــــــول النظرية للبحث

تمهيد :

أولا : النظرية الإيكولوجية المادية .

I. التغير الحضري و العمليات الإيكولوجية .

II. نظرية الدوائر المتراكزة .

III. نظرية القطاع .

IV. نظرية النويات المتعددة .

V. الانتقادات الموجهة للنظرية الإيكولوجية .

ثانيا : النظرية الإيكولوجية السوسيوثقافية .

ثالثا: لويس وارث و الحضرية كطريقة الحياة .

رابعا : نظرية المدن الجديدة .

خامسا: كاسال و المسألة الحضرية.

سادسا : نموذج العزل و الحرمان

خلاصـــــــــــــة

الفصــل الثاني
الأصول النظرية للبحث

يحتاج البحث العلمي عادة إلى نسق فكري متكامل و منسجم يحدد و يضبط مساره للوصول إلى الهدف من الدراسة ، و ذلك من خلال استشارة التراث المعرفي و الخلفية التصورية المتعلقة بموضوع البحث [1] و انطلاقا من أن موضوع التخطيط الحضري شهد تطورات عديدة و مختلفة عكست النضج المستمر لأبنيته التصورية ، و التي جسدتها البدائل المتعاقبة ، من خلال تلك المحاولات المتكررة و الهادفة للوصول إلى النموذج التخطيطي الأمثل و الأكثر انسجاما مع الديناميكية المميزة لواقع الحياة الحضرية محاولة الاستفادة من مواطن القصور الكامنة في التصورات التي سبقتها [2] . و من هنا سوف يتم التركيز في هذه المحاولة على إبراز بعض التصورات التي تعكس التطورات الأساسية لنغرية التخطيط الحضري وصولا إلى أحدث البدائل من أجل اشتقاق التصور الأكثر تلائما مع موضوع البحث .

أولا : النظرية المادية الإيكولوجية

تشير هذه النظرية إلى أعمال مجموعة من المفكرين بمدرسة شيكاغو الأمريكية ، و هم بارك ، ماكينزي ، برحبس ، و تمثل النظرية الإيكولوجية نقطة التقاء بين تيارين مشهورين في العلوم السلوكية ، سيطرا على الفكر العالمي عموما خلال القرن 19 هما

---

(1) رشيد زرواتي . تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية . دار هومه ، عين مليلة . الجزائر . ط1 . 2002 . ص 90

(2) عبد الهادي محمد والي . مرجع سابق . 1983 ، ص ص 32- 40

الداروينية و الاقتصاد الكلاسيكي ، عن طريق استعارتها لمفاهيم هذين التيارين ، و من المفاهيم المستعارة ، المنافسة ، الصراع من أجل البقاء ، البقاء للأصلح ، المجال الحيوي ، و قد ارتبط التصور التخطيطي لهذه النظرية بتحليل بارك للقضايا المتعلقة بالتنظيم العام للمدينة الذي قسمه إلى قسمين أو مستويين :

- مستوى حيوي : و هو يشكل البناء التحتي أو الأساسي تكون فيه المنافسة هي الأساس ، و البقاء هو القانون المسيطر .
- مستوى ثقافي : أو البناء الفوقي ، يكون فيه الاتساق و التماثل و الاتصال عمليات منظمة ، و التقاليد و النظام الأخلاقي هو القانون المسيطر [1] .

و من خلال تركيزه على البناء التحتي في التحليل ، فإن التخطيط الحضري حسبه يرتبط بالمكونات أو المتغيرات المادية و العقلانية المميزة لهذا البناء . و من هنا فإن هذه النظرية أغفلت علنا الأبعاد الثقافية و الاجتماعية ، و حصرت السلوك الإنساني في مجرد أهدافه المادية و العقلانية ، واختزلت بذلك موضوع التخطيط الحضري في هذه الأهداف ، كما تركز محور اهتمامها على دراسة خصائص المناطق المختلفة داخل المدينة و أنماط استخدام الأرض الحضرية ، دون الاهتمام بالأنماط السلوكية الأخرى و نوع الحياة الذي أدى إلى ظهور تلك المناطق .

على اعتبار أنه لا يمكن الفصل عمليا بين الجوانب المادية و الثقافية للسلوك البشري كما يرى كل من آليهان و هولينغشيد [2].

---

(1) إسماعيل قيرة . علم الاجتماع الحضري و نظرياته . منشورات جامعة منتوري قسنطينة . 2004 .ص51- 52

(2) المرجع نفسه . ص 67

I - التغير الحضري و العمليات الإيكولوجية :

إن كان بارك قد اهتم بدراسة التنظيم الخارجي للمدينة فإن "ماكينزي" حاول وضع الأدوات التحليلية لفهم عمل العمليات الإيكولوجية التي تصيغ مخطط التنظيم الداخلي للمدينة و هذه العمليات هي :

1- **التركيز و التشتت :** يشير التركيز إلى تجمع و توطن الوحدات الإيكولوجية الأفراد ، الأنشطة ، المؤسسات) في أجزاء محدودة من المدينة ، و يشير التشتت إلى ميل الوحدات الإيكولوجية إلى ترك مناطق الإرتكاز و الانتقال إلى مناطق أخرى من المدينة و تقاس عمليتي التركز و التشتت بمؤشر الكثافة .

2- **المركزية و اللامركزية :** المركزية هي ميل الوحدات الإيكولوجية المتشابهة إلى التجمع حول نقاط محورية أو أنشطة حيوية ، و تقاس هذه العملية بمؤشر السيطرة ، أما اللامركزية فهي ميل الوحدات إلى ترك النقاط المحورية .

3- **العزل :** و هو الإنفصال الحيزي للأنشطة و السكان في إطار المنافسة على المواد النادرة و المواقع الجيدة ، و يقاس ذلك عموما بالتخصص الوظيفي أو التشابه السلالي الإثني.

4- **الغزو و الإحتلال :** الغزو هو انتقال الوحدات الإيكولوجية إلى منطقة الانفصال الحيزي ، أما الاحتلال فهو سيطرة الوحدات الإيكولوجية الغازية كليا على منطقة الانفصال الحيزي [1] .

---

(1) المرجع نفسه . ص 53 – 56

II - نظرية الدوائر المتراكزة :

حاول من خلالها " ارنست برحبس " وضع مخطط بياني للطريقة التي تنمو بها المدينة ، من خلال خريطته الإيكولوجية المشهورة لمدينة شيكاغو ، و ذلك في ضوء امتدادها الفيزيقي و تمايزها بالمكان و خلص إلى أن المدينة في نموها تتخذ خمس حلقات متناقصة و متحدة المركز و هي :

1- **منطقة الأعمال المركزية** : تشكل النواة الحيوية للمدينة اقتصاديا ، و اجتماعيا ، و ثقافيا ، فهي ملتقى طرق المواصلات ، توجد بها أكثر نشاطات المدينة ، و تكثر بها المسارح و دور السينما و الفنادق و الإدارات و البنوك ، أسعار الأرض بها مرتفعة و الطلب عليها شديد.

2- **منطقة التحول** : تشهد تغيرا مستمرا نتيجة لاتساع منطقة الأعمال المركزية في إطار عمليتي الغزو و الاحتلال ، ذات كثافة سكانية عالية ، ذات دخل فردي محدود ، تكثر بها الأمراض الاجتماعية و التفكك الاجتماعي ، أحوالها السكنية متدهورة حيث تنتشر بها المساكن القديمة و المتداعية ، و كذا الملاهي و دور الدعارة ، و مؤسسات القمار و غيرها .

3- **منطقة سكن العمال :** قاطني هذه المنطقة من العمال ذوي الباقات الزرقاء ، يعملون على تحسين ظروف معيشتهم ، و تعليم أطفالهم و مساعدتهم للارتقاء في السلم الاجتماعي .

4- **منطقة سكنية أفضل** : تنتشر بها الشقق و العمارات الجميلة و بعض فنادق الإقامة ، يقطنها ذوي الباقات البيضاء و أصحاب المهن و الدخول المتوسطة

5- منطقة الضواحي : توجد خارج حدود المدينة تقطنها الطبقات الوسطى و العليا من ذوي الأجور المرتفعة ، يعتمد سكانها على رحلة العمل اليومية [1].

و من بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية التحديد التعسفي لحدود المناطق داخل المدينة و استخدامات الأرض بها حيث كشفت دراسة "موريس دافي" في هذا الإطار عن التنوع الكبير في المهن و الوظائف داخل مجال منطقة واحدة كما هو الحال في دراسته ل " نيوهفن" « NEW HAVEN » .

كما توصل " كابلو" إلى أن المنطقة المركزية في استخدام الأرض منعدمة بباريس .

كما أهملت هذه النظرية أثر المتغيرات الاجتماعية و الثقافية في صياغة مخطط أنماط استخدام الأرض حسب كل من "جونسن" و "فيري" و ركزت عل دور الأبعاد المادية و الاقتصادية و الإيكولوجية في ذلك [2].

III- نظرية القطاع :

على إثر الإنتقادات التي وجهت لنظرية الدوائر المتراكزة حاول "هومرهويت" إدخال مفهوم القطاع كبديل نظري لمفهوم الحلقات في تحليله لمخطط نمو المدينة من خلال متغير الدخل و الإيجار الذي يحدد تراتب المناطق السكنية حول مناطق النشاطات التجارية و الاقتصادية في مركز المدينة ، و هو التراتب الذي صاغ مخطط المدينة حسبه في ثلاث قطاعات رئيسية هي :

---

(1)السيد عبد العاطي السيد . علم الاجتماع الحضري . مدخل نظري . الجزء الأول
دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية 2004 . ص 315 – 316

(2) المرجع نفسه : ص 59 ،61

- قطاع الإيجارات المنخفضة : يضم العمال دوي الدخول المحدودة .
- قطاع الإيجارات المتوسطة : يضم العمال دوي الدخول المتوسطة .
- قطاع الإيجارات المرتفعة : يضم الأغنياء دوي الدخول المرتفعة [1] .

و من بين الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية هي تركيزها عل الأبعاد الاقتصادية المادية ، و أغفلت العوامل الثقافية و التاريخية في التشكيل الإيكولوجي للمدينة إضافة إلى موقعيتها و محدودية نطاق تطبيقها ، جعلها تتعرض إلى الانتقادات نفسها التي تعرضت لها النظرية السابقة .

IV - نظرية النويات المتعددة :

تذهب هذه النظرية التي صاغها كل من " هاريس " و " ألمان " إلى أن انماط استخدام الأرض داخل المدينة تنمو حول نويات متعددة و ليس حول مركز واحد ، و ذلك من خلال عوامل اساسية :

- تموضع الأنشطة تبعا للتسهيلات المرتبطة بطابع المنطقة .
- التشابه و التخصص الوظيفي في صياغة مخطط المناطق .
- تتوزع المناطق تبعا للأهمية الاقتصادية للموقع و سعر الإيجار .
- تعارض الأنشطة يؤثر على إمكانية تموضعها في مكان واحد .

و من هنا توصل هاريس و المان إلى صياغة أمثلة حول تلك النويات :

- نواة النشاطات التجارية و الخدمات الرئيسية .
- نواة تجارة الجملة و الصناعات الخفيفة .
- نواة الصناعات على أطراف المدينة [2] .

---

(1) المرجع السابق : ص 317

(2) المرجع نفسه : ص 318 .

V – نقد النظرية الإيكولوجية المادية :

ركزت هذه النظرية عموما على الأبعاد المادية الجيوفيزيقية و الاقتصادية ، و أهملت دور العوامل الاجتماعية و الثقافية الأخرى الواقعية التي تعكس طبيعة الاحتياجات الفردية و الجماعية و هو ما دفع فييري إلى القول أن النظرية الإيكولوجية سلبت البيئة الإنسانية و جردها من كل معنى ، كما ذهب مارتندال إلى القول أن مخطط المدينة يأتي انعكاس للتفاعل الاجتماعي و ليس مجرد بناء للحجر و الصلب و الاسمنت و الإسفلت ، كما يذهب كل من "آليهان" و" هولينغشيد" إلى ترابط الظواهر الاجتماعية و الحيوية بشكل لا يمكن فصلهما . و من هنا فقد ركزت هذه النظرية على الجوانب الفنية في تخطيط المناطق دون الاهتمام بنوع السلوكات الاجتماعية التي أدت إلى ظهورها ضمن إطارها السوسيوثقافي [1].

ثانيا : النظرية الإيكولوجية السوسيوثقافية :

ارتبط هذا التوجه النظري بالتأكيد على دور العوامل الثقافية في التخطيط الحضري ، و لتأكيد ذلك قام رواد هذه النظرية بدراسة ظاهرة التنميط الإيكولوجي ، و العزل السلالي داخل المدينة . و ربطوها بعامل المؤثرات الثقافية مثل دراسة "فيري " لأسباب صمود المناطق الثلاثة داخل مدينة بوسطن رغم التغيرات الإيكولوجية التي لحفت بالمدينة ، و خلصت الدراسة إلى ارتباط ذلك بمشاعر و رموز تاريخية ترسخت في أذهان سكانها . إضافة إلى دراسة kuper ، watt ، Davis ، حول الغزل الاجتماعي و التنميط الإيكولوجي في مدينة durban بجنوب إفريقيا ، الذي ارتبط بسياسة الميز العنصري . و هو ما يؤكد بدوره أهمية البعد السلالي و القيم الثقافية في ما تحليل مخطط استخدام الأرض الحضرية [2].

---

(1) المرجع السابق : ص 67 ،68 .

(2) المرجع نفسه ص 75 - 77

و ما يمكن تسجيله حول هذه النظرية ، هو تركيزها على العوامل الثقافية كمتغير وحيد في التحليل المرتبط بأنماط توزيع و انتشار الوحدات الإيكولوجية داخل المدينة ، مركزة في ذلك على أجزاء فرعية منها ، في الوقت الذي يمكن أن تلعب فيه عوامل و متغيرات أخرى دورها ما في ذلك التوزيع مثل التخصص و التكامل الوظيفي ، الذي قد يؤدي إلى توحيد الاهتمام بين تلك الوحدات ، و هو ما قد يدفعها إلى التمركز في نقطة معينة و موحدة داخل المدينة الأمر الذي يجعل هذه النظرية تعبر عن وجهة نظر حتمية و جزئية تتجاهل دور المؤثرات العديدة و المتداخلة التي تساهم في صياغة مخطط التوزيع و النظام العام للمدينة .

ثالثا :لويس ورث و الحضرية كطريقة في الحياة :

و تتلخص وجهة نظر " لويس ورث" من خلال تحديده لمفهوم السلوك الحضري ، و الذي تشكل حسبه في ضوء انعكاسات و مصاحبات المتغيرات الإيكولوجية و الخصائص الأساسية المميزة للمجتمع الحضري و المتمثلة في الحجم و الكثافة و اللاتجانس على التنظيم العام للمجتمع الحضري . و من هنا تتحدد معالم البناء التصوري التخطيطي عند "ورث" و الذي يتأسس في ضوء التعرف على تلك الانعكاسات و المصاحبات الناجمة عن تلك المتغيرات و الخصائص المميزة للمجتمع الحضري ، من خلال تحليلها كمنطلقات أساسية في صياغة أي تصور تخطيطي [1].

إلا أن البناء الفرضي الذي صاغه "ورث" من خلال تلك الإستخلاصات الجاهزة ، تطيح بدور العوامل الثقافية في بلورة السلوك الاجتماعي ، و سيادة التنظيمات البيروقراطية الرسمية و العلاقات الإجتماعية الثانوية القصدية و الهادفة مثلا كانعكاسات للخصائص الإيكولوجية الأساسية للمجتمع الحضري تجعل مهمة التخطيط الحضري موحدة في إطار أهدافها العقلانية و النظرة الفوقية لمراكز صنع القرارات الإدارية ، في

(1) محمد عاطف غيث . علم الاجتماع الحضري مدخل نظري . دار العربية . بيروت . بدون سنة . ص 11 - 22

حين أكدت الدراسات على تعايش الأنماط السلوكية الحضرية الرسمية و الغير رسمية جنبا إلى جنب خاصة في البلدان النامية [1] .

رابعا : نظرية المدن الجديدة :

ارتبطت هذه النظرية بما عرف بسياسة التجديد الحضري و تطهير المدن بأنجلترا و أمريكا خلال منتصف الأربعينيات من القرن الماضي ، بهدف مواجهة المشكلات المرتبطة بالتضخم السكاني و خلخلة التركيز السكاني و الصناعي و الحد من التلوث البيئي و المناطق المتخلفة بالمركز الأم . و تنص هذه النظرية على تنظيم المباني في شكل مجموعات سكنية تنفصل عن بعضها بحزام أخضر ، كما تتوفر كل منها على المرافق و الاحتياجات الأساسية ، مثل المدرسة و السوق المحلي ، و المستوصف الصحي و إلى ذلك ، ليشكل اتحادها ما يعرف بالمجاورات السكنية التي تقع على أطراف المدينة و تابعة لها في شكل مدن جديدة[2].

و من بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية ما أورده "جريني" من أن التنمية الإقتصادية تقتضي أن تكون داخل المدن المركزية لأن إسكان الأقليات في الضواحي يخلف العديد من مشاكل الانتقال و حرية الوصول إلى الوظائف و الحصول عليها . كما يرى المحللون و على رأسهم كاسال أن عملية إنشاء المدن الجديدة تخفي في جوهرها أغراض تجارية من قبل أصحاب المال المالكين لقوة التأثير على السلطة من أجل أفتكاك المشاريع الاستثمارية و الأراضي بأثمان منخفضة إضافة إلى تكريسها لقيم الأنانية و العزل الطبقي و العرفي و التهميش و الإبعاد [3].

---

(1) محمد عاطف غيث . علم الاجتماع الحضري مدخل نظري . دار العربية . بيروت . بدون سنة . ص 11 - 22

(2) ايرفنج ألين . المدم الجديدة و الضواحي . تقديم و تعريب محمد أحمد غنيم . دار المعرفة الجامعية . 1990 . ص 95- 98

(3) Manuel castells . la question urbaine

François Maspero 1 place Paul Painlevé parais 7 pp 349 ,353

كما أوضحت الدراسات و من خلال النتائج التي أسفرت عن تطبيق هذه النظرية أنها لا تستجيب لتطلاعات الطبقة الدنيا و لا تعكس حقيقة وضعها الاقتصادي و هو ما يجعلها تعكس القرارات الإدارية الرسمية البعيدة عن متطلبات الواقع الاجتماعي الحقيقي [1] .

خامسا : كاسال و المسألة الحضرية :

يعد "مانيال كاسال " من رواد الاتجاه الماركسي المحدث ، و قد تبلورت وجهة نظره في خضم التطورات المعاصرة التي شهدتها المدينة الفرنسية ، التي ارتبطت بنموها الحضري ، و ظهور المدن الجديدة ، و المشكلات المتعلقة بالتعامل مع الأقليات و كدا المشكلات الاجتماعية الباثولوجية ، و من خلال ذلك حاول كاسال تحديد معالم لنظرية التخطيطية في ضوء العلاقة بين مختلف الأبنية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الإيديولوجية ، و من خلال تحليل المواقف الاجتماعية الحقيقية من منظور تاريخي شامل يمكن من التعرف على طبيعة التنظيم العام في ارتباطه بمراحل التصنيع و نتائجه ، و الذي يحدد بدوره وظائف الأنظمة الفرعية ، و انطلاقا من تحليله النقدي للنظرية الإيكولوجية ، خاصة حيث يرى أن التفسيرات السلوكية التي تقدمها هذه الأخيرة غير واقعية بسبب تركيزها على البعد الجيوفيزيقي للتخطيط الحضري ، كمتغير مستقل يؤثر على المقومات التخطيطية الأخرى ، و بذلك فهي تعزل المتغيرات المكائية و الاقتصادية عن أصولها الاجتماعية [2] .

---

(1) السيد عبد العاطي السيد : علم الاجتماع الحضري بين النظرية و التطبيق مرجع سابق ص 207 ، 208 .

(2) المرجع نفسه ص 107 ، 109.

سادسا : نموذج العزل و الحرمان :

و يتناول هذا النموذج مسألة اللامساواة في الظروف المعيشية بين المناطق المختلفة في المدينة ، خاصة مناطق الضواحي ليتحول الاهتمام تدريجيا على سليط الضوء على القضايا المجتمعية المتعلقة بالعوامل التي تقف وراء ذلك التهميش و الاقصاء و الحرمان . و من بين المفاهيم المطروحة في هذا الإطار نجد مفهوم التضامن التي تعد جذوره إلى دوركايم الذي ينظر إلى الحرمان على أنه غياب الروابط الاجتماعية بين الأفراد و المجتمع ، و يضع هذا النموذج أسس تدخل الدولة في سياسة الحماية الاجتماعية و التنشئة الاجتماعية و الاندماج أما مفهوم الاحتكار فينظر إلى الحرمان كنتيجة لعملية تكوين جماعات و نظم و كيانات تستخدم آليات الانغلاق الاجتماعي و احتكار بعض الموارد كوسيلة للاحتفاظ بمزاياها و تعمل على استمرار قيم اللامساواة [1] .

و بذلك فغن هذا التصور بهدف إلى تسليط الضوء على جذور المشكلات المرضية المرتبطة بالمدينة ، و نوع البناء الاجتماعي و الاقتصادي الذي انبثقت عنه ، و أهمية وجود آليات للتنسيق و التكامل الموضوعي بين مختلف الأجزاء الفرعية المكونة لذلك النظام سعيا لتحقيق مبدأ العدالة و التوازن الاجتماعي و تكافؤ الفرص ، و هو ما يعكس نظرة شمولية ، تركز على العلاقات الاعتمادية بين تلك الأبنية الفرعية ، التي تكون مخطط التنظيم العام داخل المدينة .

و من هنا فإن هذا التصور ينظر إلى مشكلة التناقض بين التخطيط و الواقع في ضوء طبيعة العلاقات التي تربط الأجزاء الفرعية التي تكون النظام العام داخل المدينة .

---

(1) اسماعيل قيرة : علم الاجتماع الحضري و نظرياته ، مرجع سابق ص 113 ، 116 .

خلاصـــــــــــة

يتضح من خلال التحليل النظري لموضوع التخطيط أنه ينطوي على و جهات نظر عديدة و مختلفة ، عكست التطورات التاريخية التي شهدها من جهة ، إضافة إلى تعدد المشكلات المرتبطة بالمدينة و تنوعها و تشابكها ، و الميول التي طبعت توجهات أصحابها من جهة أخرى ، إلا أنه يمكن حصرها في اتجاهين أساسيين هما :

- اتجاه مادي : يرتبط بالتصورات التقليدية ، التي تركز أساسا على الأبعاد الفيزيائية و الإقتصادية للتخطيط .
- اتجاه سلوكي : يركز على دور الأبعاد الاجتماعية و السلوكية في صياغة و تنفيذ مخطط تنظيم البيئة الحضرية .

و من هنا فإن الدراسة تنطلق من رؤية نظرية مفادها أن التخطيط الحضري يشكل محصلة تكامل بين المكونات السلوكية ، من خلال المتغيرات المتعلقة بردود الفعل و المواقف الاجتماعية و الاحتياجات التي تعبر عن نظم و أنماط المعيشة في ضوء العناصر و المكونات المادية ، من خلال المتغيرات المرتبطة بالتيسيرات الحضرية المادية من سكن ، و مرافق عامة و خدمات ، و مختلف الهياكل القاعدية المادية التي تتدخل في رسم فيزيائية المجال الحضري .

و سعيا لإبراز العلاقة بين التخطيط الحضري و الجوانب السلوكية يفترض توظيف مؤشرات وسيطة دالة على تلك العلاقة ، تحدد الكيفية التي ترتبط بها الجوانب المادية و السلوكية في التخطيط الحضري و تساعد في صياغة الأجوبة التركيبية التي تسعى إليها التساؤلات التي تطرحها الدراسة .

الفصل الثـــــــالث :

البعد الإمبريقي للتخطيط الحضري و الجوانب السلوكية

تمهيد :

أولا : التخطيط الحضري و الجيرة .

ثانيا : التخطيط الحضري و الكثافة و التزاحم السكني .

ثالثا : التخطيط الحضري و الامراض الاجتماعية .

رابعا : التخطيط الحضري و الحدائق و المتنزهات .

خلاصة .

الفصل الثـــــــــالث

البعد الإمبريقي للتخطيط الحضري و الجوانب السلوكية

تمهيـــــد :

لقد تعددت الدراسات الإمبريقية التي تناولت موضوع التخطيط الحضري ، فمنها من ركزت على الأبعاد الفنية و المادية و منها من حاولت إبراز المضمون الاجتماعي للعملية التخطيطية ، و ذلك تبعا للتنوع و الاختلاف الذي انطوت عليه التيارات النظرية التي سبقت الإشارة إليها .

و بالرغم من ذلك الاختلاف في تلك التصورات و المقاربات المنهجية إلا أن أهدافها تمحورت حول السعي إلى كيفية تحقيق التوافق و الانسجام مع الواقع الاجتماعي ، و سبل بلورة مخططات كفيلة بالحد أو القضاء على المشكلات الاجتماعية العديدة و المعقدة التي ارتبطت بالمدينة .

و من هذا المنطلق تحاول الدراسة اشتقاق القضايا و النتائج التي خلصت إليها تلك الدراسات السابقة لتحليل العلاقة بين التخطيط الحضري و الجوانب السلوكية . و من بين أهم القضايا التي أثارتها تلك الدراسات ، علاقة التخطيط الحضري بالجيرة السكنية و كيفيات و عوامل تنظيمها ، إضافة إلى مشكلة الكثافة و التزاحم السكني و انعكاساتها الإيكولوجية و الاجتماعية المختلفة ، و كذا العلاقات الارتباطية المختلفة بين التخطيط و الأمراض الاجتماعية ، و دور الحدائق و المنتزهات في عملية التخطيط كمؤشرات وسيطة ، وذلك في ضوء وجهات النظر الإمبريقية الفنية و الاجتماعية المختلفة حولها .

و من هذا المنطلق تحاول الدراسة بحث الكيفية التي ترتبط بها الجوانب المادية و السلوكية في التخطيط الحضري من خلال مؤشرات وسيطة دالة ، و نظرا لتعدد و تداخل

تلك المؤشرات التي يمكن استخدامها في إبراز تلك العلاقة ، سوف تحامل الدراسة التطرق و بطريقة انتقائية إلى عدد من الدراسات الميدانية السابقة فنية و سلوكية بطريقة تحليلية مقارنة بغرض التوصل إلى اشتقاق القضايا و النتائج التي خلصت إليها تلك الدراسات و إعطاء صورة مبدئية حول طبيعة تلك العلاقة ، و قد تمحورت هذه الدراسات حول :

التخطيط الحضري و الجيرة و كيفيات و عوامل تنظيمها إضافة إلى مشكلة الكثافة و التزاحم السكني و انعكاساتها الإيكولوجية و الإجتماعية المختلفة و كذا العلاقات الإرتباطية المختلفة بين التخطيط الحضري و الأمراض الإجتماعية ، و الأبعاد الفنية و الإجتماعية للحدائق و المتنزهات و الفضاءات الخضراء .

أولا : التخطيط الحضري و الجيرة

يشير مفهوم الجيرة عموما إلى وحدة سكنية إقليمية تشكل جزءا من مجتمع محلي أكبر ، و قد تضاربت المواقف و الآراء حول تحديد هذا المفهوم ، إلا أنه من الناحية الفنية يميل استعماله عموما . خاصة في أوربا ، للدلالة عن تجمع سكني يقع على أطراف المدينة الأم و تابع لها ، يضم في معدله ما بين 5 آلاف إلى 10 آلاف نسمة . تتمركز حول مدرسة ابتدائية و بعض التيسيرات و المحلات التجارية و الخدمية . ففي مدينة "هارلو" « HARLOW » الجديدة بأنجلترا ، نجد أن الوحدة الإيكولوجية السكنية عبارة عن تجمع مما يقرب من 400 وحدة سكنية ، يتوافر به بعض المحلات التجارية التي تقدم عددا من احتياجات السكان ، ثم تتحد هذه الوحدات العديدة و المنفصلة عن بعضها بفضاءات خضراء ، لتكون معا المجاورات السكنية العنقودية و التي تشكل في النهاية المدن الصغرى على أطراف المدن الرئيسية .

كما حددت la commission de la vie dans les grands ensembles الفرنسية مخطط المجاورة السكنية كالآتي :

- **المجموعة السكنية** : تضم من 200 – 500 وحدة سكنية
- **المجاورة السكنية** : تضم من 800 – 1200 وحدة سكنية
- **الحي** : يضم من 2500 – 4000 وحدة سكنية

أما في روسيا فقد كان ذلك على النحو الآتي :

- تجمع صغير : يضم 6000 – 13000 نسمة
- الوحدة السكنية : تضم 25000 – 60000 نسمة
- المدينة الصغيرة : تضم ما بين 120 ألف – 20 ألف نسمة

في حين بلغ حجم المجاورة السكنية في الولايات المتحدة الأمريكية ما يزيد عن 100 ألف نسمة على غرار " ليفتون Levitoun " بـ بنسلفانيا [1].

و ما يمكن تسجيله حول هذه الدراسات ارتباطها بتخطيط ما عرف بالمدن الجديدة ، و قد ارتكزت أساسا على المتغيرات المادية في تخطيط الجيرة السكنية و تعلق ذلك بالحجم و الموقع الجغرافي ، سعيا لوضع حد للمشكلات المختلفة الناجمة عن التركيز السكاني و الصناعي .

و من هنا كانت تهدف إلى خلخلة ذلك التركيز عن طريق استحداث مناطق جوار جديدة على أطراف المدينة أكثر مما كانت تهدف إلى ملامسة ذوق و قيم السكان و احتياجاتهم الاجتماعية الحقيقية ،و بذلك فقد اقتصرت على التوجيهات الإدارية الصادرة عن مراكز اتخاذ القرار الرسمية .

كما اعتبرت تلك المجاورات في البعض منها على أنها تعكس صور العزل الطبقي ، إضافة إلى الوجه الخفي للتهميش و الإقصاء للطبقة الدنيا . من خلال اللامساواة في الفرص التي يقدمها المركز .

---

(1) السيد عبد العاطي السيد . علم الاجتماع الحضري . بين النظرية و التطبيق . الجزء الثاني . مرجع سابق ص 221 – 223

و من بين الدارسات التي عززت نتائجها الحكم على فشل تلك التصورات و إخفاقها على مستوى الواقع ، الدراسات التي أجريت في "ليفربول" و " كوفنتري" ، و " شيفلد" عن وجود بعض العيوب منها أن بعض السكان من الطبقة الدنيا رحلوا ينقصهم الاهتمام باحترام الذات والآخرين خاصة في مجال النظافة و تربية الأطفال و آداب السلوك ، مما جعلهم عرضة لانتقادات جيرانهم ، و لم يستطع الكبار منهم أن يكونوا صداقات في أماكنهم الجديدة ، كما أن اختلاط أشخاص لهم مستويات مختلفة في الاهتمام و الطموح أدى إلى توترات عنيفة إضافة إلى مشكلة العلاقة بين السكان الأصليين الذين ألفوا الحياة شبه الريفية ، و القادمين الجدد ، و التي كانت تمثل الجذور الدفينة لمشاعر عدم الرضا و التوترات التي كشفت عنها المجاورات الجديدة بين السكان [1] .

و لعل أهم ما أضافته هذه الدراسات زيادة على دور البعد الاجتماعي للجيرة السكنية . هو دور العوامل المتعلقة بالظروف الاقتصادية و المعيشية للسكان ، و هو ما يدل على أن هذه الخطط لم تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي للسكان ذوي الدخل المنخفض [2] .

و من بين الدراسات الاجتماعية المبكرة التي اهتمت بدور الجوانب الرسمية في توطيد علاقات الجوار ، دراسة "هربرت جانز " التي تناولت أثر الروابط الإثنية و العمل و الثقافة الفرعية على علاقات الجوار . من خلال الطبقة الإيطالية العاملة في إحدى المجاورات السكنية في مدينة "بوسطن" « Boston » الأمريكية ، و انتهى إلى أن الخصائص و التفاعلات و الرغبة في الاندماج و التماسك الاجتماعي و التضامن العضوي و العلاقات المباشرة ، إضافة إلى اهتمامات السكان المشتركة المتمثلة في

---

(1) المرجع نفسه ص 277 – 279

(2) المرجع نفسه . ص 252

الحاجة إلى العمل و المسكن الملائم و الحاجة إلى الأمن الاجتماعي و الاقتصادي . و ذلك عكس ما ذهب إليه كل من " بارك" و " ورث " من أن الحضرية تطيح بالروابط الولية الوثيقة ، و تحل محلها علاقات الاستقلال و الغفلة و التباعد الاجتماعي بين الجيران [1] .

و من هنا فإن عملية تخطيط الجيرة السكنية ينطوي على مضامين و مؤثرات عديدة و متداخلة ، اقتصادية و اجتماعية ، إضافة إلى ضرورة التنسيق و التكامل بين التنظيمات الرسمية و التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية . إضافة إلى ضرورة التنسيق بين التنظيمات الرسمية و التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية ، كشروط و معايير تتطلب مراعاتها فيما يتعلق بتحسين المستوى المعيشي للسكان كمن خلا الدخل و التعليم و الصحة و السكن و الترفيه و الأمن ، و ما إليها ، مع سعر مناسب للإيجار و الأرض ، إضافة إلى التعرف عن كتب على معدل أفراد الأسرة و أماط الثقافة و المعيشة ، و احتياجات الافراد و تطلعاتهم في علاقته بطبيعة و المسكن و الموقع السكني و ما يرتبط به من مرافق و تسييرات و ذلك بالكيفية التي تتيح للأفراد إمكانية اختيار المسكن من حيث طبيعته و موقعه ؟، حسب ميولهم و رغباتهم من غير اضطرار و أكثر حرية في ذلك ، الأمر الذي يجعل مفهوم الجيرة ينضوي على مضامين فنية و سلوكية مختلفة تتحكم في رسم العلاقة بين التخطيط الحضري و الواقع .

---

(1) محمد عباس ابراهيم – التنمية و العشوائيات الحضرية . دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية .2000 . ص 214

ثانيا : التخطيط الحضري و الكثافة و التزاحم السكني

يعبر عن الكثافة السكانية بعدد السكان داخل رقعة جغرافية محددة ، ففي الولايات المتحدة الامريكية بلغ معدل الكثافة في فيلادالفيا ، و شيكاغو و نيويورك حوالي 18000 نسمة في الميل المربع ، حيث يقيم سكان نيويورك البالغ عددهم 8 ملايين نسمة ، على مساحة لا تتعدى 293 ميل مربع و المساحة الباقية موزعة على مواقع الأعمال و الصناعة و الشوارع و غيرها من الملحقات [1] .

أما الازدحام السكني فهو عبارة عن الأفراد الذين يشغلون مسكن أو غرفة ، ففي مجتمع الكاريبي يعرف جهاز تخطيط المدن الحكومي المساكن المزدحمة بتلك التي تشتمل على شخصين فأكثر لكل حجرة سكنية ، و 8 أشخاص لكل دورة مياه ، في الوقت الذي تعتبر فيه حكومة هونج كونج مثل هذه الظروف مريحة ، أما في القاهرة فقد دلت الدراسات عن معدل يقدر بـــ2,8 شخص لكل غرفة ، أما في ماليزيا فتشير الدراسات إلى تخصيص مساحة لا تتجاوز في معدلها 4,7 متر مربع للفرد و غرفة نوم لا تتعدى مساحتها 11 متر مربع لكل ثلاثة أشخاص أما الهيئة اليابانية للإسكان فتخصص في المعدل مساحة 45 متر مربع للأسرة المتكونة من 5 أفراد ، و تتجه الدول الأوروبية في الوقت الحالي إلى تخصيص مساحة تقدر في معدلها بـــ60متر مربع للأسرة المتكونة من 5 أفراد . ففي بريطانيا يحدد لكل أسرة نظريا مساحة بين 80---90 متر مربع كما تعتبر الوحدة السكنية المكونة من 4 غرف مزدحمة إدا كانت مكونة من 10 أفراد فأكثر ،

---

(1) المرجع نفسه – 199 - 202

و تعتبر الغرفة مزدحمة إذا كانت مكون من شخصين فأكثر ، أما في هولندا فيبلغ معدل المساحة السكنية 50 متر مربع [1] .

كما اهتمت دراسات أخرى ببحث قضية التكامل في تخطيط الإقليم الحضري بين استخدامات الأرض المختلفة ، و منها بحث مشكلة الترويح عن سكان المناطق المزدحمة و انتهت إلى أن الأماكن الفسيحة المتاحة للترويح مثل الحدائق و المتنزهات داخل المناطق الحضرية أصبحت محدودة للغاية ، فقد بلغ معدل هذه الأماكن ما يقرب من 18,5 متر مربع لكل ساكن في الولايات المتحدة الأمريكية و 10,1 متر مربع لكل ساكن في لندن ، و 3,6 متر مربع للساكن في باريس ، و 1,1 متر مربع لكل ساكن في طوكيو [2] .

و قد دلت خريطة التوزيع الإيكولوجي و المكاني للمساكن التي تأوي عصابات في شيكاغو المنحرفة انها ترتبط بمناطق الإسكان المزدحم و ذلك وفقا لما خلصت إليه دراسات " كليفورد شو C.Shoux " [3] . و لعل أهم ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسات هو انها ترتكز في معالجاتها لمشكلة الكثافة و التزاحم على المقاييس الإحصائية الكمية ، كمقاييس إدارية رسمية بعيدة عن الواقع الحقيقي ، و مع أهميتها في التحليل ، إلا أنها تعجز عن توضيح و فهم الأبعاد الحقيقية للمشكلة ، فقد أكدت الدراسات الحديثة أن مشكلة الكثافة و التزاحم السكني ترتبط في المقام الأول بمشاكل الأجور و المستوى الاقتصادي للمعيشة ، ففي مدينة "نيويورك " خلصت لجان الإسكان إلى أن مشكلة الإسكان تتلخص في النقص الحاد للمساكن المتاحة للأعداد الكبيرة من السكان دوي الدخل المنخفض ، كما بلغت نفقات الإسكان ما يزيد عن خمس تكاليف

---

(1) المرجع السابق : ص 215- 218 .

(2) المرجع نفسه : ص 135 .

(3) المرجع نفسه : ص 205 .

المعيشة ، كما أن ارتفاع القيمة الإيجارية للمساكن كان سببا مباشرا في زيادة اضطرار السكان للإقامة في مساكن دون المستوي .

كما أكدت إحدى الدراسات التي أجريت علي دول أمريكا اللاتينية أن خطط الإسكان بها موجهة للأسر ذات الدخل المتوسط ، بنفس المعايير التي كانت سائدة في الولايات المتحدة الأمريكية ، و دول غرب أوروبا ، و هو ما أدى بالكثير من الأسر إلى الانتقال إلى العيش في مناطق متدهورة بسبب دخلها المنخفض [1] .

و من هنا يعكس المستوى الاقتصادي بعدا جوهريا في تحليل المشكلة السكنية عموما و ظروف المسكن خصوصا و ارتباطاتها المختلفة ، و في هذا الإطار خلص مخطط المدن " "توماس آدمز" في دراسته لمدينة "جلاسجو " الإنجليزية إلى أنها تمثل مركز الإباحية ، بسبب ظروف التزاحم السكني و الأحوال السيئة التي لازمت إسكانها .

إضافة إلى دراسات أخرى عديدة أكدت ارتباط فساد الأخلاق و المعنويات و انعدام الخصوصية الاجتماعية ، بمشكلة التزاحم السكني و التي يمكن اختصارها في فيما كتبه " البيون بيكون " : " لا أحتاج إلى الدخول في تفاصيل عن المناظر و الروائح و الاضطرابات التي لا زالت اذكره عندما ذهبت لخدمة أم مريضة ، لقد كان على الأم أن تنزل الدرج المتهدم لكي تحضر الماء لاستحمام طفلها ، و أن تعبر دهليزا مظلما لكي تحصل على شيء يستحم فيه و تصعد الدرج لتسخين الماء ، و كان عليها أن تغلق النوافذ لإبعاد الروائح و الذباب ، و أن تضع كرسيا خلف الباب لكي تمنع الأولاد المتقاتلين ، و عندما عرفت أن زوجها قد هجرها تعجبت كيف كان ينام في هذه الحجرة المزدحمة ، و عندما عرفت بأن الإبنة الجميلة قد أخطأت تذكرت أنها لا تستطيع إحضار أصدقائها إلى البيت ليصلوا عن طريق هذه السلالم القذرة إلى حجرة ضيقة ، حيث إبريق الغسيل ، و أكوام الملابس القذرة بجوار السرائر،..... و عندما دخل الصبي الصغير محكمة

---

(1) المرجع نفسه : ص 207 – 246 .

الأحداث فإنني لم أتعجب من إصراره أن يظل يلهوا في الشارع أطول فترة ممكنة ، قبل أن يزحف إلى الحجرة المزدحمة و يسقط على الأرض لينام ، و هكذا نجد أن كل الأحوال التي تحيط بساكن الحي المختلف تزيد جسمه شقاءا و تعبا و تثير فيه الإحساس بعدم الرضا إذ ليس لديه أي هدوء أو سلام أو أي خصوصية ، و ليس لديه حجرة يستريح فيها ليلا او نهارا و لا يرى أي جمال من حوله ..... و يجب عليه أن يغلق النوافذ الغير كافية إذا أراد أن لا يستمع إلى مشاجرات الجيران ، فهو يعمل بلا طموح و ينهي يومه بلا رضا أو أمل " [1] .

و من هنا فإن مشكلة التزاحم و الكثافة السكنية تساهم في بلورتها مؤثرات و عوامل عديدة و متشابكة ، إلا أن جذورها الأساسية ترتبط بالعامل الاقتصادي المتعلق بالدخل و المستوى المعيشي ، فإقبال الأسرة على استهلاك المسكن أو استئجاره تضع في اعتبارها عوامل عديدة كالصحة و الأمن و الخصوصية ، و التقسيم الداخلي للمسكن و غيرها .

و من هنا فإن اضطرار الأسرة إلى المسكن السيئ يعني حرمانا واضحا من بعض العوامل المختلفة ، ففي مقاطعة " كوفنتري " دلت إحدى الدراسات أن السكان يميلون للإقامة بالمساكن التي بها مكان لإيواء السيارة لا لسبب امتلاك السيارة بل لسبب استخدام هذه الأماكن كملاحق إضافية ، كما يميلون إلى الإقامة في منزل بذلا من الإقامة في شقة مع الآخرين و هو ما يبين ضرورة الاهتمام بالمضامين الاجتماعية التي ترمي إليها السياسات الإسكانية عموما [2] . و هو ما يبرز دور العوامل الاقتصادية في بلورة إمكانية اختيار المسكن المتماشي مع قيم الاستعمال لدى الأسرة .

---

(1) المرجع السابق : ص 206

(2) المرجع نفسه : ص 245 – 246

فالميل للإقامة في مساكن مزدحمة و متدهورة يدل دلالة قاطعة على العجز في الجانب الاقتصادي الذي تعاني منه الأسرة ، بالقدر الذي يمكنها استئجار أو تشييد مسكن مناسب لها فتضطر إلى الإقامة في مناطق سكنية تناسب وضعها الاقتصادي المعيشي التدهور ، و التي غالبا ما تكون مناطق مختلفة و مزدحمة لها انعكاسات سلبية خطير ة على الصحة و تربية الأطفال و الجوانب الأخلاقية و توازن الأسرة ، و غيرها من الانعكاسات ، و هو ما يعبر عن انطواء المشكلة الإسكانية عموما على مضامين و مؤثرات فنية و سلوكية متداخلة ، تمثل شروط و متطلبات يجب إدراجها بدقة في أية سياسة تتعلق بمواجهة المشكلة لا تقف عند حدود توفير المسكن الصحي و المناسب فحسب ، بل تتعداها لتشمل بالأساس أهمية تحسين الأوضاع الاقتصادية و المعيشية لدى السكان و ذلك لتجنب توريث الأمراض الدالة على الفقر داخل تلك البيئات السكنية الحضرية ، سواء تعلق الأمر بتلك البيئات المشيدة أو المستقبلية و إحراز أكثر تحكم في السلوكات الاجتماعية ، بالقدر الذي يمكن من تطوير ثقافة حضرية إيجابية و تدعيم الوعي و الولاء و الانتماء و الإحساس بالمسؤولية تجاه المحيط ، و هو ما يدل على الكثافة و التزاحم السكني من حيث أسبابها و انعكاساتها المختلفة ، و مضامينها الاجتماعية و الفنية تساهم في بلورة طبيعة العلاقة بين التخطيط الحضري و الواقع .

ثالثا : التخطيط الحضري و الأمراض الاجتماعية

تعتبر الأمراض الاجتماعية من أهم المشكلات التي تعاني منها المدينة من خلال مظاهر تجلياتها و آثارها على مستوى الواقع ، كالفقر و البطالة و مختلف مظاهر الهامشية ، و التي استقطبت اهتمام المختصين في عدد من التخصصات العلمية المختلفة ، و في هذا الصدد ركزت بعض الدراسات على تحليل مظهر أو صنف معين من هذه المظاهر ، اعتمادا على المقاييس الكمية و الإحصائية الصادرة عن المصالح الرسمية المختصة كمركز الأمن و المحاكم و السجون و ما إلى ذلك ، و مثالها الدراسة التي شملت حوادث القتل في بعض المدن العالمية الكبرى ، و التي مفادها أن هذه الحوادث تتراوح بين 25 – 30 حالة لكل 100 ألف نسمة في مكسيكو سيتي و ساو باولو ، أما في بوسطن و واشمطن تراوحت بين 10 – 15 حالة لكل 100 ألف نسمة ، بينما كانت في مونتريال و طوكيو أقل من 5 حوادث لكل 100 ألف نسمة [1] كما توصلت إحدى الدراسات عن واقع الجريمة بالمجتمع الجزائري إلى أن هذه الأخيرة تنتشر بالمدن ذات الكثافة السكانية العالية مثل : الجزائر ، وهران ، قسنطينة و عنابة ، بينما تقل بالمدن ذات الكثافة الضعيفة مثل ورقلة ، بشار و تمنراست [2] . و توصلت إحدى الدراسات أيضا إلى أن مدينة " نيويورك " بها عدد كبير من حوادث العنف و في كثير من أجزاء المدينة لا يشعر السكان بالأمن ، و لذلك لا يسيرون في الشوارع ليلا ، معظم النوافذ مزودة بشبكات واقية من الحديد ، الأبواب ذات أقفال مزدوجة ، حراسة خاصة على

---

(1) حسن ع الحميد أحمد رشوان : مشكلات المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري ، المكتب العربي الحديث الإسكندرية 2002 . ص 138

(2) الطيب نوار : إشكالية المدينة بين التنمية الاجتماعية و الجريمة ، في فعاليات الملتقى الوطني حول المدينة الجزائرية 2003 ، منشورات جامعة منتوري قسنطينة 2003 ص 241 – 261 .

الدكاكين والمحلات التجارية ، كما تنتشر حوادث الخطف و الإدمان في حدائق المدينة [1].

كما توصل" كليفورد شو C.Shoux " إلى تحديد خريطة التوزيع الإيكولوجي لمناطق الانحراف بمدينة شيكاغو ، و التي ارتبطت بالمناطق السكنية المزدحمة و المتخلفة [2].

و من هنا فإن هذه الدراسات في مجملها ترتكز على تحليل بعض المظاهر الفرعية ، بناءا على التقارير الإحصائية الرسمية ، و حسب درجة انتشارها الايكولوجي و تهمل المتغيرات الفاعلة في بلورة تلك النتائج ، باعتبار تلك الأسباب تعبر عن الجذور الحقيقية للمشكلة ، و من هنا فإن هذه التصورات محدودة في تخصصاتها ، و نتائجها تعبر عن حلول جزئية و ظرفية و مسكنة تتعلق باستراتيجيات التخطيط الأمني للمدينة لتبقى بذلك بعيدة عن حيثيات الواقع الحقيقي .

إضافة إلى ما تقدم لم تختلف كثيرا الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث "مصطفى حجازي " حول الأمراض الاجتماعية في لبنان و التي اعتمد فيها على منهج الترابط الفارق أو العوامل السائدة من خلال تحليليه المقارن لعدد من التصورات النظرية المختلفة يخلص الباحث إلى أن مصدر العلة هو الحي السكني المتدهور و ليس الفرد ، لأن الفرد الذي يسكن هذه الأحياء ، لن يجد أمامه مخرجا سوى الإنحراف ، فالفرد المريض يساهم في خلق محيط مضطرب بدوره ، حتى لو استطاعت الأسرة الصمود أمام الهزات فإن المتطلبات الحياتية تمنعها من تقديم الرعاية الكافية للأبناء .

---

(1) المرجع السابق : نفس الصفحة .

(2) عبد العاطي السيد : علم الاجتماع الحضري بين النظرية و التطبيق . مرجع سابق ص 205 .

و بعد تحليله للاستبيان المطبق في هذه الدراسة توصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها :

- عدم توفر فرص للتعليم و الرعاية و الحماية و التوجيه لقسم كبير من الأطفال يدفع بهم إلى الهامشية و التسيب .

- النزوح الريفي باتجاه الأحياء الفوضوية بالمدن يخلق أوضاعا معيشية تجعل تماسك الأسرة صعبا و إمكانية رعاية الأبناء و حمايتهم عسيرا ، و هو ما يؤدي إلى التصدع الأسري و ينجم عنه بدوره غياب الإشراف و الرقابة الأسرية .

- هزات الأسرة و وضعها الاجتماعي ينتج الاضطرابات النفسية .

- تبدأ الأمراض الاجتماعية بالتصرفات الانتقامية البسيطة مثل بيع العلكة و التسول ، مسح زجاج السيارات [1] .

و انطلاقا من التصور الرئيسي لهذه الدراسة الذي فاده أن الأحياء المتخلفة هي مصدر الأمراض الاجتماعية ، يتبادر إلى الدهن التساؤل الذي طرحه الباحث " عبد العاطي السيد " حول سبب تدهور المناطق السكنية ذات المستوى اللائق و تتحولها إلى أحياء متخلفة عندما ينتقل إليها سكان هذه الأخيرة ليخلص في النهاية إلى أن الفقر هو أهم الأسباب .

و لا تقف الدراسة التي قام بها الباحث " قبرة إسماعيل " الواردة في إحدى مقالاته تحت عنوان " الفقر في البلدان العربية لوحة سوداء و أرقام مخيفة " عند هذا الحد ، بل امتدت لتشمل تحليل ظاهرة الفقر في ضوء الأبنية الاقتصادية و الاجتماعية السائدة ،

---

(1) علي بوعناقة : الأحياء غير المخططة و انعكاساتها النفسية – الاجتماعية على الشباب ،دراسة ميدانية مقارنة – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 1987 ص 38 - 40 .

و بنبرة مستقبلية حاول الباحث تحليل واقع الفقر في الوطن العربي ، كدول المغرب العربي و مصر ، و السودان و فلسطين ، من خلال سلسلة من الشواهد و الانعكاسات كتزايد الأحياء المتخلفة و كثرة الأمراض الدالة عن الفقر كسوء التغذية ، و التسول و النبش في المزابل ، و تضخم قطاع الأنشطة غير الرسمية ، و النوم على الأرصفة و الإضطرابات الفردية، توصل في النهاية إلى أن المشكلات المرضية العامة و الاضطرابات الفردية ناجمة عن صور الاستغلال و التهميش و الظلم و اللامساواة الكامنة في الأبنية الاقتصادية و الاجتماعية .

كما ربط الفقر كمتغير أساسي بثلاث مظاهر فرعية نموذجية كأمثلة و كانت الاستنتاجات حولها على النحو الآتي :

- الحي المتخلف نتاج عدة عوامل متشابكة يمثل الفقر و انخفاض مستوى الدخل العام العامل الحاسم في كل ما يرتبط بهذا الحي من مشكلات اجتماعية خطيرة .
- ظاهرة التسول وسيلة من وسائل كسب العيش لفئات واسعة في البلدان العربية ، و علامة بارزة من عوامل الإفقار المعمم و وصول أنماط التنمية إلى آفاقها المسدودة .
- نمو القطاع الاقتصادي الغير رسمي ناتج عن تهميش أكثر من ربع القوة العاملة العربية و هو ما يعني تدعيم الإزدواجية ، و تشجيع لرأسمالية متخلفة كفيلة بزيادة التخلف و التفاوت التبعية [1] .

---

(1) إسماعيل قيرة : الفقر في البلدان العربية . لوحة سوداء و أرقام مخيفة ، في الباحث الاجتماعي . قسم علم الاجتماع جامعة منتوري قسنطينة . العدد رقم 6 - 2004 ص ص 07 – 30

و من هنا فإن هذه الدراسة تنظر إلى مختلف المظاهر الاجتماعية المرضية على أنها سلسلة من المؤثرات المتداخلة و المتشابكة يكون ما أطلق عليه الباحث ، "الإفقار " منبعها الأساسي ، إشارة إلى التهميش و العزل و الإقصاء المفتعل كقيم متجذرة في الأبنية الاقتصادية و الاجتماعية السائدة . و بالتالي فقد عكست هذه الدراسة نظرة شاملة و ركزت على جذور المشكلة من الناحية العلاجية ، بدلا من الحلول الظرفية و المسكنة المركزة على العوامل الفرعية ، كالانحراف ، و الأحياء المتخلفة و غيرها . الأمر الذي جعل وجهة نظر الباحث تتفق مع التصورات النظرية التي تأكد على الأهداف الاجتماعية الواقعية للتخطيط الحضري . وذلك في ضوء العلاقات الاعتمادية بين مختلف مكونات النظام التخطيطي الذي يأتي انعكاسا لطبيعة النظام العام داخل المدينة في ضوء تداخل و ترابط مكونات العملية التخطيطية المادية و السلوكية .

و من هنا فإن هذه الدراسة ترى أن جذور مشكلة التناقض بين التخطيط الحضري و الواقع ترتبط أساسا بعامل الفقر ، كما تنظر إلى الأمراض الاجتماعية المختلفة المجسدة لذلك التناقض على أنها مظاهر و مصاحبات تفرعت عن ظاهرة الفقر الحضري ، الأمر الذي يفرض استنطاق الواقع الاجتماعي للتعريف على تطلعاته و مواقفه و احتياجاته الاقتصادية و الاجتماعية الحقيقة في رسم السياسات التخطيطية ، و بذلك فإن تدعم الأمن و الرقابة و إنشاء المؤسسات العقابية و سن التشريعات الرسمية و غيرها ، من الآليات لمواجهة المظاهر المرضية لا تزيد عن كونها حلولا ظرفية مسكنة لكونها تتجاهل الجذور الحقيقية و الواقعية للمشكلة .

رابعا : التخطيط الحضري و الحدائق و المتنزهات :

يشار إلى الأرض التي تحتوي على خضرة و مياه ، ذات مساحة صغيرة لا تزيد عن الهكتار الواحد ، تابعة لهياكل عامة أو خاصة أو في مناطق محددة مثل ملتقى الطرق أو بين الشوارع المزدوجة يشار إليها فنيا باسم الحدائق .

أما المتنزهات فهي عبارة عن مساحات واسعة من الأراضي الخضراء قد تصل مساحاتها إلى آلاف الهكتارات ، ذات تضاريس و تراكيب مختلفة ، تحتوي على غابا و مراعي و مجاري مائية و شواطئ و مستنقعات و جبال و وديان و تلال و شلالات و كذلك أصناف مختلفة من الحيوانات البرية و المائية ، و فيها إمكانية الاصطياف مثلا و الراحة و الاستجمام و الصيد ، مثل متنزهات القالة بالجزائر .

و قد ظهرت متنزهات المدن و ضواحيها و كدا المتنزهات الوطنية عموما في القرن التاسع عشر ، و ذلك قصد مواجهة آثار التعرية و التآكل و الانجراف و الفيضانات و الترسبات و العواصف الترابية و الرملية ، و غيرها خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية [1] .

و قد تعززت أهمية الحدائق و المتنزهات من خلال النتائج التي توصلت إليها عدد من الدراسات الفنية ، و في هذا الإطار فقد أكدت إحدى هذه الدراسات أن متنزه يتألف من هكتار واحد من الأشجار و الحشائش و غيرها يمتص من الهواء 900 كيلوغرام من غاز ثاني أكسيد الكربون ، و يطلق في الهواء 600 كيلوغرام من الأكسيجين و ذلك خلال 12 ساعة [2] .

---

(1)محمد فاضل بن الشيخ الحسن : البيئة الحضرية في مدن الواحات و تأثير الزحف العمراني على توازنها الإيكولوجي . دكتوراه دولة في العمران . غير منشورة ، جامعة منتوري قسنطينة . ص ص 148 – 150.

(2) المرجع نفسه ص 169 .

فقد قيست درجة الحرارة في مجال مدينة " فنكوفر " Vancouvert " الكندية في سبتمبر 1973 و أعطت النتائج التالية :

- ارتفاع درجة الحرارة في المنطقة الصناعية و مركز المدينة .
- و انخفاض معتبر في درجة الحرارة في الريف المجاور و قد لعب الغطاء النباتي دورا هاما في ذلك [1] .

كما يشتمل الغطاء الأخضر عموما على عدد من الوظائف الفنية من خلال أبعادها الجمالية . إضافة إلى أنه يستعمل مثلا لتوجيه السير في خط معين و إظهار وحدة التكوين العمراني كما تخفف الأشجار من انعكاس الضوء و الحرارة من المباني و الطرقات .

كما تشير الدراسات أن درجة الحرارة ترتفع في أواسط المدن مما يؤدي بالهواء الحار من الارتفاع في الجو مشكلا بذلك منطقة ضغط منخفضة ، الأمر الذي يجعل الهواء البارد ينسحب إلى المناطق الريفية المجاورة ، فتزداد درجة حرارة هذه المنطقة ، و تنخفض كمية الأكسجين بها ، بالإضافة إلى التقاطها لكميات من الغازات الملوثة و الأتربة ، و تتضح نتيجة هذه الحركة بما يشاهد في أواسط المدن عموما . و من بين التجارب المسجلة في هذا الإطار ، تجربة مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ، حيث بلغت المساحات الخضراء في هذه المدينة سنة 2000 ما يفوق 260 مليون متر مربع ، حيث فاقت المساحات الخضراء بها نسبة 50% من المساحة الإجمالية للمدينة .

و من بين النتائج التي تمخضت عن ذلك ، تخلص المدينة من الرياح و العواصف الرملية ، كما زادت نسبة الرطوبة بها و تلطفت حرارة الجو ، كما امتصت هذه المساحات النسبة العالية من الروائح و الغازات [2] .

---

(1) المرجع السابق ص 225 .

(2) المرجع نفسه : ص 240 .

و بالرغم من أهمية هذه الدراسات و التجارب الفنية إلا أنها ارتكزت على الأبعاد الجمالية ، و كيفيات مواجهة الآثار الناجمة عن التلوث البيئي . و مع أنها كانت تنطوي على مضامين صحية و نفسية إلا أنها كانت تعبر عن أهداف تخطيطية ثانوية و غامضة . و هو ما يجعلها تكاد تخلوا من مفهومها الاجتماعي .

و لعل من بين أحسن التجارب تعبيرا عن تكامل المضامين الفنية ة الاجتماعية في تخطيط الحدائق و المتنزهات ، تجربة مدينة " مايونس" الألمانية ، فهي عبارة عن مدينة متوسطة الحجم تأسست مع بداية الثورة الصناعية ، و قد تمحورت أهداف الخطة بها ، حول الفصل بين المدينة و المنطقة الصناعية بحزام أخضر ليحجز الآثار السلبية كالدخان ، و الغازات السامة و الضجيج .

- الاعتماد على المشاركة الاجتماعية و تعاون السكان من أجل توحيد اهتماماتهم الاجتماعية ، و غرس قيم التضامن و التآزر الغير رسمية المفقودة بالمدينة في تطوير المساحات الخضراء .

- التنسيق مع التنظيمات الرسمية المحلية ، و التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية لمواجهة المشكلة .

و قد وضعت الخطة سنة 1977 و البداية في التنفيذ كانت سنة 1980 . حيث تم غرس الأشجار و الحشائش على جوانب الشوارع و المساحات العامة ، كما تم منع الحركة الميكانيكية من الجزيرات السكنية ، كما تم غرس الممرات بين الجزرات السكنية بالأشجار و الأزهار ، و غرست أفنية الجزيرات بالمأكولات الفلاحية المتنوعة فتحولت إلى بساتين فلاحيه .

- تزيين واجهات العمارات بالنباتات المتسلقة و الزهور المطلة من النوافذ و الشرفات .

- تحويل معظم الساحات العامة و مواقف السيارات إلى حدائق معلقة ، بعد أن تحولت تلك المواقف إلى تحت أرضية .

- كما استغلت المساحات التحت أرضية لتجميع مياه الأمطار ببناء خزانات تستعمل للسقي و التنظيف في فصل الصيف .

- إنشاء الحدائق الشتوية . بغرض توفير الطاقة عن طريق العناصر الطبيعية ، و بتكلفة ضعيفة جدا ، لأن الغطاء النباتي يلطف من برودة الجو ولا يترك الصقيع يتشكل بطبقات سميكة .

و من النتائج التي تبلورت عن هذه الخطة :

- تناقص معتبر في معدلات الانحراف و لجريمة و الهامشية في المدينة .
- إحراز نوع من التجانس الاجتماعي ، زيادة معدلات العلاقات غير الرسمية بين سكان المدينة ، إضافة إلى تدعيم الخصوصية الاجتماعية .
- تناقص ملفت للأمراض النفسية ، و الأمراض العضوية ، كالسكري و ضغط الدم ، و الأمراض المعدية و الصدرية .
- زيادة الإنتاج الصناعي بنسبة 17 % عما كان عليه في السابق .
- نقص كبير في التلوث الجوي من الأدخنة و الغبار و الغازات السامة .
- تناقص في التلوث الضوئي و الضوضاء .
- القضاء على التلوث البصري .
- إحداث العديد من مناصب الشغل بالحدائق و المتنزهات المحلية .
- و فوق ذلك كله أدى ذلك إلى تحقيق المدينة لاكتفائها الذاتي من الخضر و الفواكه المختلفة [1] .

---

(1) المرجع السابق : ص 250 – 253

خلاصـــــــــــــة :

يتضح من خلال ما تقدم أن هناك تنوع في الدراسات التخطيطية الإمبريقية ، و يعود سبب ذلك التنوع و الاختلاف إلى تعدد مشكلات المدينة و تشابكها ، بالإضافة إلى تعدد الأطر التصورية و المقاربات المنهجية التي عبرت في غالب الأحيان على البنى الاقتصادية و الثقافية السائدة محليا ، و قد قاد تحليل نتائج الدراسات الميدانية و الإمبريقية حول الجيرة و الكثافة و التزاحم ، و الأمراض الاجتماعية ، و الحدائق و المتنزهات ، إلى التقرير بأن التخطيط الحضري ينطوي على مضامين اجتماعية و سلوكية أساسية ، تتجاوز حدود النظرة الفنية و المادية و الرسمية ، و كفيلة بإنجاح عملية التخطيط الحضري ، ذلك لأن جذور المشكلات المختلفة و المتعددة للمدينة ترتبط بالواقع الاجتماعي الذي يمكنه توفير بنك للمعلومات الصادقة عما يحتاجه الأفراد و الجماعات في كافة الجوانب ، الأمر الذي يضفي على الخطة تكاملا و شمولا لكل مكوناتها و عناصرها و أبعادها ، من شأنها تحقيق الانسجام بين النتائج و الأهداف المراد تحقيقها على مستوى الواقع الاجتماعي .

و لعل أهم ما يمكن استخلاصه حول تلك المضامين التي تتحكم في صياغة العلاقة بين التخطيط الحضري و الواقع بناءا على نتائج تلك الدراسات ما يلي :

- تتحكم العوامل الاجتماعية السائدة في صياغة الأنماط السلوكية على مستوى الواقع الإجتماعي المحلي ، من خلال الأدوات المتعلقة بنمط الإستعمال ، و المواقف و الاحتياجات الفردية و الجماعية ، كجوانب غير رسمية فعالة في بلورة طبعة العلاقة بين التخطيط الحضري و الواقع يجب مراعاتها في بلورة السياسات التخطيطية .
- تشكل الأوضاع الإقتصادية و المعيشية لدى السكان في بمختلف صورها و انعكاساتها السلوكية ، مؤشرا يمكن أن يتحدد من خلاله نمط التخطيط الحضري في علاقته بالواقع الاجتماعي .

- طبيعة العلاقة بين التخطيط الحضري و الواقع انعكاسا لطبيعة العلاقة السائدة بين مختلف الأبنية الفرعية المميزة للنظام العام داخل المدينة ، و مختلف جوانبه الرسمية و الغير رسمية .

- التخطيط الحضري حصيلة تكامل بين جوانبه المادية و السلوكية كعناصر لا يمكن الفصل بينها .

و التي تعتبر من بين أهم المؤشرات و الدلالات العلائقية التي تسعى الدراسة إلى تأكيدها و إبراز أهميتها من خلال الفحص الميداني لأحدى المناطق السكنية الجديدة التي تعتبر امتدادا لمدينة سكيكدة و المتمثل في " حي الإخوة عياشي "

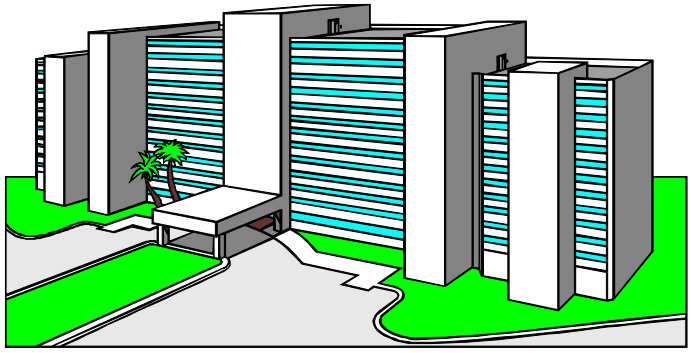

الفصل الرابـــــــــــع :

الإطار المنـهجي للدراسة

تمـهيد :

أولا : مجال الدراسة .

ثانيا : فروض الدراسة و مؤشراتـها.

ثالثا : المنـهج .

رابعا : أدوات جمع البيانـات .

خامسا : العينـة و كيفية اختيارهما.

سادسا : أسلوب التحليل .

الفصل الـــــــــرابع

الإطار المنهجي للدراســـة :

تمهيـــــــد :

بعد الانتهاء من صياغة الإطار النظري للدراسة و طرح المشكلة البحثية و الأهداف و الفروض ، يحاول البحث في هذا الفصل صياغة الإستراتيجية المنهجية التي من خلالها نتمكن من جمع البيانات و المعلومات التي تفيد في الإجابة على التساؤلات و القضايا المطروحة و كذلك التأكد من مدى الصدق الأمبريقي لفروض الدراسة .

أولا : مجال الدراسة

I. **المجال الجغرافي :**

تمت الدراسة بإحدى المجمعات السكنية الجديدة التي تمثل امتدادا عمرانيا لمدينة سكيكدة و المتمثل في المجمع الرئيسي "لواد ريغة" ، هذا و تقع مدينة سكيكدة في القسم الشمالي الشرقي للجزائر ، تتميز بموضع طبيعي تكثر فيه الانحدارات ، لكونها تنحصر بين المرتفعات الجبلية شرقا و غربا (جبل مودار ، و مرتفعات بمي مالك و بوالكروة) و البحر الأبيض المتوسط شمالا ، عدا جهة الجنوب المفتوحة على واد الزرامنة .

II - نشأة المنطقة و تطورها :

لقد عرفت مدينة سكيكدة نمو سكانيا متسارعا خاصة عقب إنشاء المنطقة الصناعية البيتروكيمياوية في بداية السبعينات على مساحة تقدر بـ 2000 هكتار ، و تضم أكثر من 15000 عامل ، حيث أدى ذلك التركيز على التموضع الصناعي القطاعي و الموقعي إلى اختلالات في التوازن الاقتصادي و الاجتماعي المعيشي بين مختلف مناطق الولاية ، حيث بلغ معدل الهجرة إلى المدينة ما بين سنتي 1977 – 1982 نسبة 1,36% في الوقت الذي كانت فيه الزيادة الطبيعية في حدود 3,14% و هو ما أدى إلى زيادة الطلب

على السكن ، و فرض الحاجة إلى إنشاء مجمعات سكنية جديدة ، فاستنفذت بذلك الاحتياطات العقارية للموضع الطبيعي للمدينة الأم ، و هو الدافع إلى تعمير الضاحية كحل يمكن من خلق جيوب و مساحات جديدة للتوسع العمراني قصد مواجهة الطلب المتزايد و العجز المسجل في مجال السكن و العمران ، و الذي بلغ ذروته ما بين سنتي 1982 و 1984 ، أين سجل حوالي 3555 مسكن و هو ما أدى إلى انتشار الأحياء القصديرية بالمدينة .

جدول رقم (1) : تطور الحظيرة السكنية لمدينة سكيكدة

السنة	عدد السكان	عدد المساكن	معدل شغل المسكن	عدد المساكن اللازم توفيره	قيمة العجز
1977	91395	13689	6أفراد	15233	1544
1982	113940	15435	6أفراد	18990	3555
2002	170261	27959	6أفراد	28377	418

Source : d pat : annuaire statistique de la wilaya de Skikda . tome 1 Année 2002 page 1—31

و هي عوامل ساهمت مجتمعة في محاولة خلق مناطق للتوسيع تمركزت بأربع بلديات محيطة بالمدينة الأم و هي : الحدائق ، حمادي كرومة ، بني بشير ، و بلدية فلفلة التي يوجد بها مجتمع الدراسة المتمثل في "حي الإخوة عياشي" . أحد أحياء "المجمع

خريطـــة ضواحـــــــي سكيكدة

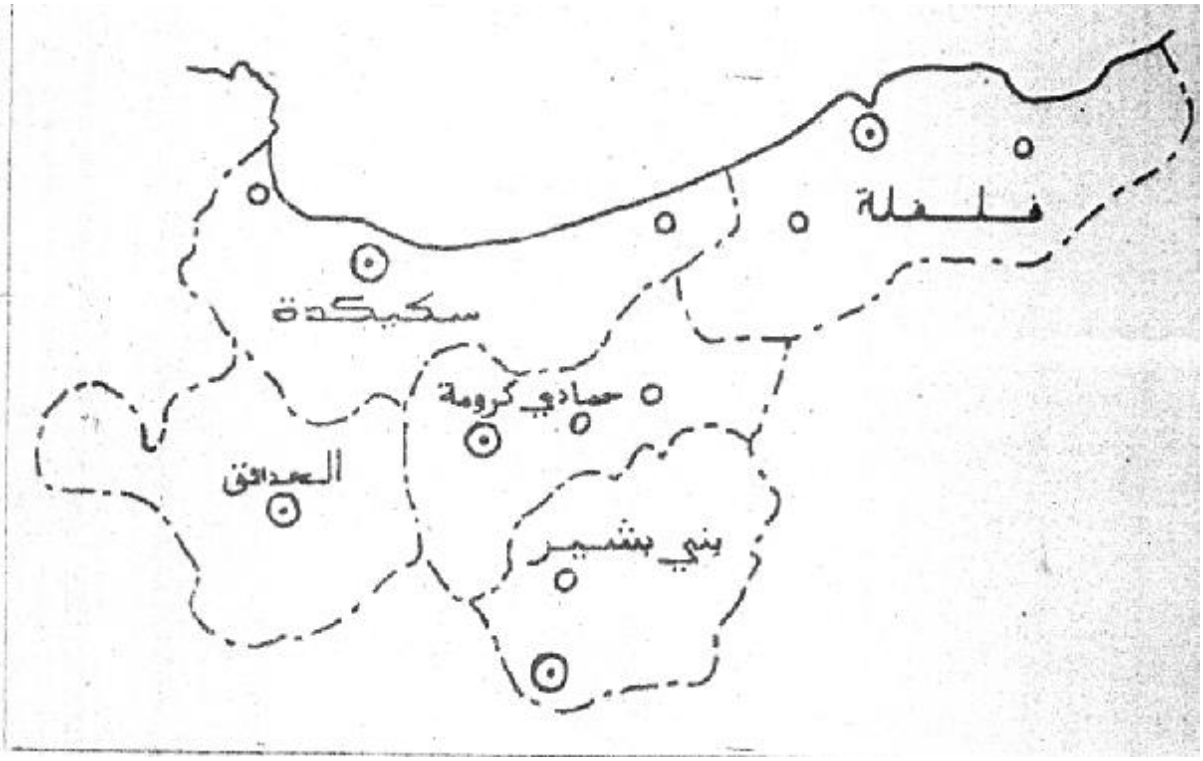

المصدر : مديرية السكن و العمران لولاية سكيكدة

+ جهد خاص

الرئيسي لوادي ريغة " ، و ذلك ما يعرف اليوم بالمناطق الحضرية الجديدة (ZHUN) ، و في إطار الأداة العمرانية المعتمدة من طرف الدولة لمواجهة أزمة السكن منذ نهاية السبعينات إلى غاية بداية التسعينات ، و المتمثلة في المخطط العمراني الرئيسي (PUD) .[1]

و تقع بلدية فلفلة شمال شرق مدينة سكيكدة ، تحده شرقا بلدية بن عزوز ، و غربا بلدية سكيكدة فيما يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط ، و جنوبا تحدها بلدية حمادي كرومة و يقع حي " الإخوة عياشي " في الجهة الغربية للمجمع العمراني الرئيسي لواد ريغة ، و قد بدأ مشروع هذا الحي مباشرة بعد التقسيم الإداري لسنة 1984 و يربط الحي بالمدينة الأم طريق بفرعين (طريق علوي و آخر سفلي) متفرع عن الطريق الوطني رقم 44 الذي يربط مدينة سكيكدة .

II - المجال البشري :

بلغ عدد سكان بلدية فلفلة في مجملها سنة 1998 . 24806 نسمة ، بعد أن كان سمة 1987 يقدر بـ 23760 نسمة ، و تشير التقديرات إلى أن عدد السكان بهذه البلدية سوف يصل سنة 2005 إلى حوالي 25538 نسمة موزعة على أربع أنواع من المجالات :

- مناطق الريف : 3469 نسمة .
- المنطقة العمرانية العالية : 1637 نسمة .
- وادي القصب :4516 نسمة .
- المجمع العمراني الرئيسي وادي ريغة : 15918 نسمة [2] .

---

(1) المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ، تجمع سكيكدة تقرير رقم 2 حول سيناريوهات التوسيع

(2) مخطط شغل الأرض لبلدية فلفلة جويلية 2001

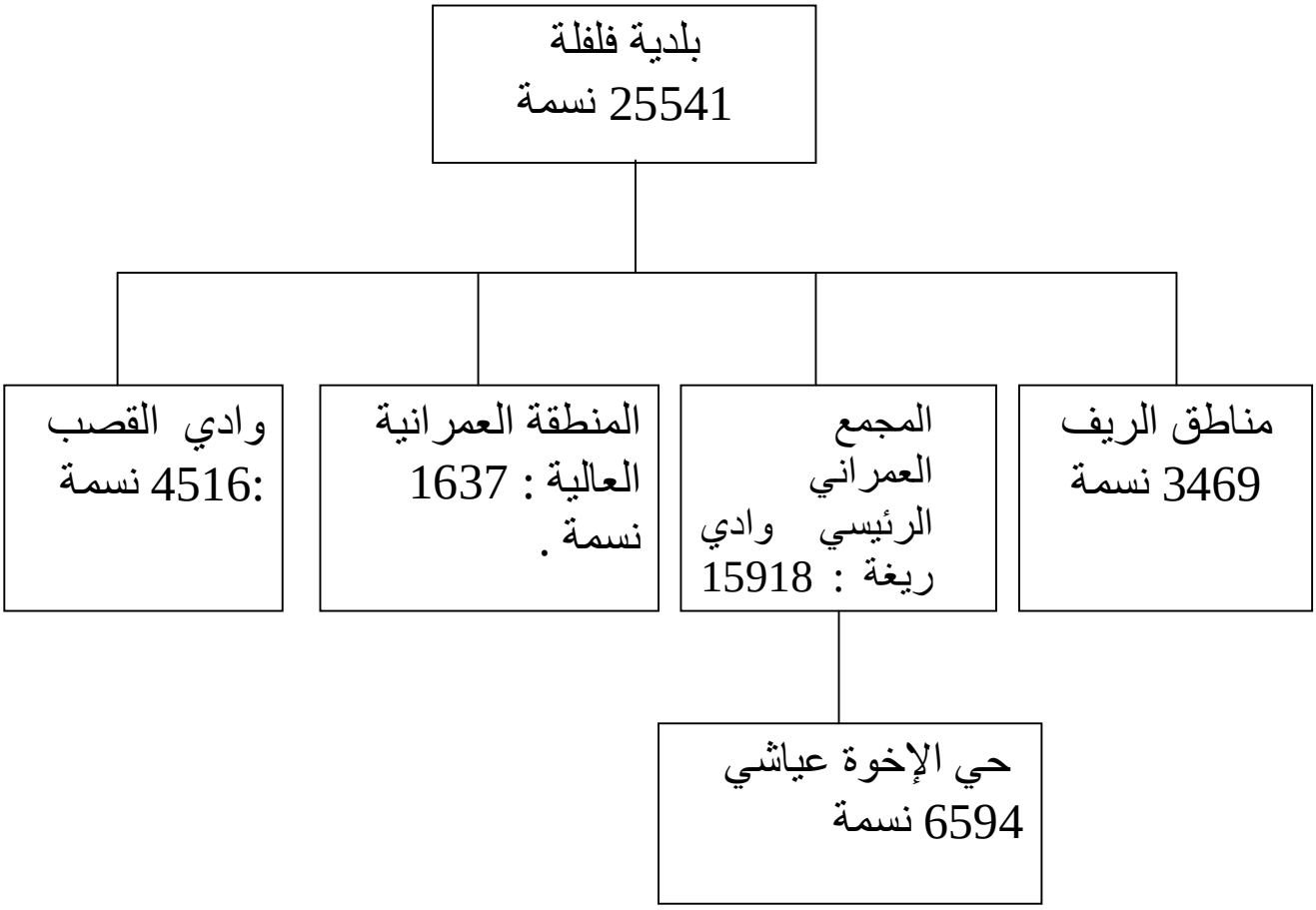

شكل رقم (1) : مخطط توزيع السكان إيكولوجيا داخل مجال الدراسة .

خريطة توضيحية للحي (الإخوة عياشي)

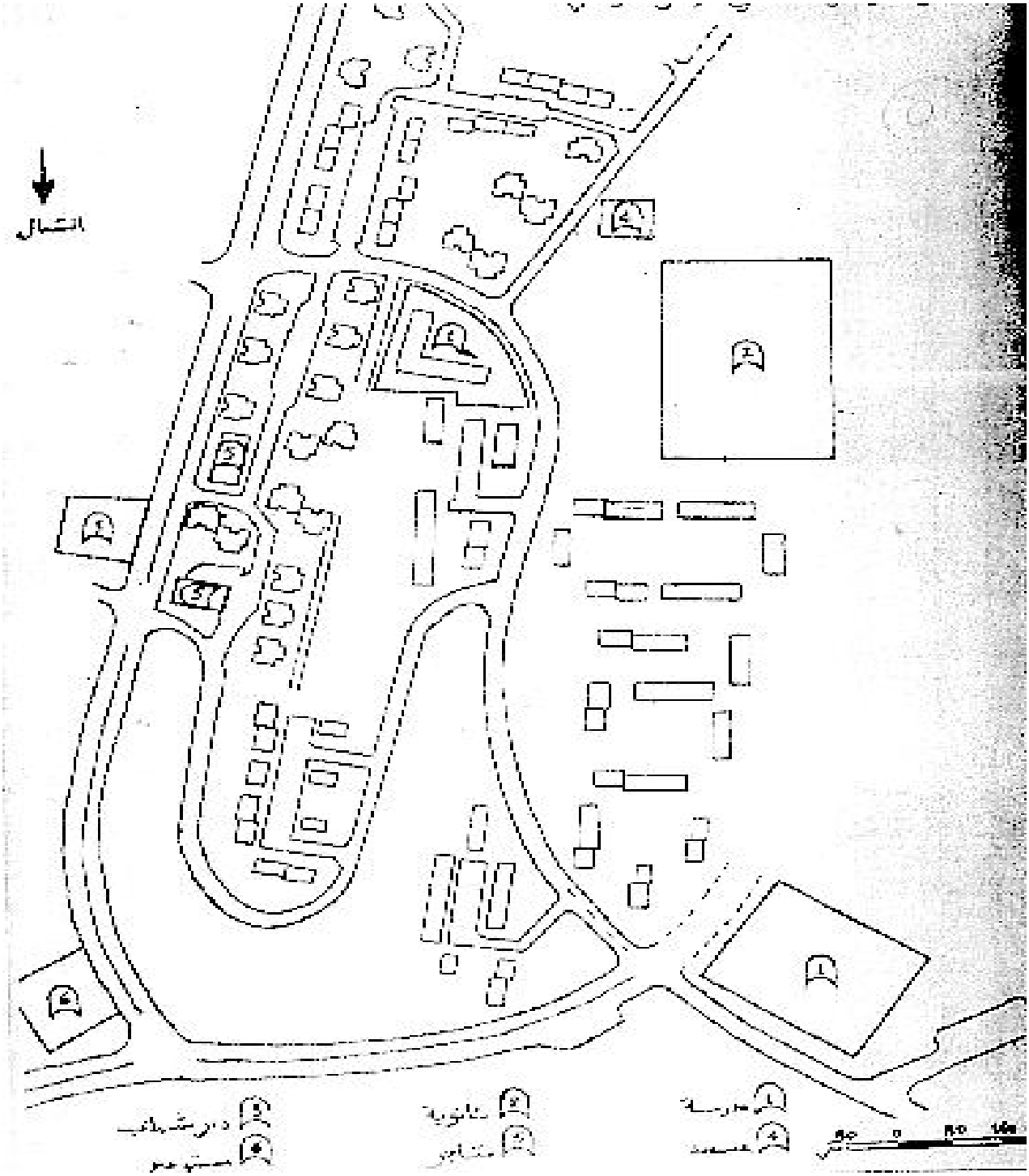

المصدر : الســـــــابق

خريطة توضيحية لموقع الحي من المجمع العمراني (وادي ريغة)

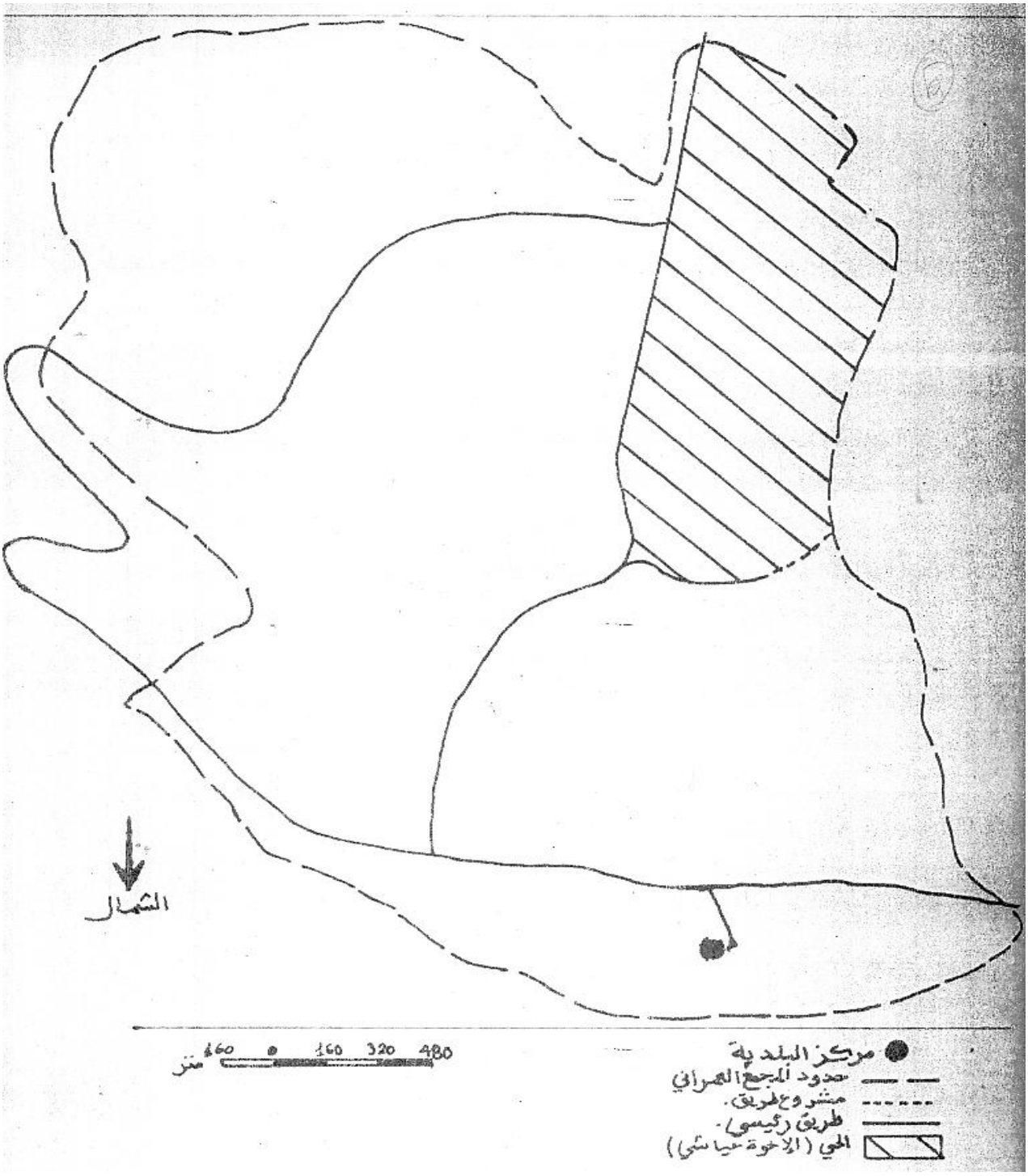

المصدر : المالح التقنية لبلدية فلفلة + جهد خاص

علما أن هذا الأخير يقع ضمنه مجمع الدارسة و المتمثل في حي الإخوة عياشي الذي يعد أكبر حي داخل المجمع حيث يقدر تعداد سكانه إلى غاية سنة 2005 بحوالي 6594 نسمة تعيش في إطار 1099 أسرة مقيمة بالحي ، بالإضافة إلى الأحياء الأربعة الأخرى داخل المجمع[1].

III - المجال الزمني :

انطلقت الدراسة في شهر سبتمبر من سنة 2004 إلى غاية شهر أوت من سنة 2005 . حيث تم خلال المرحلة الأولى جمع المعلومات النظرية و المراجع و كذا المعاينة الميدانية و بعض المقابلات الأولية داخل مجتمع الدراسة ، إضافة إلى الاتصال بمختلف المصالح الإدارية و التقنية (البلدية ، مكاتب الدراسات العمرانية ، المديريات المختلفة ....) قصد جمع المعلومات ، و التي هيأت فيما بعد الظروف للاتصال المباشر بأفراد العينة المختارة و ملء الاستمارة .

IV - مورفولوجية مجتمع الدراسة :

يقع حي الإخوة عياشي على منحدر ، يتميز بتربة رملية خفيفة و غير متماسكة ، مما يجعلها مثيرة للغبار ، بسبب سهولة تنقلها في فصل الجفاف ، كما أنها و إضافة إلى تعرضها السهل للانجراف ، فإنها تتحول إلى أوحال في فصل التساقط ، و تجدر الإشارة إلى أن الحي يبدو في شكل جزيرة منعزلة و منفصلة عن المدينة الأم عدا الطريق المؤدية ، أين يجتمع عدد من العمارات يقدر بالمئات ، حيث أحصت الدراسة داخل عينة البحث وحدها 110 عمارة بأشكال و أحجام مختلفة ، احتوت طوابقها على 1137 وحدة سكنية (مثلما يوضحه الجدول) تتخللها فراغات جرداء ، مهترأة و غياب حاد للاخضرار ، و حضور مكثف للنفايات المنزلية و البقايا المستعملة ، في كل أرجاء الحي خصوصا بجانب العمارات .

---

(1) المصدر : المصالح التقنية لبلدية فلفلة . 2005

جدول رقم (02) : قائمة المرافق الأساسية المتوفرة بعينة البحث

عدد العمارات	عدد السكان	مؤسسات تعليمية و تكوينية	مؤسسات صحية	مقرات إدارية	مقرات أمنية	محلات تجارية					**نقل**	**رياضة**
						م. غذا	مقاه ي	مكـ تبات	هاتـ ف	أخر ى		
5 طوابق :70	700	1- ابتدائية . 1- متوسطة 1- ثانوية 1- مركز للتكوين المهني	2- طب عام (خاصة) 1- طبيب أسنان 3- صيدليات 1- عيادة خاصة متخصصة في الربو و الأمراض الصدرية	مقر البلدية	-مقر للأمن الوطني + مقر للدك الوطني + مقر للحماية المدنية .	25	04	04	04	14	وسط المدينة 70 حافلة داخل الحي 10حافلات	قاعة واحدة متعددة الراضات
أرضي + 5 طوابق	50											
4 طولق :01	08											
أرضي + 4 طوابق	160											
6 طوالق : 11	132											
أرضي + 9 طوابق	27											
10 طوابق :02	60											
110 عمارة	1137 مسكن											

المصـــــــدر : مسح ميداني (البحث)

ثانيا : فروض الدراسة و مؤشراتها :

كما ورد في الفصل الأول من البحث طرحت الدراسة فرضية عامة تتمثل في أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تخطيط المجال الحضري و بين الجوانب السلوكية ، كما طرحت فرضيتين إجرائيتين تمحورت حول ارتباط مخطط المناطق الإيكولوجية برغبات و احتياجات الأفراد ، و توفر عناصر البيئة الحضرية المادية و درجة رضا الأفراد ، و بهدف التوصل إلى تحديد هذه العلاقة اعتمدت الدراسة على مؤشرات وسيطة دالة تمحورت حول دور الجيرة في ذلك ، إضافة إلى مؤشر الكثافة و التزاحم السكني و مختلف انعكاساتها الإيكولوجية و الاجتماعية ، و كذا دور الظواهر المرتبطة بالأمراض الاجتماعية المختلفة في توضيح طبيعة هذه العلاقة ، و البعد الاجتماعي التخطيطي للحدائق و المنتزهات و الفضاءات الخضراء .

ثالثا : المنهـــــــــج :

في ضوء أهداف الدراسة و إشكاليتها فإن الغرض الأساسي الذي يسعى إليه البحث هو الحصول على بيانات ثابتة حول العلاقة بين مخطط المجال الحضري و بين الجوانب السلوكية من خلال ردود الأفعال و المواقف الفردية و الجماعية و الواقع المعيشي داخل مجتمع الدراسة ، لذلك فقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح بالعينة ، كأحد أنواع التحليل الكمي ، و الذي يعتمد على الأدوات البحثية المستخدمة في المنهج الوصفي بصورة عامة (الملاحظة ، المقابلة ، الاستمارة ، السجلات و الوثائق) ، فبالإضافة إلى ملائمته المنهجية مع طبيعة الموضوع ، فإن منهج دراسة الحالة مكن الباحث من الاقتراب من أكثر فأكثر من المبحوث من خلال المقابلة الشخصية و الحديث المباشر و الحر مع المبحوث ، و قد ساعد ذلك على كسب ثقته و تعاونه و إقباله بجدية على كشف مواقفه بدلالتها و مضامينها المختلفة ، و هو ما مكن من التزود بأكبر قدر من ممكن من المعلومات حول مجتمع الدراسة خاصة فيما يتعلق بدرجات الرضا عن المحيط و

المرافق العامة و السلطات المحلية ، و درجة الإحساس بالمسؤولية و الولاء ، تجاه محيط المسكن ، و غيرها ، الأمر الذي جعل المبحوثين ينظرون إلى البحث كمتحدث باسمهم عن طموحاتهم و وتطلعاتهم ، الأمر الذي يسر فيما بعد عملية ملأ الاستمارة الميدانية .

رابعا : أدوات جمع البيانات :

من أجل الاحتكاك بميدان البحث ، و التعرف عليه و جمع المعلومات و المعطيات المتعلقة بموضوع الدراسة اعتمد البحث على مجموعة من الوسائل و التقنيات هي :

1- **الملاحظة :** تعتبر الملاحظة إحدى اهم الوسائل المنهجية استعمالا في البحث ، حيث أفادت في التعرف على ميدان الدراسة خلال الزيارات الاستطلاعية ، و أعطت صورة عن المظهر العام للميدان ، خاصة ما تعلق منه بمواصفات المحيط الخارجي ، من حيث الصيانة و النظافة و كدا درجة الميل إلى المحافظة عليه و تشجيره ، إضافة إلى توظيف الملاحظة في إحصاء الهياكل و المرافق المتوفرة فعلا بمجمع البحث ، كما تم توظيفها في تحليل و تفسير البيانات الميدانية .

2 - المقابلة : أكتست المقابلة أهمية بالغة في البحث فهي وسيلة لازمت البحث في اغلب فتراته ، حيث تم توظيفها في استشارة المشرف و الرجوع إليه ، قصد الإحاطة بالموضوع ، و كدا الحصول على المراجع دات الصلة ، إضافة إلى أنها مكنت البحث من الحصول على العديد من التقارير و الدراسات من مختلف المصالح الإدارية و التقنية مثل المصالح التقنية للبلدية ، و مديرية السكن و العمران ، و ديوان الترقية و لتسيير العقاري ، وغيرها أين تم جمع المعلومات المتعلقة بالبيانات و الأرقام المتوفرة حول السكان ، و السكن ، إضافة إلى التزود ببعض الخرائط و المخططات المحلية و بعض الدراسات الصادرة عن مكاتب التعمير ، كما أفادت المقابلة في الاحتكاك بأفراد عينة

البحث من المبحوثين و كسب ثقتهم و تعاونهم مع البحث ، خاصة في كشفهم و تعبيرهم عن مواقفهم تجاه أوضاعهم المعيشية و محيطهم الإيكولوجي ، و احتياجاتهم الحقيقية .

3- الاستمارة : كما تعتبر الاستمارة من أهم الوسائل المنهجية التي اعتمد عليها البحث في جمع البيانات الميدانية ، و قد تضمنت 26 سؤالا موزعة على ثلاثة محاور أساسية :

المحور الأول : يتعلق بالبيانات الشخصية و ضم 07 أسئلة .

المحور الثاني : يتعلق بالبيئة الحضرية المحيطة و السلوك الاجتماعي و ضم 13 سؤالا .

المحور الثالث : و يتعلق بدرجة الرضا و المواقف الاجتماعية و ضم 06 أسئلة .

و قد تم ملأ اغلب استمارات البحث الميدانية ، من طرف الباحث حيث تمت العملية في كل مرة في شكل سؤال و جواب مباشر مع المبحوث ، إلى غاية الانتهاء من جميع الأسئلة الواردة في الاستمارة ، و يعود ذلك في أغلب الأحيان إلى عامل الأمية ، و تواضع المستوى التعليمي ، لذلك فقد كانت العملية مكلفة و مجهدة ، و قد غطت محاور أسئلة الاستمارة ، جل المعطيات و البيانات الميدانية التي يحتاج إليها موضوع البحث و المتغيرات التي تضمنها فروضه .

4 - **الوثائق و السجلات** : كما استعان البحث بمختلف الوثائق السجلات المتعلقة بميدان الدراسة ، عن طريق الاتصال بمختلف المصالح الإدارية و التقنية ، مثل مديرية السكن و العمران و المصالح التقنية للبلدية ، ديوان الترقية و التسيير العقاري ، و مديرية النقل للولاية ، و قد أفادت هذه المصادر في التعرف على نشأة المنطقة و تطورها و عدد السكان و توزعهم إيكولوجيا ، و كدا التعرف على الأوضاع السكنية ، و طبيعة المرافق الخدمات ، و مختلف الظروف التي تحيط بالواقع المعيشي داخل عينة البحث .

خامسا : العيينـــــــــة :

تسمح العيينة عادة بالحصول على المعلومات المطلوبة مع اقتصاد في الجهد و الوقت ، نظرا لكبر حجم مجمع الدراسة ، فقد تم أخذ نسبة 10% من مجموع أسر الحي المدروس كعينة ، و بما ان الحي يحتوي على 1099 أسرة مقيمة ، فقد كانت العيينة تتكون من 110 مفردات حيث تم انتقائها بالطريقة العشوائية البسيطة ، فبعد الحصول على عدد العمارات و أرقام المساكن ، تم تخصيص قصاصات حسبها عددا و رقما ، ليتم بعدها خلط تلك القصاصات و سحب 110 قصاصة ، كل قصاصة تمثل أسرة أو وحدة من وحدات التحليل على النحو الآتي :

$$\text{عدد مفردات العينة} = \frac{10 * 1099}{100} = 110$$

صـــــورة رقم (1) : وضعية المدخل الرئيسي للعمارات السكنية

صـــــورة رقم (2) : نفايات ملقاة من النوافذ الخلفية للشقق

صـــــورة رقم (3) : مثال آخر عن المدخل الرئيسي للعمارة

صـــــورة رقم (4) : الإلقاء العشوائي للنفايات المنزلية

صـــــورة رقم (5) : بذور الحاضر و ثمار المستقبل

صورة رقم (6) : نموذج عن التعديلات الخاصة بغلق الشرفة

صـــــورة رقم (7) : جانب من المحيط الخارجي للحي

صـــــورة رقم (8) : مثال عن الطرق و الممرات

سادسا : أسلوب التحليل :

بهدف الإجابة عن التساؤلات التي طرحتها فروض الدراسة ، فقد اعتمدت الدراسة في تحليلها للمعطيات على الأسلوبين الكمي و الكيفي ، و قد استخدم الأول في تبويب المعطيات الميدانية و تحويلها إلى أرقام و نسب ، بينما استخدام الثاني في تحليل و تفسير المعطيات الكمية و ربطها بالإطار التصوري للدراسة و التساؤلات التي تطرحها فروضها بغرض تحديد العلاقة فيما بينها .

الفصل الخامس

تحليل المعطيات الميدانية

تمهيد : البيانات الشخصية .

ثانيا : البنية الحضرية المحيطة أنماط السلوك الاجتماعي .

ثالثا : درجة الرضا و المواقف الاجتماعية .

الفصل الخامس :

تحليل المعطيات الميداني

تمهيد :

يعتبر الواقع محك اختبار التصور النظري المعتمد في الدراسة نظرا لكونه يساعد في الوصول إلى نتائج موضوعية تبرز الجوانب الأساسية للظاهرة . و بالتالي يمكن الحكم على مدي قدرة النظرية أو فشلها في فهم الواقع ، و إمكانية تجاوزه للأحسن [1] .

و استندت الدراسة الراهنة في جمعها للمعطيات الميدانية بغرض تحليلها على المحاور التالية :

أولا : البيانات الشخصية :

تشكل البيانات الشخصية إطارا مرجعيا لأية دراسة ميدانية بحيث تقدم للباحث لمحة و صورة واقعية عن مجتمع الدراسة بمختلف خصائصه و هذا ما يساعد على تحليل و تفسير البيانات الميدانية و ربطها بالإطار التصوري . بالإضافة إلى ما تقدم فإن هذا الصنف من البيانات يكتسي في هذه الدراسة أهمية خاصة ، باعتبارها تسعى أساسا إلى إبراز العلاقة بين التخطيط الحضري و الجوانب السلوكية الواقعية انطلاقا من طبيعة ردود الأفعال و المواقف و الآراء المتعلقة أساسا بدرجة رضا الأفراد عن بيئتهم و محيطهم السكني بحيث تأكد الدراسة في هذا الإطار على ضرورة تسليط الضوء على العلاقة بين الخصائص الفردية ، كالتعليم ، و الدخل ، و الأصول السكنية و المهنية و غيرها و بيئته المحيطة ، المادية منها و الاجتماعية ، حيث أن رضا الفرد عن مخطط بيئته إنما يعكس تقييمه الذاتي و رؤيته لظروفه السكنية و علاقته بالجيران أساسا . و هو ما تطلب التركيز على المؤشرات الميدانية التي تم تكميمها في الجداول التالية :

جدول رقم (3) : أفراد العينة حسب السن و الجنس

السن / الجنس	ذكر		أنثى		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	25	% 22،42	07	6,36	32	29,08
31.....40سنة	22	20	03	2,72	25	22,75
41.....50سنة	20	18,18	02	1,8	22	20
51.....60سنة	14	12,72	02	1,8	16	14,52
61 سنة فأكثر	13	11,81	02	1,8	15	13,65
المجموع	**94**	**85,43**	**16**	**14,48**	**110**	**%100**

تؤكد الشواهد الكمية الواردة في الجدول رقم (3) أن فئة الأعمار الأقل من 30 سنة تقدر ب 32 مفردة بنسبة 29,08 % ، تليها فئة الأعمار من 31 إلى 40 سنة ب 25 مفردة بنسبة 22,75% تم فئة الأعمار 41 إلى 50 سنة بـ 22 مفردة بنسبة 20 % أما فئتي 51 إلى 60 سنة و أكثر من 60 سنة فتقدر بـ 16 مفردة بنسبة 14,52 % و 15 مفردة بنسبة 13,65% على التوالي و بناءا على ما تقدم فإن الفئات العمرية جاءت مشتتة و غير متمحورة حول فئة معينة ، و يبدو هذا التشتت في المستوى الموجود بين أعلى فئة (29,08%) و أقلها (13,65%) ، و هو ما يجعل المعلومات و المعطيات المتعلقة بالآراء و المواقف و ردود الأفعال المرتبطة بتقييم السكان لمخطط مجالهم السكني من حيث مدى استيعابه لإيقاع الحياة اليومية ، يتسم بالصدق و الدقة و التعبير ، من خلال شموله و تغطيته لمختلف الفئات العمرية داخل مجتمع الدراسة . و التي يمكن اعتبارها إحدى المرتكزات الهادفة إلى تفعيل دور المشاركة الاجتماعية في تصميم و تقييم المخططات على حد سواء . و قد اقتصرت مشاركة النساء في الإدلاء برأيهن من خلال الاستمارة على 16 مفردة بنسبة 14,48 % فقط ، و قد

لمس البحث ان مرد ذلك يعود في جزء منه إلى عزوف النساء عن ذلك ، إضافة كونه يعطي صورة على وضعية المرأة و دورها في مجتمع الدراسة مقارنة بالرجل .

جدول رقم (4) : مكان الميلاد الأصلي و مدة الإقامة بالحي

مكان الميلاد / مدة الإقامة	ريف		حضر		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	01	0,9	04	03,36	05	03,45
5 .....10سنوات	19	17,27	06	05,45	25	22,72
10....15سنة	08	07,27	22	20	30	27,27
15....20سنة	19	17,27	25	22,72	44	39و99
20سنة فأكثر	07	06,36	04	03,36	11	09,72
المجموع	**49**	**44,55**	**61**	**55,45**	**110**	**100**

من خلال تكميم استجابات أفراد العينة حول مكان الميلاد الأصلي و مدة الإقامة بالحي تبين أن أفراد العينة الذين أقاموا بالحي لمدة تقل عن 5 سنوات تمثل نسبة 0,9% من أصول ريفية و 6,36% من أصول حضرية ، بينما أكدت الفئة التي تتراوح بين 5 و 10 سنوات أن 17,27 من الأفراد ينحدرون من أصول ريفية ، بينما أكد 5,45% منهم أنهم ذوي أصول حضرية ، و تذهب العينة التي تتراوح مدة إقامتها بالحي مابين 10 و 15 سنة إلى أن 7,27% منها من أصول ريفية في حين أكد ما نسبة 20% من العينة أنهم دوي أصل حضري أما الفئة التي تتراوح مدة إقامتها بالحي نابين 15 و 20 سنة أن ما نسبة 17,27% من الأفراد ينحدرون من أصول ريفية ، في الوقت الذي يؤكد فيه 22,72% من أفراد العينة

أنهم ينحدرون من أصل حضري كما تأكد الفئة التي بلغت مدة إقامتها 20سنة فأكثر أن ما نسبته 3,36% من الأفراد لهم أصول ريفية ، في الوقت الذي أكد فيه 3,36 % من المفردات أنهم من أصل حضري .

و بناءا على ما تقدم أن فإن المدى بين أعلى فئة (39,99%) و أقلها (03,45%) يدل على التباين ما بين أفراد العينة من حيث مدة الإقامة و الأصول السكنية و تجدر الإشارة هنا إلى أن المفردات التي تنحدر من أصول حضرية و التي شكلت (55,45%) قد تم ترحيلهم من المناطق المختلفة بمركز المدينة ، كما أن التباين من حيث الأصول السكنية و مدة الإقامة يمثل أحد المؤشرات الدالة عن الإسكان العشوائي الذي غاب فيه مفهوم الجيرة . من خلال غياب أحد أهم المبادئ التخطيطية و المتعلقة بالسؤال لمن نخطط ؟ ، فقد دلت إحدى الدراسات المسحية التطبيقية لمدينة الثورة العراقية في منتصف الستينات مثلا ، أن أسباب المشاحنات المستمرة بين السكان يعود إلى أسلوب إسكانهم و توزيعهم . الذي لم يأخذ بعين الاعتبار رغباتهم و مواقفهم الشخصية ، و بالتالي عدم الاهتمام بمفهوم المجاورة في التخطيط لإسكان تلك الجماعات التي أتت من خلفيات ثقافية متباينة عكست ارتباطات عائلية و قبلية متنوعة [1] . و في نفس السياق تقريبا فقد دلت المقابلات الميدانية لمجتمع البحث أن الأفراد الذين تم ترحيلهم من المناطق السكنية المختلفة بمركز المدينة ، يحولون إظهار تميزهم عن الآخرين كونهم ينحدرون من أصول حضرية ، في الوقت الذي يشعرون فيه بالظلم تجاه عملية ترحيلهم ، مع استمرار تمسكهم بالانتماء إلى مركز المدينة و ليس إلى مقر الإقامة الحالي .

---

(1) إسحاق يعقوب القطب عبد الإله أبو عياش : النمو الحضري و التخطيط في دول الخليج العربي . – مرجع سابق ص 112 .

جدول رقم (5) : المستوى المعيشي حسب الدخل و التعليم

المستوى التعليمي / الدخل الشهري	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع	النسبة
أقل من 10,000دج	10	04	06	07	04	31	28,18
15000...10000دج	09	06	08	01	03	27	24,54
20000...15000دج	04	08	03	06	02	23	20,90
25000...20000دج	02	01	01	04	03	11	10
30000...25000دج	01	----	----	----	02	03	02,72
30000 فأكثر	----	----	----	02	01	03	02,72
المجموع	26	19	18	20	15	98	
النسبة	23,63	17,27	16,36	18,18	13,63		89,09

تبين البيانات الكمية الواردة في الجدول رقم (03) و المتعلقة بالمستوى المعيشي حسب الدخل و التعليم . أن فئة أقل من 10000 دج تشكل ما نسبة 28,18% كأعلى نسبة بين فئات الدخل المختلفة تليها الفئة التي يتراوح دخلها بين 10000 و 15000 دج بنسبة 24,25% بينما كانت الفئة التي يتراوح دخلها بين 15000 و 20000 دج مقدرة بـ 20,9% من مفردات عينة البحث قي حين شكلت 20000 و 25000دج ما نسبة 10% لتأتي في النهاية فئتي 25000 و 30000 دج فأكثر و تشكل 2,72 % لكل على حدة من مفردات العينة

و من خلال ما تقدم يلاحظ أنه كلما زاد الدخل كلما نقص عدد مفردات العينة ، ليشكل معدل دخل الأسرة بالحي حوالي 6700دج ، في حين لا يتجاوز معدل دخل الفرد الواحد 960دج إدا كان معدل أفراد الأسرة هو 7 أفراد .

أما فيما يخص مستويات التعليم فقد شكلت الأمية في مجتمع الدراسة أعلى النسب بـ23,63% تليها فئة المستوى التعليمي الثانوي بنسبة 18,18% ، ثم فئة المستوى الدراسي الابتدائي بنسبة 17,27% لتأتي بعدها فئتي المستوى الدراسي المتوسط و الجامعي بنسبة 16,36% و 13,63% على التوالي .

و من هنا فإن مجتمع الدراسة تغلب عليه فئة الدخل المنخفض(28,18%). في الوقت الذي كان فيه متوسط دخل الأسرة و الفرد على التوالي (6700دج) و (960دج) ، إضافة إلى ارتفاع حجم الأمية به ، و التي شكلت أعلى نسبة بـ 23,63% بين أرباب الأسر عموما ، و هو ما يفسر انخفاض مستوى المعيشة لدى السكان بمجتمع الدراسة من خلال الدراسة و التعليم و التي تعتبر من بين عوامل تدهور البيئة الحضرية . حيث أكدت الدراسات في هذا الإطار ، إن المؤهلات التعليمية العليا و الوسطى تؤدي إلى تحقيق التكامل و التكيف الحضري [1] ، كما صدر عن تقرير لمنظمة الصحة العالمية بجنيف سنة 1990 ، أكد على ان تدهور البيئة الحضرية هو المسؤول عن ازدياد حالات العنف و الإدمان و الاكتئاب و اللامبالاة [2] . و ذلك بالإضافة إلى تفشي البطالة في أوساط الشباب خاصة . حيث تجاوزت نسبة 40% من العينة المستجوبة .

---

(1) إسماعيل قبرة . توهامي إبراهيم ، عبد الحميد دليمي : التهميش و العنف الحضري . سلسلة الدراسات الحضرية ، مخبر الإنسان و المدينة ، جامعة منتوري قسنطينة 2004 . ص140

(2) عادل أبو زهرة : بيئتنا الحضرية ....كيف تكون ؟ فيي مجلة المدينة العربية – العدد 71 أفريل 1996 ص ص 36 ،37 -

ثانيا: البيئة الحضرية المحيطة و أنماط السلوك الاجتماعي.

تمهيـــد :

من الثابت أن ردود الأفعال و المواقف المعبرة عن علاقة الأفراد بينهم تباين تبعا لأنماط السلوكية المعبرة عن روافدهم الثقافية ، و فد انتهت الدراسات في هذا الإطار إلى عدم الاقتصار على ما يصدر علن الفرد من أسرار شفهية بل يجب أن يتعدى ذلك إلى ما يصدر عنه من سلوكيات عملية مختلفة تحدد كيفية تجاوبه مع المحيط الذي يعيش فيه [1] . و من هذا المنطلق اعتمدت النشاطات على المؤشرات السلوكية العملية التي تم تكميمها في الجداول التالية :

جدول رقم (6) : مدى ملائمة حجم المسكن لحجم الأسرة

عدد الغرف / عدد أفراد الأسرة	3غـــــــــرف		4 غـــــــــرف		5 غـــــرف	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أقل من 3 أفراد	13	11,81	0	0	0	0
3----6 أفراد	33	30	7	6,36	0	0
6----9 أفراد	32	29,09	05	4,54	01	0,9
9 أفراد فأكثر	13	11,81	4	3,63	02	1,81
المجموع	91	82,71	16	14,35	03	02,71

(1) أحمد النكلاوي ، خبرة الحياة الحضرية في مدينة القاهرة – مرجع سابق – ص 33

من خلال المعطيات الكمية الواردة في الجدول رقم (6) فإن فئتي الأسر المكونة من 3 إلى ستة أفراد ، و 6 إلى 9 أفراد بنسبة 30% و 29,09% على التوالي تشكل الحجم الغالب على أسر العينة ، تليها فئتي الأسر المتكونة من 3 أفراد و 9 أفراد فأكثر بنسبة 11,81 % لكل على حدة . كما أن عينة البحث تعيش في مساكن من 3 غرف بنسبة 82,71% بينما يتوزع الباقي على الساكن المتكونة من 4 و 5 غرف بنسبة 14,53% و02,71% على التوالي كما بينت الدراسة أن معدل شغل المسكن بعينة البحت يزيد عن 7 أفراد مقتربا بذلك من المعدل الوطني (7,1فرد/المسكن) . أما معدل شغل الغرفة فهو في حدود 2,5 فرد/الغرفة ، في حين أن المعدل الوطني يبلغ 2,8 فرد /غرفة . و الذي يعتبر احد العوامل الدالة على عدم استجابة حجم المسكن لحجم الأسرة و ماله من انعكاسات مختلفة ، بحيث دلت الدراسات أن الحجرة السكنية المزدحمة تعد عاملا هاما في انتشار الأمراض المعدية ، كأمراض الجهاز التنفسي و الأمراض التناسلية حيث لوحظ انه هناك علاقة سببية بين نسبة الوفيات خاصة عند الأطفال و كثافة المسكن ، كما أثيرت افتراضات حول إمكانية تأخر نمو الطفل كنتيجة لعامل الازدحام السكني . و ذلك فضلا عن أن ضيق المسكن أعتبر عاملا في انتشار المشكلات اللاأخلاقية نظرا لانعدام الخصوصية بين أفراد الأسرة إضافة إلى كون الجريمة و الاضطرابات الاجتماعية المختلفة ترتبط في جزء هام منها بالظروف غير الملائمة للإسكان من خلال إفساد الأخلاق و المعنويات [1] ، و هي العوامل التي دفعت " براي M.Bryee " إلى القول أن المكان الذي يسكن فيه الفرد يعد أمرا حيويا في تكوين شخصيته و عاملا مؤثرا على صحته النفسية و الجسدية و الاجتماعية ، كما أن الخمول و هبوط الحيوية هما أهم أسباب اعتلال المزاج و الإدمان و أن ظروف الإسكان الرديء هما أهم الأسباب المباشرة لهذه الأمراض الاجتماعية[2]

---

(1) السيد عبد العاطي السيد : علم الإجتماع الحضري – الجزء الثاني – مرجع سابق ص 204 ،205

(2) حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مشكلات المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري – المكتب العربي الحديث الإسكندرية 2002 ص 95 .

كما أوضحت المقابلات الحرة الميدانية أن ضيق المسكن يعتبر من بين العوامل التي ساهمت إلى بداية عزوف الأسر عن الرغبة في استضافة الآخرين بالبيت ، لأحد الظواهر الدالة على التفكك الاجتماعي ، و لعل ذلك من القضايا التي دفعت الباحث "عبد المنعم شوقي" إلى القول : " إن ما نسميه تفكك اجتماعيا هو في الحقيقة جزءا من تكيف الأسرة من إلحاحات الواقع الاجتماعي" [1] . و هي مبررات أخرى تضاف إلى سابقتها من المعطيات المتعلقة بمكان الميلاد الأصلي و مدة الإقامة بالحي خاصة ، في الجدول رقم (2) ، و التي تدل في مجملها عل التخطيط العشوائي بالإسكان .

جدول رقم (7) : كيفية الحصول على المسكن

العينة / الاحتمال	التكرار	النسبة
ملك	11	10
إيجار	99	90
المجموع	110	100

تؤكد الشواهد الكمية الواردة في الجدول رقم (7) أن أغلب مفردا ت العينة بنسبة 90% قد حصلوا على مساكنهم في إطار برامج الدولة الهادفة على توفير السكن الاجتماعي للفئات الاجتماعية المحدودة الدخل ، عن طريق ديوان الترقية و التسيير العقاري و التي كانت في السابق تقيم في مناطق مختلفة و متدهورة بمركز المدينة [2].

(1)عبد المنعم شوقي ، مجمع المدينة ، دار المعارف ، الفهرة 1983 ص 66

(2) المصدر : المصالح التقنية لبلدية فلفلة

جدول رقم (8) : درجة الميل إلى تغيير طبيعة المسكن طبيعته و أسبابه.

العينة الإحتمال	التكرار	النسبة %
لا	28	25,45
نعم	82	74,54

طبيعة التعديل في حالة الإجابة بنعم	تعديل في المطبخ		إضافة غرفة		تعديل في الصالون		غلق الشرفة		أخرى تذكر	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
	55	50	18	16,36	23	20,9	40	36,36	19	17,27

في حالة تعديل شرفة الشقة أو غلقها لماذا؟	الخوف من السرقة		عدم الثقة بالجيران		الخوف من سقوط الأبناء		الحصول على منظرا أكثر جمالا		أخرى تذكر	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
	47	42,72	24	21,81	36	32,72	32	29,09	10	9,09

تفيد المعطيات الكمية الواردة في الجدول رقم (8) و المتعلقة بدرجة الميل إلى تعديل المسكن ، طبيعته ، أسبابه ، أن أغلبية أفراد العينة بنسبة 74,54% قد قاموا بتعديلات في مساكنهم و قد تركز ذلك العديل أساسا بملاحق المسكن ، فقد شكل التعديل في المطبخ ما نسبته 50% ، يليها التعديل المتعلق بغلق الشرفة بنسبة 36,36% ، كما أقر أفراد العينة

بنسبة 20,09% بتعديلهم للصالون ، في حين كانت نسبة الأفراد الذين أقروا بإضافة غرفة تقدر بـ 16,36% أما نسبة 17,27% فتعلقت بتعديلات أخرى . أما فيما يخص أساسا تعديل الشرفة أو غلقها فقد تمحورت حول الأسباب التالية :

- عدم الإحساس بالأمن و الراحة و الطمأنينة ، من خلال الخوف من السرقة بنسبة 42,92% ، و عد م الثقة بالجيران بنسبة 21,81% و الخوف من سقوط الأبناء بنسبة 32,72% و هو ما يوحي باهتزاز العلاقات الاجتماعية و انتشار الأمراض الاجتماعية كالسرقة مثلا .
- محاولة تكييف مخطط المسكن مع الأنماط السلوكية و المعيشية للأسر ، من خلال إقرار ما نسبته 29,09% من أفراد العينة بأنهم قاموا بإغلاق الشرفة للحصول على منظرا أكثر جمالا ، و 9,09% ذكروا أسباب أخرى ، تتعلق بالبحث عن فضاء داخلي للمسكن بأكثر خصوصية لا يمكن قراءته من الخارج .

كما يعتبر عدم الإحساس بالثقة و الأمن من إفرازات تدني المستويات المعيشية بفعل البطالة و تدمي مستوى الدخل و التعليم ، التي أدت إلى ظهور أمراض اجتماعية كالسرقة و غيرها ، إضافة الأصول المتباينة للسكان داخل نفس الوحدة السكنية (العمارة).

و هو ما يدل عموما على أن تخطيط الوحدة السكنية و توزيعها لم يراعي الميول الفردية ، و الاحتياجات الحقيقية للسكان داخل عينة البحث ، من خلال إقدامهم على تعديلها محاولة منهم لتكييفها مع حجم الأسرة و نمطها المعيشي [1]

و في سياق متصل فقد دلت الملاحظات الميدانية لمجتمع البحث عن التحويل النهائي لوظائف بعض المساكن و الشقق داخل العمارات لصالح الوظائف الخاصة المتعلقة بالعيادات الصحية و جراحة الأسنان ، و الذي له تأثير على البعد الوظيفي للعمارة السكنية ، إضافة إلى كونه يعطي صورة عن المضاربة في العقار السكني و درجة العدالة في توزيعه ، خاصة في ظل اختلال التوازن لصالح الطلب على المسكن.

---

(1) Blodin diop . habitant planifie . inlecture de la ville comtompolaire aghakhan 1983 .p 138

جدول رقم (9) : كيفية استخدام أقسام المسكن و مبرراته

كيفية استخدام أقسام المسكن	**نعـــــــــــــــم**		**لا**	
	التكرار	**النسبة %**	**التكرار**	**النسبة %**
غرفة خاصة بالأدب	48	43,63	62	56,36
غرفة خاصة بالذكور	40	36,36	70	63,63
غرفة خاصة بالإناث	46	41,81	64	58,18

في حالة الاستخدام العشوائي للغرف لماذا ؟	ضيق المسكن		الرغبة في استعمال المسكن جماعيا		أخرى تذكر	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
	60	54,54	45	40,9	05	04,54

تناول الوجبات	بالمطبخ		بالصالون		لا يوجد مكان مخصص	
	49	44,45	30	27,27	31	28,18

تؤكد الشواهد الكمية في الجدول رقم (9) المتعلقة بكيفية استخدام المسكن و مبرراتها على غلبة الاستعمال العشوائي لهذا الأخير، فقد أقر 56,36 % من أفراد عينة أسر البحث أن مساكنهم لا تتوفر على غرفة خاصة بالأب و ما نسبته 63,63% بعدم و جوب غرفة خاصة بالذكور و 58,18% أقروا بعدم وجود غرفة خاصة بالبنات ، و يعود ذلك حسب ما أكد أفراد العينة بالأساس إلى ضيق المسكن بنسبة 54,54% ، و هو ما يدل على عدم توافق حجم المسكن مع حجم الأسرة ، و ذلك إضافة إلى الرغبة في استعمال أقسام المسكن جماعيا بنسبة 40,9% ، و ما نسبة 4,54% تعلقت بأسباب أخرى ، و في هذا الإطار تؤكد الدراسات على

أن انعدام الخصوصية بين أفراد الأسرة يعتبرها عاملا من عوامل انتشار المشكلات اللااخلاقية [1].

و التي تعتبر من بين المتطلبات الاجتماعية في تخطيط المسكن إما تناول الوجبات فقد جاءت النسب مشتتة إلا أن الأغلبية أفرت بتناولها في المطبخ بنسبة 44,45% في الوقت الذي أكد فيه 27,27% من أفراد العينة على تناولها في الصالون ، أما نسبة 28,18% من الأفراد فقد أجاب ت بعدم الوجود مكان مخصص للأكل ، و الذي يعكس ميل أفراد العينة إلى تناول الوجبات فرديا ، المقترن بالتحول النظامي الذي شهدته الأسرة الجزائرية عموما ، المعتادة على تناول الوجبات جماعيا .

جدول (10) : علاقات الجيرة داخل مجتمع الدراسة .

طبيعة العلاقة بالجيران	داخل نفس العمارة		داخل الحي	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
جيدة	40	36,36	36	32,72
مقبولة	57	51,81	55	50
سيئة	10	09,09	13	11,81
منعدمة	03	02,72	06	05,45
المجموع	110	100	110	100

(1) السيد عبد العاطي السيد . علم الاجتماع الحضري . الجزء الثاني مرجع سابق ص205

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم(10) حول علاقات الجيرة داخل نفس العمارة و داخل الحي ، أنها تراوحت في أغلبها بين جيدة بنسبة 36,36% ، و 32,72% و مقبولة بنسبة 51,81% و 50% على التوالي ن في حين أقرت نسبة 9,09% من أفراد العينة بسوء علاقتهم مع جيرانهم في نفس العمارة و 11,81% بسوء علاقتهم داخل الحي و هي نسبة معتبرة تدل على التدهور التي تشهده العلاقات الاجتماعية ، و في هذا الإطار يقول "هانس سيلي" " Hans siley » " إن أهم عامل يجلب الراحة النفسية و العقلية هو إقامة علاقات حسنة مع الجيران " . و هي معطيات تؤكد المؤشرات المتعلقة بردود الفعل و المواقف الفردية الواردة في الجدول رقم (8) حول أسباب غلق الشرفة و المتعلقة خاصة بالخوف من السرقة و عدم الثقة بالجيران ، و الناجمة في جزء منها عن الأصول المتباينة للسكان مثلما جاء في الجدول رقم (4) ، إضافة إلى تدني مستوى المعيشة مثلما ورد في الجدول رقم (5) و التي تؤكد في النهاية على عدم التمكن من تحقيق التكيف من طرف السكان.

جدول رقم (11): درجة الميل إلى المحافظة على المحيط و مبرراته

العينة الاحتمال	**التكرار**								**النسبة %**	
نعم	11								10	
لا	99								90	
حالة عدم الإجابة بلا	نقص في الوعي		عدم الشعور بالانتماء		تراجع القيم		عدم الرغبة بالإقامة بالحي		أخرى تذكر	
	التكرار	النسبة	التكرار	المسبة	التكرار	المسبة	التكرار	المسبة	التكرار	المسبة
	77	70	32	29,09	46	41,81	26	23,63	20	18,18

تفيد الشواهد الكمية الواردة في الجدول رقم (11) و المتعلقة بدرجة الميل للمحافظة على المحيط و مبرراته أن الأغلبية الساحقة من أفراد العينة بنسبة 99 % أقروا بعدم محافظة السكان على المحيط ، و قد تمحورت مواقف أفراد العينة و آرائهم بشأن ذلك

حول الأسباب المتعلقة بنقص الوعي كأكبر نسبة (70%) ، تليها المواقف المقرة بتراجع القيم بنسبة 41,81% ، ثم عدم الشعور بالانتماء بنسبة 29,09 % ، كما شملت نسبة 23,63% المواقف المقرة بعدم الرغبة في الإقامة بالحي . في حين أقر 18,18% بأسباب أخرى ، و هو ما يدل على انتشار قيم اللامبالاة و الإغتراب و عدم الإحساس بالمسؤولية في هذا الإطار يؤكد الباحث " عبد العاطي السيد " أن الأحوال و الأوضاع المحيطة تزيد السكان دخل الحي إحساسا بالشقاء و التعب و تثير الإحساس بعدم الرضا و اللاأمن [1] . كما أكدت المقابلات الميدانية على عدم ضبط سياسة للمحافظة على نظافة المحيط و حمايته من طرف السلطات المحلية ، حيث أكدت على وجود عامل واحد فقط مكلف بالنظافة داخل الحي ، إضافة إلى الملاحظات التي دلت على قلة المعدات المخصصة لوضع لنفايات المنزلية إضافة إلى سوء انتشارها حيث تموضعت بأماكن بعيدة عن العمارات ، الأمر الذي جعل السكان يضعون النفايات عشوائيا ، و في أحيان كتيرة ترمى من شرفات العمارة ، الأمر الذي أثر على نظافة المحيط بصفة خاصة و كما يقول "براي M.Bryee » :" النظافة لا تعد شرطا لازما ضروريا لضمان الصحة الجسدية فحسب بل هي شرط و أساس الأخلاق الحميدة و السلوك الموفق" .[2]

كما يؤكد أحد الباحثين على أن " عدم الكفاية الكمية و النوعية للأحياء السكنية عاملا من العوامل التي تجعل السكان يسأمون العيش فيها ، و يرغبون في الانتقال إلى مناطق أخرى ...." [3] و من هنا تتحول هذه المناطق إلى مناطق إقامة و ليست مناطق سكن طالما ان أحلامهم تتجه إلى الاستقرار في مناطق أخرى ، و هو ما ينعكس سلبا على درجة الإحساس بالانتماء ، و توطيد العلاقات الاجتماعية داخل الحي .

---

(1) المرجع نفسه ص206.

(2) المرجع نفسه ص204 .

(3) الصادق مزهود . ازمة السكن في ضوء المجال الحضري ، دراسة تطبيقية على مدينة فسنطينة دار النور- الرواشد - الجزائر ص 268

ثالثا : درجة الرضا و المواقف الاجتماعية :

تشير الدراسات التركيبية " Structurelles" في التخطيط الحضري إلى أهمية الأحد بعين الاعتبار مجمل العوامل المادية و السلوكية ، و بذلك فمن المتعين عند مواجهة مشكلة الإسكان في التخطيط الحضري ، التركيز على تكامل الخطة مع التسهيلات الاجتماعية و الترويحية ، و ضمان توفير الخدمات المختلفة جنبا إلى جنب مع الوحدات السكنية الجديدة و ذلك لأن مشكلة التخطيط اجتماعية في المقام الأول [1] . و هو ما جعل الدراسة تحاول إبراز تكامل مخطط عينة البحث المتمثلة في حي " الإخوة عياشي" . من خلال درجات الرضا و المواقف الاجتماعية تجاه المحيط المادي و الاجتماعي . و ذلك استنادا على العوامل و المتغيرات التي تبرز مدى التنسيق بين المكونات الرسمية و الغير الرسمية للسلوك التخطيطي :

---

(1) سلوى سقال ، عمر وصفي مارتيني . نظريات تخطيط المدن . مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، حلب ،1992 . ص ص 10-11

جدول رقم (12) : درجة الرضا و المواقف الاجتماعية .

الموضوع درجة الرضا	وضعية المسكن		المحيط		العلاقات الاجتماعية		المرافق و الخدمات		المناطق الخضراء		السلطات المحلية المسؤولة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
راضي جدا	04	03,63	02	01,81	48	43,63	/	/	/	/	/	/
راضي	27	24,54	12	10,9	54	49,09	08	07,27	04	03,63	09	08,18
غير راضي نهائيا	79	71,81	94	85,45	07	06,36	102	92,72	106	96,36	101	91,81
المجموع	110	100	108	100	109	100	110	100	110	100	110	100

I - وضعية المسكن : تبين الشواهد الكمية الواردة في الجدول رقم (12) حول وضعية المسكن ، أن الأغلبية الساحقة من أفراد البحث بنسبة 71,81% أقروا بعدم رضاهم نهائيا من وضعية المسكن ، و بالإضافة إلى ما ورد ذكره حول عدم التوافق و الانسجام بين المتطلبات الاجتماعية للأسرة و التي من بينها ما تعلق بحجم المسكن و طبيعة مخططه . و مختلف العوامل التي دفعت الأسر إلى محاولات التكيف المتجلية أساسا في التغيرات التي لحقت بالمساكن إضافة إلى انعكاسات ذلك على علاقات الجيرة و غيرها فقد أكدت المقابلات الميدانية على أن أغلب الأفراد يشكون من تسرب مياه الأمطار إلى مساكنهم في موسم

التساقط ، و هو ما يدل على عدم الجدية و التدليس و الغش في الإنشاء في ظل غياب الرقابة الرسمية و الغير الرسمية . و غياب بند المتابعة في التخطيط ، و الذي يجعله حبيس القرارات الإدارية الرسمية البعيدة عن الواقع و ذلك ما توحي به المواقف و ردود الأفعال الفردية و الجماعية المعبر عن عدم الرضا النهائي في المسكن .

II - المحيط : كما بينت المعطيات الواردة في الجدول رقم (12) فإن 85,45% من أفراد عينة البحث يقرون بعدم رضاهم نهائيا عن المحيط ، و هي مواقف تتوافق مع ما ذهب إليه الباحث " عبد العاطي السيد " من حيث كون الأحوال و الأوضاع المحيطة تزيد السكان داخل الحي إحساسا بالشقاء و التعب و تثير الإحساس بعدم الرضا و اللاأمن" [1] . و بناءا على ما تقدم في مواضع مختلفة سابقة فإن هذا المواقف ساهمت في بلورتها عدة عوامل تتحدد أساسا فيما يلي:

- التوزيع العشوائي للسكان : حيث دلت الشواهد الكمية في الجدولين (4) و (5) عن التباين الاجتماعي للسكان من حيث أصولهم السكنية و مستويات المعيشة من حيث الدخل و التعليم و التي كشفت بدورها عن انخفاض معتبر و الذي دلت الدراسات حولها أن المهنيون و أصحاب الدخول المرتفعة أكثر ميلا للمحافظة على المحيط و الاهتمام به، كما دلت على أن المواطنون الأصليون أكثر ميلا من غيرهم نحو الاعتناء بمحيطهم ، زيادة عن أن الملاك أكثر من المستأجرين مبادرة في هذا الإطار [2].

---

(1) السيد عبد العاطي السيد . المرجع السابق ص 206 .

(2) عبد الله العلي النعيم . سلوكيات و واجبات البلدية و المواطن في مجال نظافة المدن . في مجلة المدينة العربية العدد 30 . مصدر سابق ص80

- فضلا عن التسيب من طرف السلطات المسؤولة حيث أكدت المقابلات عن عدم الاهتمام بالمحيط ، بحيث يوجد عامل واحد فقط مسخر للقيام بوظيفة النظافة داخل الحي . و التي يمكن اعتبارها عوامل رئيسية مسؤولة عن تدهور المحيط بالحي السكني ، زيادة على العوامل التي سوف يتم التطرق إليها في مواضع لاحقة مناسبة و التي تعبر في أغلبها عن درجة التكامل بين المؤسسات الرسمية و التنظيمات الاجتماعية الغير رسمية .

III- العلاقات الاجتماعية : كما تفيد البيانات الواردة في الجدول الأخير ، و المتعلقة بطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة بمجتمع البحث بتأكيد 49,09% من المفردات على انهم راضون عن العلاقات الاجتماعية السائدة ، في حين أكد 43,63% من الأفراد أنهم راضون جدا في الوقت الذي أكد فيه الباقي و هي نسبة 6,36% عن عدم رضاهم نهائيا عن طبيعة علاقاتهم الاجتماعية .

بالإضافة إلى البيانات الواردة في الجدولين (8) و (10) فإن الأفراد يميلون إلى التحفظ و الانتقاء في إقامة علاقاتهم و ذلك في جزء منه يعود إلى التباين من حيث الأصول و المستوى لمعيشي لدى السكان و تباين الإهتمامات و ذلك ما دلت عليه البيانات الواردة في الجدولين (4) و (5) و الذي يعكس بدوره التوزيع العشوائي للسكان ، كأحد المؤشرات الدالة عن عدم إشراك المجتمع و عدم الاهتمام بمفهوم الجيرة في التخطيط من خلال عدم التنسيق بين التنظيمات الرسمية و الغير رسمية.

IV - المرافق و الخدمات : من خلال البيانات المكممة الواردة في الجدول رقم (12) ، فقد أكد أغلب أفراد عينة البحث بنسبة 92,72% عن عدم رضاهم نهائيا عن مدى توفر المرافق و الخدمات بالحي ، و قد أظهر المسح الميداني لمجمع البحث الوضعية الحقيقية لتلك المرافق و الخدمات كالآتي :

1- المرافق السكنية : إضافة إلى ما تم ذكره حول طبيعة السكن . فإن مجتمع الدراسة يتوفر على 110 عمارة مختلفة الأحجام بطاقة استيعاب تقدر 1137 وحدة سكنية و التي

أكدت المواقف حولها على عدم استجابة تقسيمها الداخلي للأنماط السلوكية السائدة (الجداول 6 ،8 ،9) إضافة إلى الآراء الفردية المؤكدة على عدم الإتقان في الإنشاء ، الأمر الذي جعل الوحدات السكنية عرضة إلى لتسرب مياه الأمطار . و التي تعكس في مجملها خلفيات المواقف المتعلقة بعدم الرضا لدى الأفراد و الجماعات .

2- المرافق الصحية : أظهر المسح الميداني لمجمع البحث توفره على عيادة واحدة عمومية متعددة الخدمات ، التي تغذي خدماتها كافة الأحياء المحيطة داخل المجمع الرئيسي (وادي ريغة) و هو ما يؤثر على طاقة استيعابها ، إضافة إلى عيادتين للطب العام و واحدة لطب الأسنان ، و ثلاثة صيدليات ، و هي مرافق تابعة للخواص ، و هو ما يدل على النقص في مجال الخدمات الصحية ، خاصة منها ما تعلق بالطب المتخصص ، إذا ما أستثنى من ذلك العيادة الوحيدة المتخصصة في أمراض الربو و الأمراض الصدرية .

3- المرافق التعليمية و التكوينية : توجد بالمنطقة ابتدائية واحدة و متوسطة و ثانوية لا تستجيب لعدد المتمدرسين إضافة إلى مركز للتكوين المهني ، و المعهد الوطني للبترول .

4 - المرافق التجارية : أحصت الدراسة بعينة البحث 25 محلا للمواد الغذائية و 3 مكتبات ، و4 مقاهي ، و 4 مقرات للهاتف العمومي . و مؤسسة واحدة إنتاجية (غلال) إضافة إلى 14 نقطة للبيع مختلفة الأنشطة و محطة للبنزين .

5- المرافق الإدارية : تتمثل في مقر البلدية ، و إدارة مخصصة للخدمات المتعلقة بالهاتف ، إضافة إلى مقر تابع إلى الشركة الجزائرية للتأمين .

6- المرافق الرياضية و الترفيهية : توجد بمجتمع الدراسة قاعة متعددة الرياضات تبدوا و للملاحظ أنها شبه مهجورة إضافة إلى مساحة لممارسة كرة القدم ، إضافة إلى دار الشباب الذي غاب عنها .

7- المرافق الدينية : تتمثل في مسجد و قاعة أخرى للصلاة .

8- المرافق الأمنية : و تتمثل في مقر للأمن الوطني و آخر للدرك الوطني ، لا يبدوا موافق للمعيار الدولي الذي يفرض مركزا أمنيا لكل 15 ألف ساكن [1] .

9- النقل و شبكة الطرق : توجد بالمنطقة 10 حافلات مخصصة للنقل مابين الأحياء المحلية ، كما توجد 70حافلة مخصصة للنقل باتجاه مركز المدينة ، بكلفة تقدر بـ 40 دج ذهابا و إيابا [2] .

و أمام قلة المرافق الترفيهية بالمنطقة ، و عجز الشباب البطال عن دفع ثمن تذكرة التنقل إلى مركز المدينة ، يقع هذا الأخير في فخ الفراغ ، كما أن عدد الحافلات يعطي صورة عن درجة التردد و الاعتماد على مركز المدينة ، نتيجة لعدم التوازن في توزيع الخدمات المختلفة و المرافق . و في هذا الإطار يتساءل أحد الباحثين أمام هذا كيف يحس الفرد بروابط الانتماء تجاه محيطه الذي يجد فيه الراحة و الطمأنينة ؟ فمن خلال العلاقات النفسية التي يقيمها الفرد مع هذه البيئة التي تهمله و لا تعيره أي اهتمام ينقلب فيها إلى مساهم سلبي [3] .

---

(1) المصدر : يومية الشروق العربي . عدد رقم 1465 . 24 أوت 2005

(2) مديرية النقل لولاية سكيكدة .

(3) بوبكر بوخريسة . المدينة الجزائرية و إيديولوجية التنمية ، في التقرير العام حول فعاليات الملتقى الوطني حول ازمة المدينة الجزائرية 2003 ، مصدر سابق ص91

و بالإضافة إلى ذلك فإن شبكة الطرق و المسالك الداخلية بين مختلف أجزاء الحي تشهد تدهورا شديدا بفعل أهترائها إضافة إلى الأتربة و الغبار المنتشرة بها ، الأمر الذي يجعلها أيضا تتحول في فصل الأمطار إلى أوحال تصل حتى المداخل الرئيسية للعمارات و هو ما يفسر جزئيا الخلفيات الكامنة و راء المواقف المعبرة عن عدم الرضا عن المحيط عموما .

10- الكهرباء و الغاز : و قد دلت المقابلات الميدانية في هذا الإطار عن مواقف عدم الرضا عن الفواتير المتعلقة بثمن الكهرباء ، كما تم تسجيل الموقف نفسه تجاه توفر الإنارة العمومية ، حيث تقل الإنارة بالمسالك الداخلية للعمارات، إضافة إلى نقص الصيانة الدورية و التجديد فيا يتعلق بالمصابيح و الأعمدة المعطلة إضافة إلى الإقطاع المتكرر للتيار الكهربائي بالمنطقة خاصة في فصل الشتاء . أما فيما يخص التزود بالغاز فإن الحي لا يزال يعتمد على نظام القارورات . الأمر الذي جعل المستجوبين يبدون مواقف تعبر عن حالة تدمر تجاه غلاء ثمن القارورة الواحدة المقدرة بـ 160دج ، خاصة أن الحي على مقربة من ثالث منطقة صناعية و بترولية في الجزائر ، و أكبرها فيما يخص تمييع الغاز الطبيعي .

11- الصرف الصحي : يعبر الصرف الصحي عن إحدى الآليات التي تهدف إلى المحافظة على النظافة و الصحة العمومية ، و بناءا على الملاحظات و المقابلات الميدانية لمجتمع الدراسة فإن شبكة الصرف الصحي تعاني من نقائص ، و لعل أكثرها وضوحا للملاحظ تكمن في عدم توجيه السيول الناجمة عن الأمطار ، الأمر الذي جعل تلك السيول تساهم في نقل الأتربة و الأوحال إلى المسالك الداخلية للحي حتى الجدران الخارجية للعمارات و مداخلها الرئيسية ، إضافة إلى كونها سبب في أهتراء الطرق و الممرات ،خاصة و أن مجتمع الدراسة يتموضع على منحدر يسهل عمل تلك السيول و يزيد من حدة تأتيرها على الناحية المظهرية للمحيط الذي يبدو في حالة شاحبة كئيبة . إضافة إلى إمكانية تأتير تلك السيول العشوائية على قنوات الصرف من خلال إمكانية انسدادها و تعرضها للكسر الذي يمكن أن يؤدي إلى الاختلاط بمياه الشرب .

V – المناطق الخضراء : فقد دلت الشواهد الكمية الواردة في الجدول رقم (12) أن أفراد عينة البحث غير راضون نهائيا عن غياب الفضاءات الخضراء بحيهم السكني ، و ذلك بنسبة 96,36% . إن النسبة في حد ذاتها تدل على وعي الأفراد بدور الفضاءات الخضراء في تجميل محيطهم ، إضافة إلى دور التشجير في تماسك التربة و منعها من الانجراف.

VII - السلطات المحلية المسؤولة : و قد دلت المعطيات في الجدول نفسه عن عدم الرضا النهائي من قبل أفراد عينة البحث و ذلك بنسبة 91,81% ، و هو موقف يشكل محصلة للمواقف السابقة حول البيئة المحيطة عموما ، كما انه تعبير صادق عن العلاقة الانفصالية بين التنظيمات الرسمية و الغير رسمية كنتيجة لعدم اشتراك المجتمع في عملية التصميم و التنفيذ ، و لعل ما يزيد هذه العلاقة وضوحا هو الغياب التام للجمعيات المحلية ، و التي نؤكد بدوها انتشار قيم اللامبالاة و السلبية في الأدوار.

ومن خلال ما تقدم حول ردود الأفعال و المواقف الاجتماعية ، يمكن التوقف عندما ذهب إليه الباحث " عبد العاطي السيد " " إن الناس هم أقدر الفئات على فهم حاجاتهم و مشكلاتهم دون الحاجة إلى خطط أو دراسات موثقة ، و قد يتوفر لديهم فهم ممتاز للأسباب التي تعوق أو تأخر حل مشكلات حياتهم الملحة [1] .

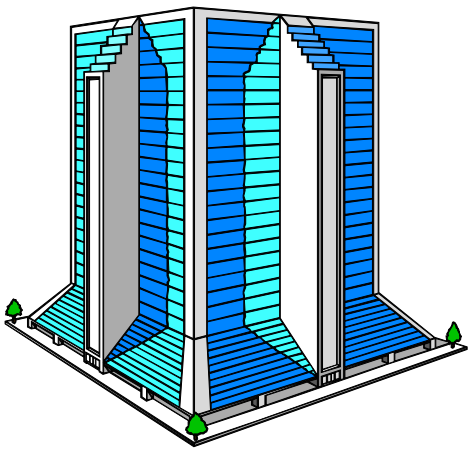

(1) السيد عبد العاطي السيد : مرجع سابق ص 293

الفصل السادس :

مناقشة نتائج الدراسة

تمهيد :

أولا : نتائج الدراسة في ضوء فروضها

ثانيا : نتائج الدراسة في ضوء الدراسة السابقة

ثالثا: نتائج الدراسة في ضوء التوجهات النظرية

رابعا : القضايا التي أثارتها الدراسة

الفصل الســـادس :

نتائج الدراســـــــــة :

تمهيد :

قاد التحليل النظري و الامبريقي الذي تضمنته الفصول السابقة للدراسة إلى التوصل إلى استخلاص عدد من الاستنتاجات و الدلالات العامة و الجزئية التي ترتبط بالفروض الإجرائية و الفرضية المركزية للدراسة و التي تفيد في اشتقاق أنسب التصورات النظرية و الامبريقية مقارنة مع ما خلص إليه الاختبار الامبريقي لفروض الدراسة و التي يمكن تحديدها في المحاور التالية :

أولا: نتائج الدراسة في ضوء فروضها :

من خلال تحليل المعطيات الميدانية خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج الامبريقية كمحكات لاختبار فروضها :

I – خلص تحليل الخصائص العامة لأفراد عينة البحث إلى النتائج التالية :

- 85,46% من أفراد عينة البحث كانوا ذكورا ، و هو ما يدل على أن الرجال أكثر ميلا من النساء إلى التعبير عن أوضاعهم المعيشية ، و آرائهم و مواقفهم و احتياجاتهم .

- فئة الشباب الأقل من 30 سنة، تمثل أعلى نسبة (29,08%) بين مختلف الفئات العمرية لمجتمع البحث ، دل ذلك على أن عنصر الشباب أكثر إقبالا على التعبير عن أوضاعه المعيشية ، و مواقفه و احتياجاته أيضا .

- أفرد مجتمع البحث متباينون من حيث أصولهم السكنية حيث دلت الشواهد الكمية على انتماء 44,45% من الأفراد إلى أصول ريفية ، فيما كان 55,54% مهم من أصول حضرية (جدول رقم4) .

- معدل دخل الفرد الواحد لمجتمع البحث كان في حدود 960 دج أما معدل دخل الأسرة الواحدة فلم يتجاوز 6700 دج إضافة إلى تفشي الأمية و ذلك بنسبة 23,63% من مجتمع عينة البحث (جدول رقم5) ، و دل ذلك على انخفاض المستوى المعيشي لمجتمع الدراسة من حيث الدخل و التعليم .

II - نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الفرعية الأولى : ترتبط المناطق الإيكولوجية برغبات و احتياجات الأفراد .

1- كشفت الدراسة بمجتمع البحث عن مخطط إسكان أتسم بالتوزيع العشوائي للسكان ، من خلال تباين بناءه الاجتماعي خاصة من حيث الأصول السكنية لأفراده ، فقد أنحدر 44,55% منهم من أصول ريفية ، و 55,45 من أصول حضرية ، (جدول رقم4) ، إضافة إلى ضيق المسكن و عدم انسجامه مع أفراد الأسرة بنسبة 54,54% من مجموع مواقف أفراد مجتمع البحث (جدول رقم9) .

2- ميل العلاقات الاجتماعية إلى الطابع الانتقائي و المتحفظ و مرد ذلك أساسا لقلة الشعور بالطمأنينة و الأمن و الراحة النفسية لدى أفراد و أسر عينة البحث ، و ذلك من خلال مواقف مختلفة ، و التي منها تلك المعبرة عن أسباب غلق الشرفة حيث ارتبطت بالخوف من السرقة بنسبة 42,72% ، و عدم الثقة بالجيران بنسبة 21,81% (جدول رقم(8) . كدليل على انتشار بعض الظواهر الاجتماعية المرضية لمجتمع الدراسة ، التي ارتبطت في جزء منها بالمستوى المعيشي المنخفض إضافة إلى تباين الأصول السكنية .

3- عدم الانسجام بين المخطط الداخلي للمسكن و ميول الأفراد و احتياجاتهم و ذلك من خلال :

- تعديل الأفراد للأقسام الداخلية للمساكن و ذلك بنسبة قدرت بـ 74,54% من مجموع المساكن (جدول رقم8) .
- ارتباط تعديل الأقسام الداخلية للمساكن بالمواقف و الاحتياجات المعبرة عن قيم الاستعمال بمعامل ارتباط قدر بـ 0,84 .
- معدل الاستعمال العشوائي للمساكن فدر بنسبة 65,55% من مجموع أسر مجتمع البحث ، و كان ذلك نتيجة :
- ضيق المسكن و عدم انسجامه مع مجمل الأسر بنسبة 54,54%
- الرغبة في استعمال أقسام المسكن جماعيا بنسبة 40,09% من مواقف الأفراد. (جدول رقم 7) .

4- كما كشفت الدراسة عن المظهر المتدهور للمحيط المادي الخارجي لمجتمع البحث ، خاصة من جانب الصيانة و النظافة .

- و كان ذلك نتيجة الإهمال . حيث دل الاستطلاع عن تسخير عامل واحد فقط لهذا الغرض من طرف السلطة المعنية .
- انتشار قيم الرفض و اللامبالاة و عدم الإحساس بالمسؤولية من طرف السكان ، و كان ذلك بنسبة 90% من مواقف أفراد مجتمع البحث (جدول رقم11) و قد ارتبط سلوك اللامبالاة تجاه المحيط من طرف السكان :
- بمواف عدم الرضا عن المسكن بمعامل ارتباط قدره 0,88
- عدم الرضا عن السلطات المحلية بمعامل ارتباط قدر بـــ 0,91.
- تدمي مستوى المعيشة خاصة في جانبه الاقتصادي و تفشي البطالة في أوساط الشباب.
- المواقف المعبرة عن سلوك الحاجة الماسة إلى توفير المرافق و الهياكل و المرافق الخدماتية و الترفيهية المختلفة ، المتمثلة في عدم الرضا التي شكلت نسبة 92,72% من مواقف أفراد مجتمع البحث .
- زيادة درجة التبعية و الاعتماد على مركز المدينة ، الذي يبدو من خلال عدد الحافلات المسخرة للنقل باتجاهه، و التي بلغت 70 حافلة . دل ذلك عن مخطط أنتج منطقة إيكولوجية ضاحوية شبيهة بأحياء المراقد ، معزولة و منفصلة عن مركز

المدينة الأم لا يربطها بها إلا الطريق المؤدية ، تفتقر إلى مقومات التوازن الإيكولوجي مقارنة بهذا المركز .

5- عكس مخطط المنطقة الإيكولوجية بمجتمع البحث في مضمونه القرارات الإدارية الصادرة عن المؤسسات و المكاتب التخطيطية الرسمية ، و التي تمت دون إشراك للواقع الاجتماعي بمواقفه و رغباته و احتياجاته الحقيقية المعبرة عن أنماطه السلوكية ، أدت إلى التناقض و عدم الانسجام بين مخطط المنطقة و متطلبات الواقع الاجتماعي و ذلك من خلال النقاط السالفة الذكر حول :

- التوزيع العشوائي للسكان .
- التعديلات التي لحقت بالمساكن .
- الاستعمال العشوائي للمساكن .
- النقص الحاد في التيسيرات الحضرية المادية .
- انتشار قيم الرفض و اللامبالاة بين السكان .
- تدهور المحيط .

و هو ما يدل على ارتباط مخططات المناطق الإيكولوجية برغبات و احتياجات الأفراد و الجماعات الواقعية ، كضرورة تقتضي إشراكهم في التخطيط و التنفيذ ، كنتيجة تؤكد صدق الفرضية الإجرائية الأولى.

III- نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الفرعية الثانية :

ترتبط درجة رضا الأفراد بتوفر عناصر البيئة الحضرية المادية و قد كشفت محاولة تقصي صدقها الأمبريقي على النتائج التالية :

- كشفت الدراسة بمجتمع البحث عما يمكن وصفه بجزيرة إقامة ضاحوية ، شبيهة بأحياء المراقد أو المناطق الانتقائية معزولة و منفصلة عن مركز المدينة لا يربطها إلا الطريق المؤدية ، إضافة إلى افتقارها إلى الكثير من مواقف الخدماتية و التيسيرات و المادية ، أفقدها توازنها الايكولوجي مقارنة بالمركز ، و زاد من تبعيتها له ، و هو ما ارتبط بالمواقف الفردية الرافضة نهائيا الإقامة بالمنطقة و ذلك بنسبة 23,63% إضافة على المواقف المعبرة عن عدم الشعور بالانتماء بنسبة 29,09% (جدول رقم11) ، إضافة إلى مواقف عدم الرضا عن الوضع السكني ، و التي كانت بنسبة 71,81% من أفراد مجتمع البحث ، (جدول رقم12) .

- كما ارتبطت المواقف المعبرة عن عدم الرضا عن التقسيم الداخلي للمسكن بقيم السكان بنسبة 74,54% (جدول رقم 6) و بمعامل ارتباط قدره 0,84 ، و كان ذلك نتيجة عدم انسجام حجم المسكن مع حجم الأسرة بنسبة 54,54% (جدول رقم9) كما ارتبط أيضا بغياب الخصوصية بمعامل ارتباط قدر بـــ 0,92. و قد دلت المعطيات الميدانية عن تعديل المطبخ بنسبة 50% من المساكن و إضافة غرفة بنسبة 36,36% و كان ذلك عموما بهدف تحويل استعمالها ، أو الحصول على خصوصية أكثر داخل المسكن ، إضافة إلى تعديلات أخرى بنسبة 17,27% .

- كما أكدت المعطيات الميدانية عن نقص المرافق الترفيهية و مختلف التيسيرات المادية داخل مجتمع الدراسة و قد ارتبط ذلك بمواقف عدم الرضا النهائي من طرف الأفراد بنسبة 92,72% ، و هو مانطبق أيضا على المناطق الخضراء بنسبة 96,36%

- كما دلت الملاحظات الميدانية عن تدهور حاد في المحيط الخارجي من حيث النظافة و الصيانة ، و قد ارتبط ذلك بمواقف عدم الرضا من طرف الأفراد بنسبة 85,45% (جدول رقم12) و هي نتائج تعكس ارتباط درجة رضا الأفراد بدرجة توفر عناصر البيئة الحضرية المادية ، و التي تؤكد صدق الفرضية الإجرائية الثانية .

و بناءا على ما تقدم من تحليل للمعطيات الميدانية ، فقد كشفت نتائج الدراسة عن الصدق الإمبريقي للفرضيتين الإجرائيتين الأولى و الثانية ، و هو ما يدل بدوره على تحقق الفرضية العامة بصورة موجبة التي أكدت على أن هناك علاقة بين تخطيط المجال الحضري و بين الجوانب السلوكية .

جدول رقم (13) : أهم معاملات الارتباط

المتغيرين س ،ص	درجة الارتباط (-1 ،+1)	طبيعة الارتباط
درجة الميل إلى إقامة علاقة اجتماعية مع دوي الأصول السكنية المماثلة	0,41	ارتباط طردي متوسط
المستوى المعيشي و المحافظة على المحيط	0,75	ارتباط طردي قوي
حجم المسكن و الاستعمال العشوائي لأقسامه الداخلية	0,92	ارتباط طردي قوي جدا
حجم المسكن و الميل إلى التعديل داخله	- 0,84	ارتباط عكسي قوي
طبيعة التعديل داخل المسكن و قيم الاستعمال	0,84	ارتباط طردي قوي
درجة الرضا عن المسكن و المحافظة على المحيط	- 0,88	ارتباط عكسي قوي
درجة الرضا و حجم المسكن	0,93	ارتباط طردي قوي جدا
المحافظة على المحيط و الرضا عن السلطات المحلية	0,91	ارتباط طردي قوي جدا

حيث أن : س ، ص = حيث أن : س ، ص = $\frac{\text{مج}}{\text{ن}}$

$$\text{ر} = \frac{\text{مج (س-س)(ص-ص)}}{\sqrt{\text{مج (س-س)}^2 \text{ مج (ص-ص)}^2}}$$

ثانيا : نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة :

انتهت الدراسة من خلال تحليل البيانات الميدانية إلى ان هناك علاقة دالة بين تخطيط المجال الحضري و بين الجوانب السلوكية ، التي تصيغ مواقف الأفراد و رغباتهم و احتياجاتهم من خلال :

- ارتباط المنطقة الايكولوجية برغبات و احتياجات الأفراد .
- ارتباط درجة رضا الأفراد بتوفير عناصر البيئة الحضرية المادية .

و هو ما يعكس أهمية إشراك التنظيمات الاجتماعية السلوكية غير الرسمية ، في إنجاح عملية التخطيط و تكاملها بين مختلف جوانبها المادية و السلوكية ، بدلا من اقتصارها على القرارات التخطيطية الإدارية الرسمية ، والمقاييس الإحصائية الكمية في التحليل و هو ما يجعلها تصيغ مخططاها عما يرغبه الواقع الاجتماعي دون بحث جاد في طبيعة رغبات و احتياجات أفراده ، و هو ما أفرز عدم انسجام مخطط المجال الحضري مع مستعمليه، وهو ذات القصور التي عانت منه الدراسات السابقة التي ارتكزت على هذا الجانب ، على غرار الدراسات التخطيطية الفنية للمجاورات الحضرية ، و الأمراض الاجتماعية في الوقت الذي اقتربت فيه نتائج الدراسة مع الدراسات التخطيطية ذات الأهداف الاجتماعية ، على غرار مختلف الدراسات السابقة التي ركزت على الأبعاد الاجتماعية المختلفة للجيرة ،و مثالها الدراسات التي أجريت على مدن " ليفربول " و "

كوفنتري" و " شيفلد " التي عززت نتائجها الحكم على فشل تصميمها من خلال تفشي المظاهر السلوكية السلبية بها ، مثل قلة الاهتمام باحترام الذات و قلة النظافة ، و فتور علاقات الجوار ، الناجمة أساسا عن الظروف الاقتصادية و المعيشية السيئة للسكان و انحدارهم من أصول متباينة ، و هو ما خلصت إليه دراسة "هربرت جانز" تقريبا التي تناولت أثر الروابط الإثنية على علاقات الجوار.

كما اقتربت نتائج الدراسة بصورة موجبة من نتائج الدراسات السابقة التي تناولت الأبعاد الاجتماعية للكثافة و التزاحم السكني و انعكاساتها السلبية من حيث كونها عامل إفساد للأخلاق و المعنويات و انعدام الخصوصية الاجتماعية . من خلال الميل إلى الاستعمال العشوائي لاستعمال أقسام المسكن و ارتفاع معدل شغل الغرفة و المسكن و ارتباطه بالمكوث بالشارع طويلا ، و انتشار الإدمان و تعاطي المخدرات داخل مجتمع الدراسة و ذلك على غرار نتائج الدراسة التي قام بها " توماس آدمز" لمدينة "جلاسجو" الانجليزية .

كما خلصت نتائج الدراسة إلى ارتباط الأمراض الاجتماعية بالظروف المعيشية و الاقتصادية السيئة لدى السكان ، من حيث تدني المستوى التعليمي و انخفاض الدخل ، و انتشار الفقر و البطالة خاصة في أوساط الشباب ، كنتائج اتفقت إلى حد كبير مع الدراسة الاجتماعية التي قام بها الباحث إسماعيل قيرة حول الفقر في الوطن العربي من حيث أسبابه و انعكاساته الاجتماعية المختلفة ، و هو ما يعطي دلالة على العلاقة الاعتمادية بين

المكونات الفرعية للنظام التخطيطي ، الاقتصادية منها و الاجتماعية و السياسية و غيرها ، و شمولية وجهة نظر الباحث .

كما دلت نتائج الدراسة على غياب الغطاء الأخضر نهائيا بمجتمع البحث ، في الوقت الذي غير فيه الأفراد عن وعيهم بأهميته ، و قد انعكس ذلك سلبا على المحيط الخارجي و المظهري ، و قد قدمت تجربة مدينة " مايونس" الألمانية مثالا واضحا في هذا الإطار من خلال كيفية توظيف هذا المتغير في تعبئة المجتمع و توحيد اهتماماته و غرس القيم الغير رسمية الإيجابية ، و إشراكه و تحقيق اندماجه و تضامنه في مواجهة مشكلاته بدلا من عزله و حرمانه من التعبير عن تطلعاته .

و من هنا فإن هذه الدراسات عكست بعض المتغيرات الرئيسية التي تعبر عن الكيفية التي تترابط فيها الجوانب المادية و الاجتماعية في عملية التخطيط الحضري .

ثالثا : نتائج الدراسة على مستوى النظرية .

خلصت نتائج الدراسة إلى ارتباط تخطيط المجال الحضري برغبات و احتياجات الأفراد ، التي صاغت مواقفهم و درجة رضاهم عن العناصر الايكولوجية التي تضمنتها الخطة ، مؤكدة على ان الأفراد مؤهلون لاختيار ما يناسب قيمهم الاجتماعية و السلوكية من مخططات بدقة ، و التي كان لها دورها في تحديد درجة تكيفهم و انسجامهم مع مجالهم الحضري . و من هنا فقد اتفقت الدراسة بصورة موجبة مع النماذج التصورية التي تؤكد على النظرة الشاملة و المتكاملة بين مختلف جوانب العملية التخطيطية المادية منها و

السلوكية ، في ضوء السياسة العامة للدولة ، انطلاقا من تحليل و فهم المتطلبات الواقعية الحقيقية الاجتماعية و السلوكية المحلية ، و هو ما يعبر عن رؤية تصورية شاملة لواقع اجتماعي جزئي له خصوصيات سلوكية تميزه ، و هو ما يترادف عموما مع التوجه النظري السلوكي. على غرار التفاعل السوسيوثقافي و مختلف الرؤى النظرية و التركيبية و التوفيقية ، من خلال كونها تنظر إلى التخطيط الحضري على انه محصلة تفاعل عدد من العوامل المعقدة و المتشابكة اجتماعية و اقتصادية و فنية و مادية و سياسية لا يمكن الفصل بينها و هو ما يمكن توسمه فيما ذهب إليه كاسال و كدا نموذج العزل و الحرمان .

كما أن الرؤى المادية من حيث كونها تنطوي على أهداف و غايات تنظيمية و اجتماعية بمتغيرات تركيزية مختلفة ، فإن ذلك لا يعني عدم فاعليتها المطلقة ، بل أنها تبقى تنطوي على قدر من الأهمية في التحليل ، من حيث كونها تشكل ميكانيزمات مهمة في المراقبة و التحكم خاصة في المراحل اللاحقة التي تعقب عملية التنفيذ و التجسيد المتعلقة بالسياسات التخطيطية ، من خلال إمكانية تقديمها لخريطة إيكولوجية مبسطة تحتوي على معلومات أولية عن الواقع ، تستدعي إمكانية التنبه إليها و التعمق في تحليلها و فهمها ، من خلال مقابلتها التطبيقية بالواقع الفعلي و معالجتها جذريا بما يناسب متطلباته الحقيقية و احتياجات أفراده و تطلعاتهم ، كونهم المؤهلون وحدهم لاختيار ما يناسبهم و هي نتائج تعكس أهمية تكامل الأبعاد التخطيطية الرسمية و الغير رسمية و ضرورة التنسيق بينها في صياغة المخططات و السياسات الحضرية و إعدادها في ضوء الأنظمة الفرعية المختلفة و المتساندة التي تميز الأنظمة الكلية داخل البيئات الحضرية المحلية ، و تضفي على العملية

التخطيطية طابع الجدية عوض اقتصارها على القرارات الصادرة عن الهيئات الإدارية الرسمية ، التي تجهل في غالب الأحيان حيثيات الواقع الاجتماعي و مواقفه و رغباته و ميوله الحقيقية ، و تختزل عملية التخطيط الحضري في مجرد أرقام إحصائية إدارية ، و أبعاد فيزيقية مادية تفتقد إلى الفعالية و التي تؤثر في النهاية على النتائج التي ترتبط عليا بالأهداف المسيطرة مسبقا و تحد من إمكانية التوافق و الانسجام بين التخطيط و الواقع .

رابعا : القضايا التي أثارتها الدراسة .

من خلال عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة على مستوى فروضها و ما اعتمدت عليه من دراسات سابقة و نظريات يمكن استخلاص أهم القضايا التي تثيرها الدراسة في الآتي :

1- السكن لا يعني مجرد الإقامة بالوحدات السكنية ، و هو ما يقتضي توفير مختلف العناصر الإيكولوجية المادية ، من مرافق و خدمات و ترفيه جوارية مختلفة ، تدعم التوازن الإقليمي للخطة مع المناطق الأخرى . إضافة إلى التنسيق بين التنظيمات الرسمية و الغير الرسمية في التخطيط الحضري و تدعيم ذلك بصيغ تشريعية و قانونية تحدد العلاقة بين المختصين في التخطيط و المسيرين و المستعملين .

2- الأفراد و الجماعات كعناصر إيكولوجية هم محور عملية التخطيط كما أنهم مؤهلون للتعبير عن رغباتهم و احتياجاتهم بدقة و هو ما يمكن المخططين من تكوين بنك للمعلومات الشاملة و الصادقة في صياغة مخططات ناجحة و منسجمة

مع متطلبات الواقع الاجتماعي من خلال تحديد المثيرات المختلفة التي تجتذب سلوكات الأفراد إيجابا و تشعرهم بالراحة النفسية التي تعمق انتمائهم و رضاهم عن مجالهم الإيكولوجي .

3- كما يرتبط التخطيط الحضري بالمستوى الاقتصادي و الأوضاع المعيشية لدى السكان، و لا يعني ذلك أنا هدف وحيد للسلوك الإنساني ، بل يرتبط بنسب تشتت البدائل و إمكانيات الاختيار و المفاضلة بين الفرص المتاحة

فالاهتمام بتحسين الأوضاع الاقتصادية و المعيشية لدى السكان يتناسب طردا مع درجة تشتت البدائل و الفرص المتاحة و يوفر إمكانية الاختيار و المفاضلة بينها إضافة إلى كونه يوفر تبعا لذلك زيادة المرونة في التكيف مع المتطلبات المستجدة للواقع الحضري المتغير باستمرار .

و على العكس من ذلك فإن تدني المستوى المعيشي و الاقتصادي وانتشار الفقر و العوز بين السكان ، فإن ذلك يعد حرمانا واضحا من حيث القدرة على الاستفادة من تلك البدائل و الفرص ، كونه يحد من إمكانيات الاختيار و المفاضلة ، وهو ما يؤثر سلبا على درجة التكيف ، التي تتجلى في شكل سلوكات اضطرارية و عشوائية و مرضية . و هو ما يعبر عن ضرورة اهتمام السياسات التخطيطية بالعلاقة الاعتمادية التبادلية المميزة للأنظمة الفرعية داخل البيئات الحضرية المحلية .

4- ترتبط درجة الوعي البيئي لدى الأفراد تجاه محيطهم بدرجة رضاهم عن مخطط مجالهم من خلال مدى استيعابه لميولهم و رغباتهم و احتياجاتهم ، إضافة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه الهيئات المختصة كالجمعيات ، و وسائل الإعلام ، و مؤسسات التربية و التكوين .

5- متابعة تنفيذ المخططات و تقييمها المستمر اعتمادا على المحكات السلوكية من أجل الرفع من كفاءتها و تطابق نتائجها مع أهدافها عن طريق تكوين لجان مختصة في المراقبة و التفتيش الميداني .

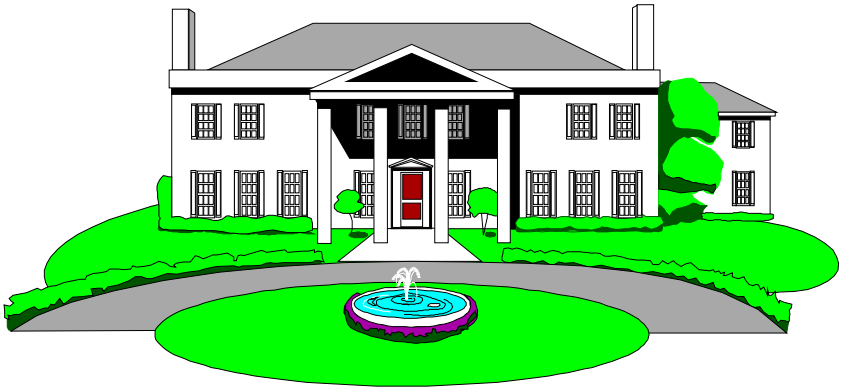

الخـــــــــاتمة

إن تسيير الديناميكية التي أصبحت تدريجيا تميز الحياة الحضرية ، و التحكم في ضبط و توجيه النمو الإيكولوجي للمدينة و مراقبته ، عوامل أفرزت الحاجة إلى تطبيق الأدوات و الطرق العلمية في ذلك من خلال التخطيط الحضري ، كأداة في غاية الدقة و التعقيد ، يساهم في تشكيلها عدد متنوع من المكونات و العناصر المتشابكة و المتداخلة فنية و اجتماعية لا يمكن الفصل بينها ، و ذلك تبعا لتنوع المشكلات المرتبطة بالتنظيم العام و الداخلي للمدينة ، بمختلف أبنيته الفرعية المترابطة و المتكاملة .

و من هذا المنطلق حاولت الدراسة خلال فصولها الستة بحث العلاقة بين التخطيط الحضري و الجوانب السلوكية ، و في ضوء مبرراتها و إشكاليتها و فروضها التي اعتمدت على عدد من المؤشرات تمثلت في الخصائص الفردية و أنماط المعيشة و الموقع السكني و محيطه ، و المرافق و الخدمات و المناطق الخضراء و الترفيه ، و التقسيم الداخلي للمسكن و مدى ارتباطه بقيم السكان ، و

العلاقات الاجتماعية داخل المنطقة السكنية ، فقد تعرضت الدراسة في قسمها النظري إلى عدد من التصورات ذات العلاقة بالموضوع بدءا بالنظرية الإيكولوجية المادية بتصوراته الثلاثة الأساسية الدائري و القطاعي و النووي ، إضافة إى النظرية الإيكولوجية السوسيوثقافية و نظرية الحضرية كطريقة في الحياة ، و كذا نظرية المدن الجديدة و المسألة الحضرية و نموذج العزل و الحرمان ، و قد قادت محاولة تحليل هذه التصورات إلى اشتقاق أهم القضايا التي أثارتها ، و استخلاص الإطار التصوري للدراسة ، الذي تمحور حول ارتباط العملية التخطيطية بمكونات مادية و اجتماعية مترابطة بمؤشرات وسيطة دالة ، عديدة و مختلفة من خلال التعرض إلى عدد من الدراسات التطبيقية السابقة ، فنية و اجتماعية برؤية مقارنة ، تناولت موضوع الجيرة ، و الكثافة و التزاحم السكني و الأمراض الاجتماعية و الحدائق و المنتزهات ، و ذلك سعيا لتأكيد القضايا التي أثارتها التصورات النظرية ، و تكوين صورة أولية حول الكيفية التي ترتبط بها الجوانب المادية و الاجتماعية في التخطيط الحضري ، و الذي على ضوءه تم ضبط مجتمع و مجال البحث المناسب للموضوع نهائيا ، و انتقاء 10 % كعينة من مجتمع البحث المتمثل في "حي الإخوة عياشي" بمدينة سكيكدة ، و تحرير أسئلة الاستمارة كإحدى الأدوات

الميدانية المستعملة في الدراسة إضافة إلى الملاحظة و المقابلة و السجلات و الوثائق ، و هي الأدوات البحثية المستخدمة عادة في منهج دراسة الحالة الذي اعتمدت عليه الدراسة في تحليلها الكمي الذي استخدم في تبويب المعطيات الميدانية و تحويلها إلى أرقام و نسب ، و الكيفي الذي استخدم في تحليل و تفسير المعطيات الكمية و ربطها بالإطار التصوري للدراسة و التساؤلات التي طرحتها فروضها بغرض تحديد العلاقة بينها .

و قد خلص تحليل المعطيات التطبيقية إلى جملة من النتائج أكدت على مستوى فروضها عموما على ارتباط التخطيط الحضري بالجوانب السلوكية ، و هي نتائج اقتربت بدورها من نتائج الدراسات النظرية و الإمبريقية التي ركزت على الأبعاد الاجتماعية و التوفيقية في التحليل . و من بين أهم القضايا التي أثارتها الدراسة هي أن التخطيط الحضري نتاج لعدد من المكونات و العناصر المتفاعلة و المترابطة تعكس مكونات التنظيم العام للمدينة ، من الضروري الاحتكام إلى الواقع الاجتماعي الحقيقي في صياغة و تصميم السياسات التخطيطية الجادة و الهادفة فعلا إلى تحقيق التوافق و الانسجام مع متطلبات ذلك الواقع و احتياجاته ، كبديل عن الاعتماد على القرارات الإدارية الصادرة عن

الدوائر الرسمية و البعيدة عن الواقع ، و الأرقام الإحصائية و الحلول التخطيطية الجاهزة .

إلا أنه و نظرا للأهمية التي ينطوي عليها الموضوع ، فإن ذلك يتطلب مزيدا من التقصي و الدراسة و التحليل ، وفق رؤى أخرى مختلفة ، فبالرغم مما أثير حول الموضوع من دراسات عديدة و مختلفة ، إلا أنه مازال لم ينل قسطه الأوفر خاصة في ضوء التحولات التي شهدتها المدينة الجزائرية منذ الاستقلال و ما ارتبط بها من نتائج و على مستوى البيئة الحضرية عموما .

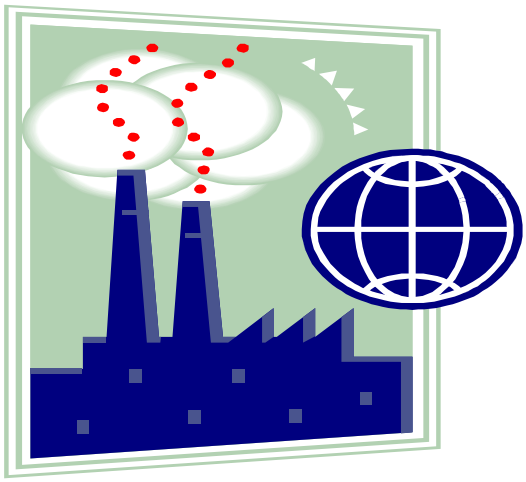

المراجـــــــع

1- عبد الرزاق جلبي . الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع . دار المعرف الجامعية . الإسكندرية . بدون سنة .

2- فريدريك معتوق . منهجية العلوم الاجتماعية عاد العرب و في الغرب . المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع . بيروت .ط1 . 1985 .

3- السيد عبد العاطي السيد . علم الاجتماع الحضري بين النظرية و التطبيق الجزء الثني . مشكلات و تطبيقات . دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية 2004 .

4- السيد عبد العاطي السيد . علم الاجتماع الحضري . مدخل نظري . الجزء 1 . دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية 2004 .

5- عبد الهادي محمد والي . التخطيط الحضري . تحليل نظري ، و ملاحظات واقعية . دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية . 1983 .

6- عمر صدوق . الطبيعة القانونية للمخطط الوطني . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر . 1992 .

7- إسحاق يعقوب القطب . عبد الله أبوعياش . النمو الحضري و التخطيط في دول الخليج العربي . دار الشام . بيروت . ط1 . 1980 .

8- رشيد زرواتي . تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية . دار هومه . عين مليلة . الجزائر . ط1 . 2002 .

9- عبد الهادي محمد والي . التخطيط الحضري . تحليل نظري و ملاحظات واقعية . دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية . 1983 .

10 - إسماعيل قيرة . علم الاجتماع الحضري و نظرياته . منشورات جامعة منتوري قسنطينة . 2004 .

11- إسماعيل قيرة . توهامي إبراهيم . عبد الحميد ليمي . التهميش و العنف الحضري .سلسلة الدراسات الحضرية . مخبر الإنسان و المدينة . جامعة منتوري . قسنطينة . 2004 .

12 – محمد عاطف غيث . علم الاجتماع الحضري . مدخل نظري . دار النهضة العربية . بيروت . بدون سنة .

13 – ايرفنج أيلن . المدن الجديدة و الضواحي . تقديم و تقريب محمد أحمد غنيم . دار المعرفة الجامعية 1990 .

14 – علي غربي . التحليل السوسيولوجي للمعطيات الميدانية في 7 قضايا منهجية في العلم الاجتماعية . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . أفريل 2001 .

15 – أحمد النكلاوي . خبرة الحياة الحضرية في مدينة القاهرة . دار الثقافة العربية . القاهرة . 1989 .

16 – عادل أبو زهرة . بيئتنا الحضرية ... كيف تكون ؟ في مجلة المدينة العربية . العدد 71 . أفريل 1996 .

17 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان . مشكلات المدينة . دراسة في علم الاجتماع الحضري . المكتب العربي الحديث . الاسكندرية . 2002 .

18 – عبد المنعم شوقي . مجتمع المدينة . دراسة في علم الاجتماع الحضري . دار المعارف . القاهرة . 1983 .

19 – الصادق مزهود . أزمة السكن في ضوء المجال الحضري . دراسة تطبيقة على مدينة قسنطينة . دار النور . الرواشد . الجزائر . 1995 .

20 – سلوى سقال . عمر وصفي ماركتيني . نظريات تخطيط المدن . مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية . حلب 1992 .

21 – عبد العلي النعيم . سلوكيات . وواجبات البلدية و المواطن في مجال نظافة المدن . في مجلة المدينة العربية . العدد 30 . السنة 7 مارس 1988 .

22 – بوبكر بوخريسة . المدينة الجزائرية . و أيديولوجية التنمية في التقرير العام حول فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية 2003 .

المراجع الأجنبية :

1- Manuel Castells . la question urbaine . François Maspero . 1 place Paul painlevé . Paris . 7

2- Blodin Diop . Habitat planifié . inlecture de la ville . comtemparaire Aghakhan. 1983.

- المحلات و الدوريات و الملتقيات .

- المستقبل العربي . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت- لبنان . المدينة العربية . منظمة المدن العربية . الكويت

- الباحث الاجتماعي . قسم علم الاجتماع . جامعة منتوري . قسنطينة . الجزائر.

- مجلة العلوم الإنسانية . منشورات جامعة منتوري . قسنطينة . الجزائر .

- فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية 2003 . جامعة منتوري . قسنطينة الجزائر .

- يومية الشروق العربي . عدد رقم 1465 . 24 أوت 2005 .

– المصالح الإدارية و التقنية .

- مديرية السكن و التعمير لولاية سكيكدة .

- ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية سكيكدة .

- مديرية النقل لولاية سكيكدة .

المركز الوطني للدراسات و الإنجاز العمراني . وحدة سكيكدة .

- المصالح التقنية لبلدية فلفلة .

----------Résumé----------

La gestion de la vie urbaine qui devenait progressivement dynamique , faire contrôle et orienter et la tendance de la ville , sont des raisons poussaient à appliquer les méthodes scientifique à partir de la planification urbaine, comme processus strictement complique comporte inséparablement et différemment des multiple genres des membres et composants liés, technique et sociaux, suit au nombreuse problèmes attachés au système globale et interne de la ville.

A partir de cet essai l'étude à tenté de recherche dans six chapitres les rapports entre la planification urbaine et la dimensions consernats les comportements sociaux. Et à travers la définition de la problématique et les inducteurs hypothétiques contenants ; les caractéristiques des uns et les modes de vie, le siège de séjour et son entourage, les équipement et les services publique, les espaces vert et récréatives, la cohésion du plan et de décomptage interne des appartements par rapport au code morale des usages, et les relations scolaires dans zone d'habitats.

Dans sa partie théorique l'essai se fondait sur un nombre des imagination, et des point de vue en rapport, tel que la théorie matérielle écologique et ses trois modèles circulaire, sectoriel, nucléaire, tandis que les visions sociau-culturelles, l'urbanisme comme mode de vie, les nouvelles ville, la question urbanisme l'analyse de ses visions conduit a propose et définie le cadre théorie de l'étude, que s'installait sur la liaison interactionnelle entre touts les composants de l'opération planificative urbain, techniques et

sociales, appuyant sur des différentes indicateurs et facteurs intermédiaires et l'aide d'une vue comparative, l'étude a employé des exemples concernent un nombre d'étude présidentes pratique prenait an compte, le voisinage, la densité d'habitant, les maladies sociales et les espaces vert à fin d'avoir confirmer les conclusions retirés le cadre théorique et formuler une image primaire et commentaire sur le rapport réciproque et formule entre les cotés matériels et sociaux que compose l'objet de la planification urbaine, et ce ci permutait à choisir et échantillonner le terrain équivalent à l'objectif définitivement à 10% du « cité des frères aiacchi « à Skikda , et conduisait à rédiger le questionnaire un des outils particulier.

Ce dernier servait à assembler et traduire les donnés pratique en chiffres quantitative d'un part, et analysé et commenté qualificativement les différentes rapports de ces donnés d'un autre, qui menait synthétiquement à résoudre une conclusion générale indique et confirme le rapport interactionnel entre la détermine au cadre hypothétique, théorique et empirique du thème, à partir des désirs sociales réels aux lieu aux solutions bureaucratiques formelles et prêtes.

Et malgré les nombreuses étude élaboraient sur ce sujet, il reset encore besoin d'exploration analytique à travers autre vision, notamment que la ville algérienne et depuit l'indépendance avait connu plusieurs changements successifs.

Abstract

The management of the urban life become gradually dynamic, to make control and direct the expansion and the tendency of the city, are reasons pushed to apply the methods scientist, strating form the city planning, as strictly complicated process comprises

Abstract

The management of the urban life became gradually dynamic, to make control and direct the expansion and the tendency of the city, are reasons pushed to apply the methods scientist, starting from the city planning, as strictly complicated process comprises inseparably and differently multiple kinds of members and component dregs, techniques and social, following many the problems tackled to the total system and intern of the city.

From this test the study with tempted to seek in six chapters the relationship between the city planning and dimensions dismaying social behaviors. and through the problematic definition and hypothetical indicators containers; the characteristics of the ones and the ways of life, the seat of stay and its entourage, the equipment and the services public, the parks and entertaining, the cohesion of the plan and countdown interns apartments by carryforwards with the code morals of the users, and the social relations in zone of habitats.

In its theoretical part the test was crammed on a number of imaginations, and from the points of view in report/ratio, such as the ecological material theory and its three models circular, sectoral, nuclear, while the sociau-cultural visions town planning like way of life, the new cities, the question town planning, the analysis of its visions leads to propose and to define the theoretical framework of the study, which was installed on the interactionnelle connection between touts the components of the operation planificative urban, technical and social, supporting on different inductors and temporary factors and using a comparative sight, the study employed examples concern a member of studies practical presidents took into account , the vicinity, the density of habitat, the diseases socilae and space them green at end to have to confirm the conclusions withdrawn within the theoretical framework and to formulate a primary image and comment on the reciprocal relationship between the with dimensions